الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي–تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان التكوين: علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم: العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس:

تاريخ الوقائع الاقتصادية

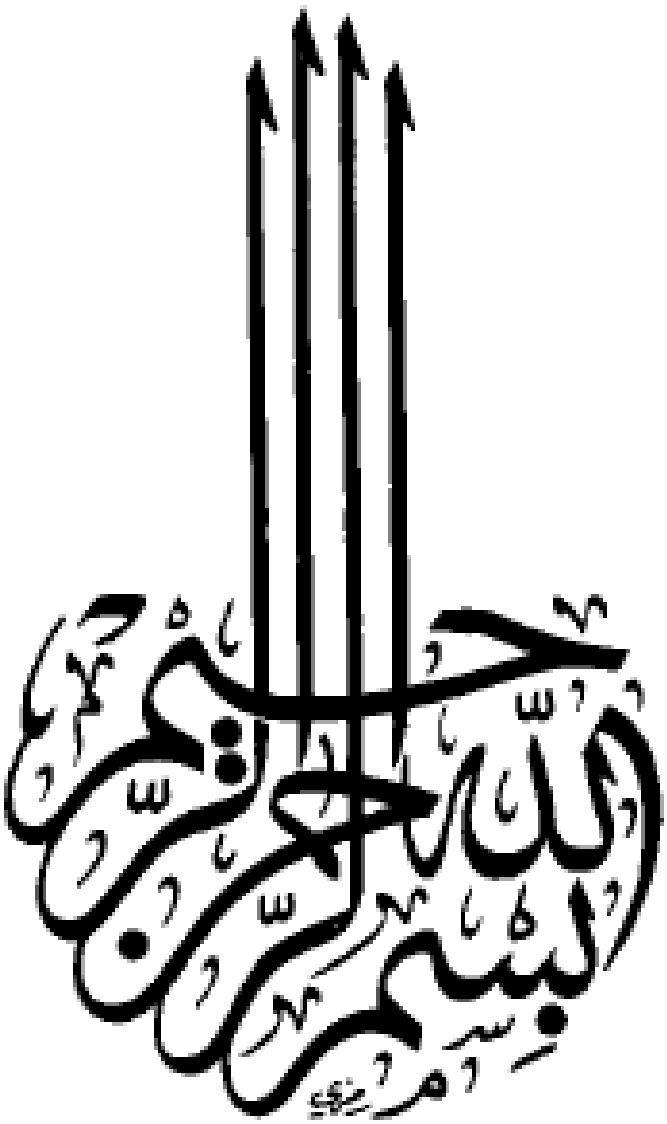
المستوى: السنة الثانية ليسانس

من إعداد الدكتورة: نادية بوراس

لجنة المحكمين

الأستاذ	الرتبة	الجامعة
د. آسيا محجوب	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تسة
د. شهلة قدري	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تسة
د. سهام بوفلفل	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945- قالمة

السنة الجامعية: 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

دليل المادة التعليمية Syllabus			
اسم المادة: تاريخ الوقائع الاقتصادية			
الميدان	**العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية**	**الفرع**	**علوم اقتصادية**
التخصص	//////////////////////////////////	**المستوى**	**ثانية ليسانس**
السداسي	**الثالث**	**السنة الجامعية**	
التعرف على المادة التعليمية			
اسم المادة	**تاريخ الوقائع الاقتصادية**	**وحدة التعليم**	**الأساسية**
عدد الأرصدة	**04**	**المعامل**	**02**
الحجم الساعي الأسبوعي	**03 سا**	**المحاضرة (عدد الساعات في الأسبوع)**	**01 سا 30**
أعمال م/تط (عدد الساعات في الأسبوع)	//////////////////////	**أعمال م/ت (عدد الساعات في الأسبوع)**	**01 سا 30**
مسؤول المادة التعليمية			
الاسم، اللقب	.....	**الرتبة**	.....
تحديد موقع المكتب	.....	**البريد الالكتروني**	.....
رقم الهاتف	.....	**توقيت الدرس ومكانه**	.....
وصف المادة التعليمية			
المكتسبات	يحتاج الطالب إلى التفكر والاستنباط العقلاني الرشيد لفهم هذه المادة، بالإضافة إلى مكتسبات من المواد التالية: مدخل لعلم اجتماع المنظمات، تاريخ الفكر الاقتصا دي.		
الهدف العام للمادة التعليمية	تمكين الطالب من إدراك واستيعاب الوقائع الاقتصادية في سياقها التاريخي مند الأزمة الاقتصادية سنة 1929 إلى الأزمة المالية العالمة.		
أهداف التعلم (المهارات المراد الوصول إليها)	- تعريف الطالب بالوقائع الاقتصادية وأهميتها. - إلمام الطالب بموضوع الأزمة الاقتصادية العالمية 1929. - إلمام الطالب بموضوع الثورة الصناعية في أوروبا. - إلمام الطالب بموضوع الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية وفي في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية. - تمكين الطالب من معرفة فحوى نظام بريتون وودز (BW) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.		

	- توضيح للطالب أسباب انهيار النظام الاشتراكي (انهيار الاتحاد السوفياتي) وتبعاته. - إلمام الطالب حول الاقتصاديات الآسيوية التي برزت. - تمكين الطالب من معرفة العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية. - توضويح للطالب أسباب وتبعات الأزمة المالية العالمية 2008.

محتوى المادة التعليمية

المحور الأول	مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها.
المحور الثاني	الأزمة الاقتصادية العالمية 1929.
المحور الثالث	الثورة الصناعية في أوروبا.
المحور الرابع	الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية.
المحور الخامس	الوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية.
المحور السادس	نظام بريتون وودز (BW) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.
المحور السابع	انهيار النظام الاشتراكي (انهيار الاتحاد السوفياتي).
المحور الثامن	بروز الاقتصاديات الآسيوية.
المحور التاسع	العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية.
المحور العاشر	الأزمة المالية العالمية 2008.

طريقة التقييم

التقييم بالنسبة المئوية	العلامة		الوزن النسبي للتقييم		
امتحان	20/20		وزن المحاضرة	% 60	% 60
امتحان جزئي	5	20	وزن الأعمال الموجهة والتطبيقية	% 40	% 10
أعمال موجهة (البحث : إعداد/إلقاء)	6				% 12
أعمال تطبيقية	-				-
المشروع الفردي	1				% 02
الأعمال الجماعية (ضمن فريق)	-				-
خرجات ميدانية	-				-
المواظبة (الحضور/ الغياب)	6				% 12
عناصر أخرى (المشاركة)	2				% 04

تدرس المادة في شكل محاضرات وأعمال موجهة/تطبيقية أو طبيعة تقييمها امتحان و مراقبة مستمرة يقاس معدل المادة بالوزن الترجيحي للمحاضرة والأعمال الموجهة:

معدل المادة	نقطة المحاضرة * 0.6 + نقطة الأعمال الموجهة/التطبيقية* 0.4=
Moy.M	*=(Note Ex * 0.6) + (Note Td * 0.4)*

المصادر والمراجع

المرجع الأساسي الموصى به :

عنوان المرجع	المؤلف	دار النشر و السنة
الوقائع الاقتصادية من التاريخ	بوقرة رابح، خبابة عبدالله	دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.

القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون		

مراجع الدعم الإضافية (إن وجدت):

1. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن (2000)، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
2. خبابة عبد الله (2009)، الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية-التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
3. ميشيل تودارو (ترجمة حامد محمود) (2009)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، السعودية.
4. رضا عبد السلام (2010)، العلاقات الاقتصادية الدولية. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
5. مدحت القريشي (2008)، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
6. محب خلة توفيق (2011)، التطور واقتصاديات الموارد: دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الاقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الإنتاج، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
7. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن (200)، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
8. بن طاهر حسين (2010)، مدخل إلى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر.
9. بوقرة رابح، خبابة عبد الله (2009)، الوقائع الاقتصادية ، العولمة الاقتصادية - التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجزائر.
10. راشد البرواري (1985)، النظام الاشتراكي، الطبعة الأولى، دار النهضة، بيروت.
11. سعيد النجار (1996)، النظام الاقتصادي على عتبة القرن 21، رسائل النداء الجديد، القاهرة.
12. عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين (1999)، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة الى الحرب العالمية الاولى، دار الفكر العربي، القاهرة.
13. عبد المطلب عبد الحميد (2013)، نماذج تنموية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
14. عبد المطلب عبد الحميد (2006)، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
15. عبد المطلب عبد الحميد (2003)، النظام الاقتصادي العالمي الجديد: مجموعة النيل العربية، القاهرة.
16. كبة إبراهيم (1970)، الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي، الطبعة الأولى – الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد.
17. محمد سامر القصار (2009)، الأزمة المالية العالمية: دلائل اقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية، دار الفكر، دمشق.
18. Jacques Brasseul (2022), Petite histoire des faits économiques : Des origines à nos jours, Collection U, Armand Colin.

الاسم الكامل للمؤلف(السنة)، عنوان الكتاب، ط (الطبعة إن وجدت)، دار النشر، مكان النشر، البلد

التوزيع الزمني المرتقب لبرنامج المادة

الأسبوع	محتوى المحاضرة	التاريخ
الأسبوع الأول	مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها.	
الأسبوع الثاني	الأزمة الاقتصادية العالمية 1929.	
الأسبوع الثالث	الأزمة الاقتصادية العالمية 1929. (تابع)	
الأسبوع الرابع	الثورة الصناعية في أوروبا.	
الأسبوع الخامس	الثورة الصناعية في أوروبا. (تابع)	
الأسبوع السادس	الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية.	

الأسبوع السابع	الوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية.	
الأسبوع الثامن	نظام بريتون وودز (BW) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.	
الأسبوع التاسع	نظام بريتون وودز (BW) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد. (تابع)	
الأسبوع العاشر	انهيار النظام الاشتراكي (انهيار الاتحاد السوفياتي).	
الأسبوع الحادي عشر	بروز الاقتصاديات الآسيوية.	
الأسبوع الثاني عشر	العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية.	
الأسبوع الثالث عشر	العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية.	
الأسبوع الرابع عشر	الأزمة المالية العالمية 2008.	
الأسبوع الخامس عشر	الأزمة المالية العالمية 2008.	
	امتحان نهاية السداسي	تحدده الإدارة
	الامتحان الاستدراكي للمادة	تحدده الإدارة

الأعمال الشخصية المقررة للمادة

1. أعمال وواجبات مكتبية وإعداد أبحاث حول وقائع اقتصادية.
2. تكليف الطالب بإعداد بطاقات قراءة لمقالات علمية أو كتاب أو فصل منه ضمن محاور المادة بشكل دوري.
3. ترجمات مصطلحات المادة؛
4. تقييم الأسئلة التفاعلية للطلبة عبر منصة Moodle.
5. الحضور والتفاعل في منصة Moodle.
6. إنشاء دردشة ومنتدى في منصة Moodle للتعليم الالكتروني.

مصادقات الهيئات الإدارية والبيداغوجية

رئيس القسم	مسؤول الميدان أو الفرع أو التخصص (حسب المستوى)	الأستاذ مسؤول المادة	نائب العميد الملكف بالبيداغوجيا أو مدير الدراسات

ملاحظة هامة: بعد المصادقة على دليل المادة في بداية كل سداسي يتم نشره على الموقع الرسمي للمؤسسة الجامعية

فهرس المحتويات

العناوين الرئيسية	رقم الصفحة
البرنامج الوزاري	
الفهارس	IV-I
مقدمة	أ
المحور الأول : مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها	6-1
أولا: مفهوم الوقائع الاقتصادية	2
ثانيا: تطور تاريخ الوقائع الاقتصادية	3
ثالثا: أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية	5
رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الأول	6
المحور الثاني: الثورة الصناعية في أوروبا	13-7
أولا: مفهـــــوم الثـــــــــورة الصناعية	8
ثانيا: عوامل قيام الثورة الصناعية	9
ثالثا: نتائـــــــج الثـــورة الصناعية	10
رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الثاني	13
المحور الثالث: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929	25-14
أولا: ماهية الأزمات الاقتصادية	15
ثانيا: أنواع الأزمات الاقتصادية	18
ثالثا: التفسير الاقتصادي للأزمات الاقتصادية	19
رابعا: نشأة الأزمة الاقتصادية العالمية 1929	21
خامسا: آثار الأزمة الاقتصادية العالمية 1929	22
سادسا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الثالث	25
المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية	36-26
أولا: الآثار الاقتصادية للحرب العالمية الأولى	27
ثانيا: مفاهيم أساسية حول النظام الاقتصادي الاشتراكي	28
ثالثا: تطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي	31
رابعا: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي	31
خامسا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الرابع	35
المحور الخامس: الوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية	45-36
أولا: مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي	37
ثانيا: أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي	38
ثالثا: عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي	39
رابعا: أهم الوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بين الحربين	41
خامسا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الخامس	45

المحور السادس: اتفاقية بريتون وودز (BW) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد	70-46
أولا: آثار الحرب العالمية الثانية على الدول الرأسمالية	47
ثانيا: اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods)	49
ثالثا: النظام الاقتصادي العالمي الجديد	52
رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور السادس	58
المحور السابع: انهيار الاتحاد السوفياتي	69-59
أولا: أهم المراحل التي مر بها الإتحاد السوفياتي	60
ثانيا: أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي	66
ثالثا: نتائج سقوط الاتحاد السوفياتي	68
رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور السابع	69
المحور الثامن: بروز الاقتصاديات الآسيوية	76-70
أولا: مراحل تطور اقتصاديات دول شرق آسيا	71
ثانيا: عوامل بروز اقتصاديات دول شرق آسيا	73
ثالثا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الثامن	76
المحور التاسع: العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية	87-77
أولا: العولمة الاقتصادية	78
ثانيا: العولمة المالية	81
ثالثا: التكتلات الدولية	83
رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور التاسع	87
المحور العاشر: الأزمة المالية العالمية 2008	96-88
أولا: نشأة الأزمة المالية العالمية 2008	89
ثانيا: أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية 2008	91
ثالثا: آثار الأزمة المالية العالمية 2008	95
رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور العاشر	96
المحور الحادي عشر: الإجابة على أسئلة تقييم المفاهيم	106-97
خاتمة	107
قائمة المراجع	121-108

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	الفرق بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي	57
2	المراحل التي مرت بها العولمة الاقتصادية	79
3	المراحل التي مرت بها العولمة المالية	82

4	درجات التكامل الاقتصادي	85

فهـرس الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	مفهوم الوقائع الاقتصادية	2
2	خريطة الاتحاد السوفياتي قبل التفكك	61

مقدمة

يعد الإلمام بتطور الوقائع الاقتصادية عاملا أساسيا في استيعاب الظواهر الاقتصادية المعاصرة والنظريات الحديثة، حيث يركز تاريخ الوقائع الاقتصادية على التعرف على مسيرة المجتمعات في سبيل التقدم الاقتصادي، وتتبع حركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية خاصة علاقات الإنتاج التي سادت فيها، مستوى تقسيم العمل، دور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية، والطرق الفنية للإنتاج، وكذلك المشاكل والأزمات الاقتصادية التي مرت بها المجتمعات مع التركيز على آثارها وطرق معالجتها.

فدراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية والنظريات التي صاحبته يسهم في استنباط العلاج للمشكلات الاقتصادية الحالية بعد دراسة الوقائع المشابهة لها والتي حدثت في الماضي، ووضع السياسات الاقتصادية المثلى.

ومن خلال هذا المقياس سيتم التعرف على تاريخ الوقائع الاقتصادية من بداية الثورة الصناعية إلى غاية الأزمة المالية العالمية 2008، مرورا على عدة أحداث أثرت على الحياة الاقتصادية بشكل كبير.

المحور الأول : مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها

ترتبط الوقائع الاقتصادية بالمراحل التاريخي التي مرت على الإنسان وعوامل الإنتاج التي أستخدمها، الوقائع الاقتصادية ما هي إلى نتيجة لوجود أحداث تخص إطار وزماني معين، تفسرها أفكار ونظريات اقتصادية، وفي هذا الفصل سيتم التعرض إلى:

أولا: مفهوم الوقائع الاقتصادية

ثانيا: تطور تاريخ الوقائع الاقتصادية

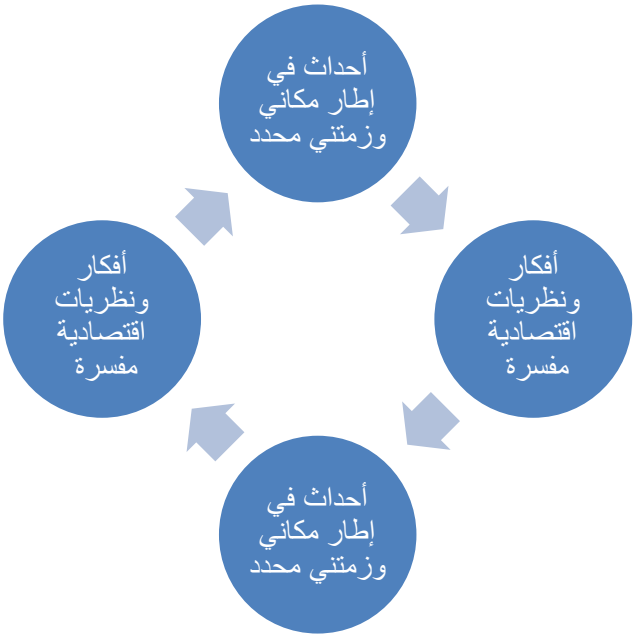
ثالثا: أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية

رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الأول

أولا: مفهوم الوقائع الاقتصادية

تتكون الوقائع الاقتصادية من معلومات تاريخية وصفية، ومعلومات إحصائية، ويمكن توضيح العلاقة بين الوقائع الاقتصادية والنظريات الاقتصادية من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (1): مفهوم الوقائع الاقتصادية



المصدر: من إعداد الباحثة

فالوقائع الاقتصادية هي أحداث عاشها الإنسان خلال فترة زمنية محددة وفي مكان محدد، أي إطار زمني ومكني محدد، وصاحبها بروز نظريات اقتصادية مفسرة وموضحة لها، وهذه النظريات كانت سببا في بروز وقائع اقتصادية جديدة، مثل بروز الثورة الصناعية التي نتج عنها ظهور المدرسة الكلاسيكية التي دعت إلى الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لتأتي بعدها أزمة الكساد الكبير نتيجة عدم استيعاب الأسواق للحجم الكبير من الإنتاج مع الحرية المطلقة، لهذا ظهرت المدرسة الكينزية التي حاولت تفسير هذه الأزمة وإيجا الحلول لها، فالنظريات الاقتصادية ما هي إلا نماذج مبسطة لوقائع وحقائق اقتصادية مركبة ومعقدة.

ويعرف تاريخ الوقائع الاقتصادية بـ: "دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال فترات تطور المجتمعات من وجهة نظر تاريخية"،[1] وهو نفسه علم التاريخ الاقتصادي وكذلك التطور الاقتصادي،

[1] رابح بوقرة وعبد الله خبابة، الوقائع الاقتصادية: من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص:9.

وهو كذلك التسجيل التوثيقي للأحداث الاقتصادية خلال الأزمنة المتعاقبة، فهو يدرس الأحداث الاقتصادية كما حدثت وتعاقب النظم الاقتصادية ويبحث في أسبابها ونتائجها.

ثانيا: تطور تاريخ الوقائع الاقتصادية

يرتبط تطور تاريخ الوقائع الاقتصادية بالمراحل التاريخي التي مر عليها الإنسان وعوامل الإنتاج التي أستخدمها.

1- المراحل التاريخية التي عاشها الإنسان

يقسم علماء التاريخ المراحل التي عاشها الإنسان إلى أربعة مراحل وهي:

أ- مرحلة التاريخ القديم

بدأت هذه المرحلة من اكتشاف الكتابة حوالي 3200 سنة قبل الميلاد إلى سقوط روما سنة 476 على يد القبائل الجرمانية.

ب- مرحلة التاريخ الوسيط

بدأت من سقوط روما سنة 476 إلى فتح القسطنطينية (وهي مدينة إسطنبول بتركيا حاليا) على يد العثمانيين سنة 1453، وفي هذه المرحلة كان العالم الإسلامي يعيش أفضل عصوره من حيث التطور الحضاري والعلمي، بينما كانت أوروبا تعيش في عصر الظلمات وسيطرة الكنيسة.

ت-مرحلة التاريخ الحديث

امتدت من فتح القسطنطينية سنة 1453 إلى قيام الثورة الفرنسية سنة 1789، وفي هذه المرحلة عاش العالم الإسلامي ركودا حضاريا وحروبا وانقسامات أدت إلى ضعفه وتزايد المطامع الأجنبية، خاصة بعد سقوط غرناطة بالاندلس عام 1492، (حاليا غرناطة مدينة إسبانية) بينما بدأت أوروبا تعرف عصر النهضة مع بداية الثورة الصناعية الأولى وظهور المحرك البخاري لجيمس وات **(James Watt)** عام 1776 والحركة الاستعمارية.

ث-مرحلة التاريخ المعاصر

بدأت هذه المرحلة من الثورة الفرنسية عام 1789 إلى غاية الآن، وعرفت قيام الثور الصناعية الثانية **(1871-1914)** وانتشار الحركات الاستعمارية والحركات التحررية، وتغير الخريطة السياسية للعالم والقوى الاقتصادية والوصول للثورة الصناعية الخامسة وهي ثورة الذكاء الصناعي.

2- مراحل تطور تاريخ الوقائع الاقتصادية

يتتبع تاريخ الوقائع الاقتصادية سعي الإنسان لتلبية حاجاته عبر مختلف العصور بدءا من غذائه ومسكنه وفق ما أتيح له من موارد اقتصادية، حيث تختلف عوامل الإنتاج المستخدمة من مرحلة إلى أخرى كما يلي:

أ- مرحلة الاقتصاد البدائي

كان كل فرد في هذه الفترة يسعى لإشباع حاجاته معتمدا على نفسه في ظل أدوات بدائية بسيطة وبدأت هذه الفترة بمرحلة الوحشية ثم مرحلة البربرية.

- **مرحلة الوحشية**

يمكن تقسيم مرحلة الوحشية إلى ثلاثة أطوار تبعا للتقدم الذي عرفته فنون الإنتاج المستخدمة:[1]

- ✓ اتسم الطور الأول بالاعتماد على الجمع والالتقاط للثمار والنباتات البرية، واستخدم أدوات غاية في البساطة منها العصي والحجارة.
- ✓ تميز الطور الثاني باحتراف صيد السمك والحيوانات وباستخدام النار المتولدة عن الاحتكاك.
- ✓ تميز ثالث أطوار مرحلة الوحشية بالصيد والتحسن النسبي في أدواته وذلك بصنع القوس والسهم.

- **مرحلة البربرية**

بعد مرحلة الوحشية بدأت مرحلة البربرية وهي مرحلة أرقى من المرحلة السابقة، حيث بدأ الإنسان يشارك الطبيعة في إيجاد ما يشبع حاجاته، ويمكن تقسيم مرحلة البربرية تبعا لمدى رقي الفن الإنتاجي السائد إلى ثلاثة أطوار متتالية: [(2)]

- ✓ اتسم الطور الأول منها بتربية الماشية وبزراعة النباتات.
- ✓ تميز طورها الثاني بالالتجاء إلى الري في الزراعة واستخدام أخشاب الأشجار والحجارة في البناء.
- ✓ شهد آخر أطوار هذه المرحلة استخدام المحراث والتوسع في الزراعة.

---

[1] محب خلة توفيق، التطور واقتصاديات النمو: دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الاقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الإنتاج، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص ص:28-29.

[(2)] نفس المرجع السابق، ص:29.

ب- مرحلة الاقتصاد الزراعي

امتدت فترة الاقتصاد الزراعي من بداية الحضارات حتى القرن السابع عشر، وكان النشاط الاقتصادي منحصرا في عملية الحصاد، وعوامل الإنتاج تتمثل في الأرض، الملاك والعمال، وتمثل الأرض العنصر القيادي في العملية الإنتاجية.[1]

ولقد تميزت هذه الفترة بالصراعات الاستبدادية بين المجتمعات وبروز أشكال الدولة الأولى وإصدار القوانين والأحكام والتشريعات، وتركزت أغلب الاختراعات والابتكارات على النشاط الزراعي، ولكنها تأثرت بالعامل الجغرافي المنغلق واحتكار المعرفة الفنية حيث كل معرفة تنتج يتم تداولها ضمن نطاق ضيق، ذلك أدى إلى تباطؤ تداول المعرفة الفنية وضياع الكثير من أسرارها وإنجازاتها.

ج- مرحلة الاقتصاد الصناعي

ارتبطت هذه المرحلة بالثورة الصناعية التي برزت في نهاية القرن الثامن عشر، وسيخصص لهذا العنصر الفصل الثاني من المطبوعة.

ثالثا: أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية

تبرز أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية من خلال الآتي:

- تتبع حركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية خاصة علاقات الإنتاج التي سادت فيها، مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية.
- التعرف على مسيرة المجتمعات في سبيل التقدم الاقتصادي.
- إن الإلمام بتطور الوقائع الاقتصادية يعد عاملا أساسيا في استيعاب الظواهر الاقتصادية المعاصرة والنظريات الحديثة.
- استنباط العلاج للمشكلات الاقتصادية الحالية بعد دراسة الوقائع المشابهة لها والتي حدثت في الماضي، وهذا ما حدث بالفعل خلال معالجة الأزمة المالية العالمية 2008 حيث تم الاستفادة من نتائج أزمة 1929.
- وضع السياسات الاقتصادية المثلى بعد الإطلاع على تاريخ الوقائع الاقتصادية والنظريات التي صاحبته.

[1] خالد الحشاش، الاقتصاد المعرفي: الثروة المستدامة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2015، ص:159.

- ضرورة التعرف على الوقائع المتعلقة بوفرة الموارد، وتحديد الحاجات واختيار ما ينتج لإشباعها من السلع والخدمات من حيث:[1]
  - الكمية المنتجة؛
  - الطريقة الفنية المستعملة لإنتاجها؛
  - المكان الذي يمكن إنتاجها فيه؛
  - تحديد الموارد التي يمكن أن تستخدم،
  - العلاقة بين القوى المنتجة.

رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الأول

1- وضح العلاقة التي تربط بين تاريخ الوقائع الاقتصادية وتاريخ الفكر الاقتصادي.

2- بين أهمية دراسة الوقائع الاقتصادية.

3- أذكر مراحل تطور تاريخ الوقائع الاقتصادية.

المحور الثاني: الثورة الصناعية في أوروبا

[1] رابح بوقرة وعبد الله خبابة، مرجع سابق، ص ص:9-10.

تعد الثورة الصناعية حدث مهم تغيرت به حياة البشرية، واقترنت معها ظهور المدرسة الكلاسيكية التي تدعو للحرية الاقتصادية بزعامة آدم سميث، ولقد كانت وليدة إقتران عدة عوامل، ومن خلال هذا الفصل سيتم التعرض للنقاط الموالية:

أولا: مفهـــوم الثـــورة الصناعية

ثانيا: عوامل قيام الثورة الصناعية

ثالثا: نتائـــــج الثـورة الصناعية

رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الثاني

أولا: مفهوم الثورة الصناعية

يقصد بالثورة الصناعية: "التطورات الكبيرة التي شملت هيكل النشاط الصناعي في بريطانيا وأوروبا الغربية ابتداء من نصف القرن الثامن عشر".[1]

كما ينظر للثورة الصناعية بأنها: "التغيرات السريعة التي حدثت نتيجة التغيرات التكنولوجية في أنماط التصنيع التقليدية التي تحولت من صناعات كثيفة استخدام القوة البشرية إلى صناعات كثيفة رأس المال الصناعي الموظف في الآلات والمعدات التقنية والتي تبعها بطبيعة الحال تغيير هيكلي بكافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية..."[(2)].

تقسم الثورة الصناعية إلى مرحلتين:

1-الثورة الصناعية الأولى

عرفت دول أوروبا الغربية خلال القرن الثامن عشر نهضة علمية شاملة، لتؤدي إلى اختراعات مهمة التي كانت السبب المباشر في قيام الثورة الصناعية الأولى بإنجلترا، يأتي في مقدمتها المحرك البخاري الذي قدمه جيمس وات (James Watt) عام 1776[(3)]، ولقد وفر الطاقة لتشغيل آلات المصانع والسفن والقاطرات محدثا بذلك تغييرات جذرية بالنسبة لوسائل الإنتاج الصناعي وأيضا لوسائل التوزيع.

كما تم تطوير آلة جوتنبر (Gutenberg) للطباعة التي أحدثت ثورة في تكوين رأس المال البشري بفضل انخفاض تكلفة طبع الكتب وبالتالي انتشارها على نطاق أوسع، وتعدت الثورة الصناعية حدود إنجلترا لتمتد إلى بلجيكا وفرنسا وألمانيا ثم إلى أمريكا واليابان.

2-الثورة الصناعية الثانية

تسارعت خطى التصنيع في أمريكا التي استفادت من المنجزات الأوروبية لتطوير اقتصادها واستغلال مواردها مما جعلها تقود الثورة الصناعية الثانية (1871-1914)[4] التي تميزت بصناعة الصلب، اقتصاديات الحجم، الصناعات الكهربائية والكيميائية والبترولية، واستطاعت الولايات

---

[1] نفس المرجع السابق، ص:81.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص:12.

[3] هويشار معروف، تحليل الاقتصاد التكنولوجي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص:11.

[4] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص:11.

المتحدة الأمريكية خلال الثورة الصناعية الثانية تحقيق تطورات كبيرة في مجال التقدم التكنولوجي والبحث والتطوير.

وعليه فالثورة الصناعية بدأت في بريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وبعدها في فرنسا في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وفي ألمانيا وأمريكا في الربع الثاني منه، وفي بقية الدول بعد ذلك.

ثانيا: عوامل قيام الثورة الصناعية

ابتدأت مظاهر التقدم الصناعي تظهر في أوروبا قبل الثورة الصناعية، إلا أن هذا التقدم كان يلاقي عدة صعوبات وضعتها النقابات الطائفية[1] وعدم القبول العام، إلى أن تغيرت الظروف الاقتصادية أثناء القرن الثامن عشر، ومن أهم عوامل قيام الثورة الصناعية الآتي:

1-التزايد السكاني

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أدى انخفاض معدل الوفيات إلى زيادة عدد السكان، وهذه الزيادة ساهمة في توفير اليد العاملة التي تتطلبها الصناعة من جهة، وزيادة الطلب على المنتجات من جهة أخرى.

2-اتساع التجارة الأوروبية الداخلية والخارجية

في هذه المرحلة زادت المكشوفات الجغرافية وتوسع السوق المالي، وكذلك حدث تقدم في وسائل النقل مع تراكم رؤوس الأموال في يد التجار والصناع الأوروبيين.

3-تمويل الاختراعات العلمية والبحوث

تم استغلال توافر رؤوس الأموال في تمويل الاختراعات العلمية والبحوث والتوسع في المشاريع الصناعية وإنتاج السلع الإنتاجية، كما ساهمت البنوك في منح القروض لتمويل الاستثمارات والمشاريع في بعض الحكومات الأوروبية.

4-سياسة الحرية الاقتصادية

[1] النقابات الطائفية هي جزء من النظام الاجتماعي القديم، وكانت تمثل شكلاً من أشكال التنظيم الذي يتعارض مع مبدأ الحرية الاقتصادية الذي نادت به الثورة الفرنسية، والطوائف الحرفية جمعيات للحرفيين والتجار، تسيطر على مزاولة حرفة معينة في منطقة محددة، وتحتكر ممارسة حرفتها وتحمي مصالح أعضائها، وتقوم بتنظيم الإنتاج والتدريب.

بدأت أفكار آدم سميث وريكاردو حول حرية العمل وحرية الإنتاج تنتشر خاصة في بريطانيا، كما اتبعت الحكومات سياسة تخفيض الضرائب على رِوس الأموال الموظفة في الصناعة، وأصبحت تحمي حقوق الاختراع.

5- التطور الصناعي في بريطانيا

- كانت بريطانيا أول دول أوروبا جميعا التي دخلت في ميدان الصناعة وهذا يرجع إلى:[1]
- توجيه الاختراعات في صنع الآلات الإنتاجية لتغطية قلة عدد السكان في تلك المرحلة.
- توفر رؤوس الأموال نظرا لأسبقيتها في التجارة الخارجية وإنشاء بنك إنجلترا عام 1664.
- الاستقرار السياسي الطويل وبعدها عن الحروب الأوروبية.
- توفير الحريات السياسية في ميدان العمل والتجارة، حيث صدر في بريطانيا قانون عام 1791 يمنح جميع الإفراد حرية كاملة لممارسة أي مهنة بشرط الحصول على ترخيص من الحكومة.
- اتساع تجارة بريطانيا الخارجية واتساع الأسواق الخارجية أمام منتجاتها، وكذلك حصولها على المواد الخام والمواد الغذائية من العالم الخارجي.

ثالثا: نتائج الثورة الصناعية

انعكست نتائج الثورة الصناعية على حياة المجتمعات في جميع المناحي الاجتماعية والاقتصادية وكذلك السياسية، ومن أبرز التحولات التي أحدثتها الثورة الصناعية الآتي:

1-التحول للاقتصاد الصناعي

الاقتصاد الصناعي بدأ بمولد الثورة الصناعية وأرتبط بالتغيرات الجذرية التي أحدثتها نتيجة التطور التكنولوجي الذي كان يخص الجانب المادي المتمثل في رأس المال الصناعي، وتميز الاقتصاد الصناعي بـ:[2]

- ✓ عملية التصنيع هي النشاط الاقتصادي الأساسي.
- ✓ تتمثل عوامل الإنتاج في العمال، المواد الأولية ورأس المال.

[1] رابح بوقرة وعبد الله خبابة، مرجع سابق، ص: 83.

[2] خالد الحشاش، مرجع سابق، ص:159.

✓ تعد الموارد الطبيعية العنصر القيادي في العملية الإنتاجية.

ولقد أحدث الاقتصاد الصناعي عهدا جديدا في تاريخ البشرية ويعود له الفضل في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السريعة التي عرفتها أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من بلدان العالم المتقدم.[1]

2- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي

ساهمة الصناعة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ارتفاع معدلات النموها وارتفاع معدلات الإنتاجية وتحقيق تراكم رأس المال، حيث كل النظريات الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وحتى الكينزية ترى أن تراكم رأس المال يعد من العوامل الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وتعتبر أن استثماره صناعيا يتيح زيادة الاعتماد على التقدم التكنولوجي مما تتولد عنه زيادة الأرباح السنوية والتي يعاد استثمارها بشكل جديد، وبالتالي النمو الاقتصادي يتحقق من خلال الربط بين رأس المال الصناعي والتطور التكنولوجي[(2)].

كما تساهم الصناعة في رفع درجة المرونة في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار فيه من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتعمل على تحسين شروط التبادل التجاري بسبب ارتفاع أسعار السلع المصنعة مقارنة مع أسعار المواد الخام، وتوفر مختلف أنواع السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع.

3-تركز السكان في المدن

ارتبطت للثورة الصناعية بالنزوح الريفي وتركز السكان في المدن أين تتوفر فرص العمل، حيث شكل عدد سكان بريطانيا في المدن في القرن التاسع عشر نسبة 75% من إجمالي السكان، وفي ألمانيا 66% وفرنسا 50%.

4- زيادة الثروة القومية وتحسن المستوى المعيشي

[(1)] مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص:13.

[(2)] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص:26-27.

بزيادة الإنتاج زادت الأرباح مما أدى إلى تضاعف إيرادات الضرائب، وزاد حجم ميزانية الدول الصناعية، وكذلك توفر فرص العمل، ولقد كان معدل الأجور مرتفعا في أمريكا، أما في أوروبا فكانت الأجور منخفضة جدا خاصة في بريطانيا لأن رجال الأعمال يهتمون فقط بتحقيق أرباح عالية.

5- إعادة تقسيم دول العالم

تميزت هذه المرحلة بتقسيم العالم من حيث قدرات الدول على الإنتاج الصناعي إلى أربعة عوالم:[1]

- يمثل العالم الأول الدول الصناعية الكبرى القادرة بذاتها على ممارسة النشاط الصناعي ابتكارا تطويرا وتحديثا.
- يقوم العالم الثاني باستيراد المعرفة الفنية والتجارب الناجحة بهدف تطوير إمكانياته المحلية آملا بمواكبة العالم الصناعي المتطور.
- يشمل العالم الثالث دول غير صناعية بذاتها وتقوم باستهلاك ما ينتجه العالم الأول.
- يتسم العالم الرابع غالبا بالجهل ويعاني الفقر المدقع ويخضع لقناعة راسخة باستحالة النهوض ومواكبة الآخرين.

6-نمو التجارة الخارجية

نتيجة إشتداد حدة المنافسة بين الدول الأوروبية على الأسواق الخارجية لتصريف فائض الإنتاج والحصول على المواد الخام، زادت الدول الصناعية في التوسع الاستعماري، واستطاعة بريطانيا بفضل قوتها البحرية السيطرة على أهم الأسواق الدولية.

7-ظهور الاتجاهات الاحتكارية

(1) خالد الحشاش، مرجع سابق، ص ص:279-280.

بسبب كبر حجم المشاريع تركزت الصناعات في يد فئات قليلة تتفق على تنظيم الإنتاج وتوزيع السوق في ما بينها بدل المنافسة خاصة في ألمانيا وأمريكا. وهذا وضع حدا لأصحاب المشاريع الصغيرة، كما ظهرت التكتلات الدولية على شكل اتحادات دولية، وزاد معها التكامل والاندماج الاقتصادي.

8-ظهور وتوسع النظام الرأس مالي

رافق الثورة الصناعية ظهور النظام الرأس مالي الذي تم بناءه وفق ما جاء في المدرسة الكلاسيكية وكتاب ثروة الأمم لآدم سميث، والذي يطالب بإعطاء كامل الحرية لأصحاب رأس المال وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفق شعار "دعه يعمل دعه يمر"، معتقدا أن التوازن الاقتصادي يحدث تلقائيا عند مستوى التشغيل التام.

9-ظهور الرأس المالية المالية

أصبح أصحاب رِوس المال والمؤسسات المالية الممولة للمشاريع هم الذين يتحكمون في العجلة الاقتصادية، ويوجهون الاقتصاد لخدمة مصالحهم على حساب البعد الاجتماعي.

10. ظهور الطبقة الرأسمالية والنقابات العمالية

تمثل الطبقة الرأسمالية أصحاب المشاريع ورؤوس الأموال، وهذه الطبقة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتوسع في الاستثمار ورفع الأرباح، دون الالتفات إلى حقوق العمال ومستوى الأجور المنخفضة والبيئة التي يعملون فيها وساعات العمل الطويلة، فأشتد الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال، لذلك طالب العمال برفع الأجور وتحسين شروط العمل، وتم تكوين النقابات العمالية.

رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الثاني

1- حدد مفهـــوم الثـــورة الصناعية.

2- بين عوامل قيام الثورة الصناعية ونتائـــــجها.

3- أذكر باختصار أهم التحولات التي عرفتها الوقائع الاقتصادية نتيجة الثورة الصناعية الأولى والثانية.

المحور الثالث : الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

بدأت الأزمات الاقتصادية تبرز بصورة واضحة منذ أواخر القرن التاسع عشر، وكانت الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 من أشهر هذه الأزمات التي حلت على بريطانيا ومعظم الدول الصناعية، ومن خلال هذا المحور سيتم التعرض إلى العناصر الموالية:

أولا: ماهية الأزمات الاقتصادية

ثانيا: أنواع الأزمات الاقتصادية

ثالثا: التفسير الاقتصادي للأزمات الاقتصادية

رابعا: نشأة الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

خامسا: آثار الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

سادسا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الثالث

أولا: ماهية الأزمات الاقتصادية

يتداخل مفهوم الأزمة الاقتصادية إلى حد كبير مع مفهوم الأزمة المالية، حيث أن الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى حدوث أزمات مالية والعكس صحيح، وهذا نتيجة أهمية النظام المالي وشدة تأثره وتأثيره على جميع المتغيرات الاقتصادية.

1-مفهوم الأزمة الاقتصادية

الأزمة لغة يقصد بها في معاجم اللغة العربية القحط والشدة، وهي كذلك: "حالة طارئة وموقف استثنائي مخالف ومغاير لمجريات الأمور الاعتيادية"، وهي ترجمة مباشرة للكلمة الانجليزية (Crisis).[1]

الأزمة الاقتصادية تعرف بـ: "حالة التدهور الكامل لمختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة بشكل مفاجئ، مما ينتج عنها حالة من عدم التوازن في العناصر الاقتصادية الأساسية كالعرض والطلب، والأسعار والمنافسة"، كما يمكن النظر إليها على أنها: "حالة من الانخفاض المستمر في قيمة الأصول بشكل غير مسبوق أو مخطط، وتكون الأصول إما ثابتة أو متداولة، ملموسة أو غير ملموسة"..

ولقد بدأت الأزمات الاقتصادية تهدد اقتصاد الدول الرأس مالية منذ القرن التاسع عشر وظهور الصناعة الآلية، حيث حدثت أول أزمة صناعية في بريطانيا سنة 1825 ثم تلتها أزمة 1836 في الولايات المتحدة الأمريكية، تلتها الأزمة العالمية 1848/1847، ومن مطلع القرن العشرين حدثت أزمات متوالية خلال السنوات 1900، 1903، 1907، وكان السبب الرئيسي في حدوث الأزمات هو فائض الإنتاج نتيجة زيادة الإنتاج مع تراجع القدرة الشرائية.[2]

ويمكن أن تتحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة مالية، فرغم أن أزمة الكساد الكبير 1929 تعد أزمة اقتصادية إلا أنها تحولت بسرعة إلى أزمة مالية، وكذلك قد تحدث أزمة مالية فتتطور لتصبح أزمة اقتصادية مثل أزمة 2008.

تعرف الأزمة المالية على أنها: " تعبير عن حالة اضطراب في أسواق المال بحيث تصبح أسواق المال غير قادرة على توجيه الأموال بكفاءة إلى أفضل الفرص الاستثمارية في ظل سوء

---

[1] يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية: بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص:37.

[2] نفس المرجع السابق.

الاختيار والمخاطر المعنوية السيئة•، وقد تأتي الأزمة المالية في صورة أزمة أسواق المال أو أزمة مصرفية أو أزمة سعر الصرف".[1]

والأزمة المالية كذلك عبارة عن: "حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماشا اقتصاديا، وعادة ما يصاحب انحصار القروض أزمات سيولة نقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال".[2]

2-خصائص الأزمات الاقتصادية

تشترك الأزمات الاقتصادية في العديد من الخصائص والتي ينتج عنها الكثير من المشكلات من بينها:[3]

- تفاقم مشاكل السيولة بحيث يصبح البنك غير قادر على الوفاء بالالتزامات العاجلة تجاه دائنيه.
- التزايد في العجز المالي الداخلي والتغيرات الحادة في أسعار الفائدة وكذلك الانخفاض المحتمل في قيمة العملة.
- التراجع في معدلات التبادل الدولي والانخفاض في قيمة الصادرات.
- التراجع في أداء الاقتصاد ومعدلات النمو الاقتصادي.
- احتمال وقوع الركود الاقتصادي.
- خروج رؤوس الأموال الأجنبية وتحويلها إلى الخارج.

• المخاطر المعنوية (Moral Hazard) التي كانت سببا في قيام البنوك في الإفراط في الإقراض دون الحصول على الضمانات الكافية، ويقصد بها أن يحصل بعض الأطراف ذات العلاقة على بيانات ومعلومات أكثر من الأطراف الأخرى، فيصبح الطرف الأخير غير قادر على تقدير وتقييم المخاطر بدرجة كافية مما يقوده إلى اتخاذ قرارات غير سليمة تنعكس سلبا على الأسواق.

[1] نفس المرجع السابق، ص:38.

[2] رانيا عامر، الأزمات المالية العالمية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 51، العدد 3، مصر، 2014. ص:108، https://jns.journals.ekb.eg/article_206666_8aaf0ee531a93acb53046c54a08e7f7c.pdf ، تاريخ الاطلاع: 12-6-2024.

[3] رابح بوقرة وعبد الله خبابة، مرجع سابق، ص: 95.

- انتشار معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أثناء الأزمة مما يدفع بالمستثمرين والمقرضين لاتخاذ قرارات خاطئة.
- قيام البنوك ب
- الإفراط في الإقراض دون الحصول على الضمانات الكافية.
- زيادة نسبة الديون المتعثرة خاصة إذا رافق الأزمة ارتفاع في أسعار الفائدة.
- عسر النظام المصرفي نتيجة التدهور في أوضاع البنوك وزيادة خسائرها، حيث تكون التزامات البنك أعلى من القيمة الحالية للأصول، ويقترب البنك من حالة الإفلاس الفعلي، والذي يرجع إلى تدهور في أسعار موجودات الأسواق المالية وحقوق الملكية.
- تزايد الديون في المؤسسات الاقتصادية في القطاعات غير المصرفية.

3-أسباب الأزمات الاقتصادية

يرجع وقوع الأزمات الاقتصادية إلى مجموعة من الأسباب، فقد يتسبب أحدها بشكل منفرد في وقوع أزمة اقتصادية، كما قد يرجع وقوعها إلى أكثر من سبب، ومن أهم هذه الأسباب:

- انخفاض القدرة الشرائية مع زيادة الإنتاج.
- القيود غير الكافية على عملية الائتمان مع ضعف الاستعداد للتعاطي مع التحرير المالي.
- التوسع الضخم في عمليات الائتمان وبصورة غير عقلانية في الغالب.
- ضعف نظام الصرف وتفاقم عملية المضاربة وعدم الصمود أمام الصدمات المالية.
- ضعف الولاء والمسؤولية تجاه المؤسسات وتفشي الفساد الإداري والمالي.
- ضعف الإطار القانوني والتشريعات الخاصة بالقطاعات المالية والمصرفية وعدم وضوحه.
- ضعف نظام المحاسبة والإفصاح.
- عدم كفاية الرقابة التي تمارسها السلطات الرقابية والإشرافية على البنوك.[1]
- انتشار المخاطر الأخلاقية والمعنوية في الأسواق المالية والمصرفية.
- الانهيار الحاد في الأصول المالية.
- التقلبات الحادة على مستوى الاقتصاد الكلي.

(1) رانيا عامر، مرجع سابق، ص:113.

ثانيا: أنواع الأزمات الاقتصادية

تعددت أشكال الأزمات الاقتصادية مثل أزمة الكساد، أزمة الديون الخارجية، أزمات أسواق المال، الأزمات المصرفية، أزمة العملة.....إلى أخره.

1-أزمة الكساد

وتحدث نتيجة تكدس السلع المصنعة مع تراجع القدرة الشرائية، فتنخفض أسعارها مما يرجع بالخسارة على أصحاب المصانع وأصحاب رؤوس الأموال.

2-أزمة الديون الخارجية

أزمة الديون الخارجية هي ناتجة عن عجز الدولة عن خدمة أعباء ديونها الخارجية من فوائد وأقساط، وذلك سواء كان هذا الدين الخارجي دين رسمي أو تجاري.[1]

3-أزمات أسواق المال

تحدث أزمات أسواق المال كنتيجة لارتفاع أسعار الأصول -الأسهم- ارتفاعا يفوق القيمة الحقيقية لهذه الأصول وبصورة غير مبررة، وهذا ما يعرف بظاهرة الفقاعة (Bubble) ويحدث هذا الارتفاع إذا كان دافع الشراء هو تحقيق الربح الذي ينجم عن ارتفاع السعار وليس ناتج عن قدرة هذه الأصول على تحقيق الدخل، وعندها تحدث أزمة أسواق المال بتعاظم الاتجاه نحو بيع الأسهم فتبدأ الأسعار في التراجع والهبوط ثم الانهيار، وتمتد أثار ذلك إلى أسعر الأسهم الأخرى لنفس الصناعة، ويمكن أن تمتد أيضا إلى الصناعات الأخرى.[2]

4-الأزمات المصرفية

يعتمد البنك على نسبة كبيرة من الودائع في عملية الإقراض والتشغيل ويحتفظ بنسبة محددة منها لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة، وتحدث الأزمة المصرفية عندما تقع البنوك في حالة إعسار مالي وعدم توفر السيولة، وهذا عندما يواجه البنك ارتفاعا مفاجئا وتزايدا كبيرا في الطلب على سحب الودائع والذي فاق النسبة المعتادة للسحب، فتكون الأزمة في البنك في صورة أزمة سيولة، حيث يتطلب الأمر التدخل من طرف البنك المركزي من أجل ضخ الأموال لهذه البنوك أو

---

[1] نف المرجع السابق، ص:121.

[2] يوسف أبو فارة، مرجع سابق، ص:41.

إعادة هيكلة النظام المصرفي، وعندما تتعاظم هذه الأزمة وتمتد إلى البنوك الأخرى فإن هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة دول.

وليس من الضروري أن تكون الأزمة المصرفية هي أزمة سيولة، فقد تكون أزمة ائتمان (إقراض) والتي تظهر عندما تمتنع البنوك عن منح القروض للزبائن تخوفا من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب.

5-أزمة العملة (Currency Crisis)

تحدث هذه الأزمة عندما تنخفض قيمة عملة الدولة، كما تحدث عند فقدان حجم كبير من الاحتياطيات النقدية للدولة، فتكون هناك تغيرات حادة في أسعار الصرف وتدفقات رأس المال حيث تتراجع تدفقات رأس المال الأجنبي وتتزايد التدفقات الخارجية، مما يؤثر بشكل كبير في قدرة العملة على تأدية دورها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل، وقد يقود الأمر انهيار جوهري لسعر العملة عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر صرف العملة أي تعويم العملة.

ثالثا: التفسير الاقتصادي للأزمات الاقتصادية

يمكن تفسير الأزمات الاقتصادية حسب أنصار النظرية الماركسية وأنصار النظرية النقدية، وكذلك الدورات الاقتصادية المتلاحقة التي عرفها النظام الرأسمالي.

1-تفسير الأزمات الاقتصادية حسب النظرية الماركسية

يرجع أنصار النظرية الماركسية أسباب وقوع الأزمات الاقتصادية في الدول الرأس مالية إلى انخفاض مستوى أجور العمال، مما يضعف قدرتهم الشرائية، بينما الرأسماليون الذين يحصلون على فائض القيمة فإن المنتجات المتاحة تفوق احتياجاتهم، مما يدفع لتكدس المنتجات فتحدث الأزمة.

2-تفسير الأزمات الاقتصادية حسب النظرية النقدية

أنصار النظرية النقدية يرون أن سبب الأزمات في الدول الرأسمالية هو النظام النقدي، حيث تقوم البنوك بإخراج الأموال المودعة لديها للتداول عن طريق الإقراض أو شراء أوراق مالية بعد الاحتفاظ بنسبة من 20% إلى 30% لتلبي طلبات المودعين في حالة السحب الفوري، وهي بهذا

تصنع وسائل دفع جديدة تقوم مقام النقود القانونية فتجعل 100 مليون المودعة لديها مثلا 150 مليون مما ينجم عليه تضخم مالي مفتعل فيتم الإخلال بالنشاط الاقتصادي وتحدث الأزمة.[1]

3-الدورات الاقتصادية للنظام الرأسمالي

تميز الإنتاج الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر بظاهرة الدورات الاقتصادية المتلاحقة، والتي تختلف من حيث التوقيت وطول المدة وتمر بثلاثة مراحل هي:

أ- مرحلة الانتعاش

يميل فيها المستوى العام للأسعار إلى الثبات، النشاط الاقتصادي يتزايد ببطء، سعر الفائدة ينخفض وكذلك المخزون السلعي.

ب- مرحلة الرواج (الرخاء)

تبدأ الأسعار في الارتفاع مما يشجع المؤسسات إلى زيادة حجم الإنتاج، فيزداد حجم الدخل والعمالة.

ت- مرحلة الكساد

في هذه المرحلة تنخفض الأسعار بسبب كساد التجارة وضعف النشاط الاقتصادي وتعم البطالة، وكان أهم فترات الكساد في القرن التاسع عشر الفترة بين 1873 و1896 حيث حدث الكساد بعد أعقاب التراكم الرأسمالي والاستثمارات الزائدة وأدى إلى:

- عانت أغلب الدول الرأسمالية من تقلب مستوى النشاط الاقتصادي سنة 1873.
- توقف حجم الإنتاج عن النمو في بريطانيا عام 1876.
- في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية تم تخفيض نفقات الإنتاج بأكبر قدر ممكن فزادت معه نسبة البطالة.
- جمود الطلب العالمي على الصلع المصنعة والسلع الرأسمالية، مما انعكس سلبا على الاقتصاد البريطاني، فازدادت فيها البطالة وتقلص حجم الاستثمارات الصناعية.
- امتد آثار الكساد الأوروبي الناتج عن تدهور المحاصيل الزراعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا التي عانت من أزمة مالية عام 1893.

[1] رابح بوقرة وعبد الله خبابة، مرجع سابق، ص: 94.

- عرفت حركة التجارة العالمية شلل عام.

رابعا: نشأة الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

يطلق على الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 الكساد الكبير أو الكساد العظيم، ولقد هزت هذه الأزمة العالم في عام 1929 وامتدت آثارها إلى ثلاثينات القرن العشرين في بعض الدول، وإلى بداية أربعينات القرن العشرين في دول أخرى.[1]

وتعد أزمة 1929 أكبر أزمة اقتصادية في التاريخ الاقتصادي للعالم، ولم يشهد العالم أزمة اقتصادية تقترب من شدتها حتى جاءت الأزمة المالية العالمية لعام 2008، ولقد أصبحت أزمة 1929 مؤشرا يستخدمه الاقتصاديون في قياس شدة أي أزمة اقتصادية.

ولقد ظهر الكساد الاقتصادي منذ عام 1921 في بريطانيا، ثم انتقلت ليصل الولايات المتحدة الأمريكية وبلغت ذروته عام 1929 واستمرت خلال الثلاثينات من القرن العشرين وتسربت عواقبها إلى اقتصاديات دول العالم الأخرى، وترجع أسباب الكساد العظيم لسنة 1929 إلى:

- تميزت الأوضاع التي سبقت الأزمة انتعاشا في الاقتصاد، وتحقيق فائضا في الإنتاج والإرباح وزادت الأموال في المصارف والبنوك ، فتوسعت توسعا كبيرا في الإقراض الخاص والعام، مما مكن أصحاب الدخول الضعيفة من الاستثمار في الأسهم من خلال الاقتراض بمعدل فائدة يصل إلى 15 %. وأرتفع الاستهلاك الخاص والعام للسلع والعقارات، وعرف سوق المضاربة نشاطا كبيرا.[2]
- في أكتوبر عام 1929 انهارت بورصة الأوراق المالية في نيويورك، حيث انهال على السوق سيل من المبيعات لأسهم لا حصر لها ونتيجة لهذا خسر المساهمين حوالي 40 مليون دولار من قيمة الأسهم،[3] ويرجع سبب انهارت بورصة الأوراق المالية إلى ارتفاع أسعار الأسهم إلى

[1] يوسف أبو فارة، مرجع سابق، ص:65.

[2] بن خيرة الطاهر، إدارة الأزمات الاقتصادية: مقارنة بين أزمة الكساد 1929 والأزمة المالية 2008 دراسة تاريخية اقتصادية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، 2022، ص: 770، https://asjp.cerist.dz/en/article/202974، تاريخ الإطلاع: 2025/7/30.

[3] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،2011، ص:239.

حدود لم تعرف من قبل، فبدأ الخبراء في التشاؤم، مما أدى إلى زيادة عرض بيع الأوراق المالية فحدث الانهيار بشكل سريع.

- يرجع البعض سبب الكساد إلى نقص فرص الاستثمار سنة 1929 حيث أن النشاط الاقتصادي بلغ القمة.
- نقص الاستهلاك كان سببا هاما في حدوث الكساد، فهو أدى إلى كساد الصناعات الاستهلاكية، مما أثر سلبا على صناعة السلع الرأسمالية.
- من أسباب الكساد انكماش التجارة وانخفاض حجم الاستثمار الخارجي، نتيجة وضع عراقيل على التجارة الخارجية من طرف العديد من الحكومات، خاصة على الواردات من المواد الغذائية والسلع الرأسمالية.

خامسا: آثار الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

- إفلاس آلاف المساهمين نتيجة انتشار الذعر بين المستثمرين بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، وإقدام الوسطاء على البيع بكثافة عالية.
- إفلاس الكثير من المؤسسات المالية، وتوقف الكثير من المصانع على الإنتاج وغلقها، حيث انهار أكثر من 1100 مصرف أمريكي، ووإنهيار بورصة وول ستريت عام 1929، وانهيار أسعار الأوراق المالية.
- انخفاض الدخل القومي وزيادة معدلات البطالة، حيث انخفض الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية من 87 بليون دولار في عام 1930 إلى نحو 39 بليون دولار في عام 1933، وارتفع عدد العاطلين على العمل ليصل إلى نحو 14 مليون شخص بعد أن كان لا يزيد عن 2 مليون شخص فقط.[1]
- أثرت الأزمة على المستوى النقدي حيث شهدت أسعار صرف العملات تقلبات حادة نتيجة ارتباطها بالدولار المرتبط بالذهب، فكانت بداية انهيار قاعدة الصرف بالذهب، كما انخفضت أسعار الفائدة انخفاضا كبيرا، وتراجعت قيمة الودائع وعمليات الخصم والإقراض بالبنوك تبعا لذلك، إضافة إلى نقص حاد في السيولة.

[1] نفس المرجع السابق

- تقلص إنتاج العالم الرأسمالي ككل بنسبة 44%، ووصل مستوى الهبوط من 50% إلى 60% في بعض الدول.[1]
- الانتقال السريع للأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جميع الأسواق العالمية، والتأثير سلبا على التجارة الدولية.
- امتداد آثار الأزمة إلى اقتصاديات الدول المتقدمة وكذلك اقتصاديات الدول النامية التي كانت لا تزال تحت الاستعمار.
- التراجع الحاد في أرباح المؤسسات الاقتصادية، وكذلك عوائد الضرائب في دول العالم المختلفة.
- انخفاض أسعار المحاصيل أكثر تضررا عن باقي الصناعات.
- قامت البنوك الأمريكية باتخاذ إجراءات احتياطية للتعاطي مع الأزمة، فسحبت مبالغ ضخمة من البنوك الموجودة في فرنسا وبريطانيا وألمانيا مما أدى إلى تضرر هذه الدول بشكل حاد.
- ظهور سياسات جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية تسمى سياسة العهد الجديد عام 1933 (في عهد الرئيس الأمريكي السابق روزفلت)، ركزت على وضع الحلول التي تواجه الأزمة المصرفية عام 1933 شملت ما يلي:[2]
  - إعادة فتح البنوك السليمة.
  - إصدار القوانين التي تعالج الأزمة وآثارها عامي 1933 و1935 التي تمنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات.
  - تخصيص مؤسسات تهتم بضحايا الأزمة الاقتصادية مثل العاطلين عن العمل.
  - وضع قوانين جديدة تحفظ الاستقرار في القطاع الزراعي.
  - وضع قانون الإصلاح الصناعي في عام 1933.

[1] يوسف أبو فارة، مرجع سابق، ص:96.

[2] نفس المرجع السابق، ص:97.

- تصحيح استخدام الأوراق المالية من خلال تأسيس لجنة تبادل الأوراق المالية سنة 1934.

- فشلت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الداعية للحرية الاقتصادية، وقام الاقتصاديون بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر، وظهرت النظرية الكينزية لتأكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- تحول النظام الرأسمالي الحر إلى نظام رأسمالي موجه، وخضعت بعض القطاعات الحيوية كشركة إنتاج الفحم الانجليزي وشركة المترو الفرنسية لنظام التأميم، كما تدخلت الدولة لتوجيه الصناعيين والمزارعين والمستثمرين وتوعيتهم.
- أسهمت الأزمة في وصول الأنظمة الدكتاتورية إلى السلطة في بعض البلدان كالنازية في ألمانيا، وأغلقت أسواق كثيرة في وجه التجارة الدولية وتوقف التبادل التجاري.
- اتبعت دول كثيرة سياسة الاكتفاء الذاتي مثل النظام الفاشي في إيطاليا والنازي في ألمانيا.[1]
- زادت قوة النظام الشيوعي الذي لم يتأثر بأزمة النظام الرأسمالي.
- انعقد مؤتمر يالطا في سنة 1945 للنظر في تقسيم ألمانيا بين الدول الأربع حيث ظهرت خلافات سياسية بين دول الحلفاء والاتحاد السوفياتي.
- تم تعديل الخريطة السياسية لأوربا و تأسست هيئة الأمم المتحدة لتعويض عصبة الأمم المتحدة التي كانت عاجزة عن تحقيق السلم العالمي، ووضعت لها عدة مؤسسات بهدف تثبيت السلم العالمي خاصة مجلس الأمن.
- انقسم العالم إلى معسكرين، المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي مع توتر العلاقات الدولية وظهور دول عدم الانحياز.[2]

[1] حازم أحمد فراونة، مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2020/2019، ص:55.

[2] نفس المرجع السابق، ص:56.

سادسا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الثالث

1- بين التفسير الاقتصادي للأزمات الاقتصادية.

2-وضح أسباب نشأة الأزمة الاقتصادية العالمية 1929.

3-من خلال ما سبق ذكره في المحور الثالث أذكر كيف أثرت أزمة 1929 على اقتصاديات الدول الرأسمالية و كذلك على الدول الاشتراكية.

المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الأولى

شهدت الفترة بين الحربين العالميتين، من عام 1919 إلى عام 1939، تقلبات اقتصادية كبيرة بدأت بتعافي هش من آثار الحرب العالمية الأولى، ثم تدهور حاد بسبب الكساد العظيم، وصولًا إلى الاستعدادات للحرب العالمية الثانية، ويمثل بروز النظام الاقتصادي الاشتراكي وأزمة الكساد العظيم 1929 الوقائع الاقتصادية البارزة بين الحربين، حيث أصبح العالم ذو قطبين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا من جهة ثانية، إضافة إلى بعض الهزات الكبيرة فيما عرف بحرب العملات، وسيتم التعرض في هذا الفصل إلى العناصر الآتية:

أولا: الآثار الاقتصادية للحرب العالمية الأولى

ثانيا: مفاهيم أساسية حول النظام الاقتصادي الاشتراكي

ثالثا: تطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي

رابعا: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي

خامسا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الرابع

أولا: الآثار الاقتصادية للحرب العالمية الأولى

اندلعت الحرب العالمية الأولى في 1914 واستمرت إلى 1918، وهي عبارة عن صراعا عالميا شاركت فيه معظم القوى العظمى في العالم، بدأت في أوروبا ثم امتدت لتشمل مناطق أخرى حول العالم، حيث كانت أوروبا مقسمة إلى تحالفات عسكرية متنافسة مثل دول المركز: ألمانيا، الإمبراطورية النمساوية المجرية، الدولة العثمانية وبلغاريا، ودول الحلفاء: بريطانيا، فرنسا، روسيا، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية (التي دخلت الحرب عام 1917 نتيجة تزايد أعداد السفن التجارية الأمريكية التي غرقت بسبب الهجمات الألمانية).

انتهت الحرب العالمية بانتصار الحلفاء وهزيمة دول المركز، وكان السبب الظاهري للحرب هو اغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند (ولي عهد النمسا) على يد طالب صربي في سراييفو في 28 يونيو 1914، بينما ترجع الأسباب الحقيقية للحرب العالمية الأولى إلى:

- ✓ التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية على المستعمرات والنفوذ في مناطق مختلفة من العالم.
- ✓ القومية المتصاعدة في أوروبا التي كان لها دورا هاما في تأجيج الصراعات بين الدول.
- ✓ سباق التسلح، إذ شهدت أوروبا سباقا حادا للتسلح، فكانت الدول تبني جيوشا كبيرة وقوية.

ولقد كانت الحرب العالمية الأولى حدثا معقدا وله تداعيات واسعة النطاق على العالم، ولا يزال تأثيرها يمتد حتى اليوم ومن بين أهم الآثار التي خلفتها:

- خسائر بشرية ومادية فادحة، إذ تكبدت الحرب خسائر بشرية ومادية فادحة، وقتل ملايين الجنود والمدنيين.
- أثرت معاهدة فرساي التي فرضت شروطًا قاسية على ألمانيا، بما في ذلك خسارة الأراضي والتعويضات.
- أدت الحرب العالمية الأولى إلى تغييرات عميقة في الدول التي اتبعت في أعقابها النظام الاشتراكية، خاصة روسيا، حيث أدت الحرب إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في روسيا، مما دفع إلى اندلاع الثورة البلشوفية بقيادة فلاديمير لينين ليلة 25 أكتوبر عام 1917، والتي أطاحت بالحكم القيصري (الذي أدخل البلاد في أزمات طاحنة بسبب

انخراطه في الحرب العالمية الأولى)، مما أدى إلى وانهيار الإمبراطورية الروسية، وقيام أول دولة اشتراكية في العالم.

- أحدثت الحرب تغييرات جذرية في الخريطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أوروبا، حيث تفككت الإمبراطوريات القديمة (الإمبراطورية النمساوية المجرية، الدولة العثمانية، الإمبراطورية الروسية) وظهرت دول جديدة في أوروبا الشرقية، مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا.
- كما أثرت الحرب على الأحزاب الاشتراكية في جميع أنحاء أوروبا، مما أدى إلى انقسامات بين مؤيدي الحرب ومعارضيها، وظهور حركات يسارية ثورية في جميع أنحاء أوروبا، والتي استلهمت من الثورة الروسية.
- إعادة تشكيل العلاقات الدولية، إذ ساهمت الحرب في تغيير ميزان القوى العالمي، حيث برزت الولايات المتحدة كقوة عظمى جديدة (أصبح العالم ذو قطبين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية).
- تم تأسيس عصبة الأمم لمنع اندلاع حرب عالمية أخرى.
- آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة، حيث عانت الدول المشاركة في الحرب من خسائر اقتصادية وبشرية فادحة، كما شهدت تغييرات اجتماعية وثقافية كبيرة، بما في ذلك ظهور حركات نسوية جديدة.

ثانيا: مفاهيم أساسية حول النظام الاقتصادي الاشتراكي

نتيجة للآثار السلبية التي ولدها النظام الرأس مالي، قام الكثير من المفكرين بالدعوة إلى إيجاد نظام اقتصادي جديد يكون أكثر انسجاما وأقرب إلى العدالة والروح الإنسانية، لهذا أستمد كارل ماركس من مفكري الاشتراكية الخيالية (التي لم تجد مجالا للتطبيق على أرض الواقع) أفكاره واضعا أسس الاشتراكية العلمية (الاشتراكية الماركسية).

1- مفهوم النظام الاشتراكي

ترى المدرسة الماركسية أن الاشتراكية هي: "نظام اقتصادي اجتماعي، يتميز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وغياب استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ويخضع الإنتاج الاجتماعي للتخطيط

على نطاق المجتمع بأسره، وبدلا من أن يكون هدف الإنتاج هو الربح، هنا هو تلبية حاجات الناس وإنهاء الاستغلال".[1]

والميزة العامة للاشتراكية هي:

- ❖ أسلوب الإنتاج اشتراكي في الميدان الاقتصادي.
- ❖ انعدام الصراع الطبقي في الميدان الاجتماعي.
- ❖ الاستخدام الأمثل للموارد من خلال آلية التخطيط الاقتصادي.[2]

ولقد كان ماركس يرى أن الرأسمالية تواجه صراعا طبقيا وتناقضات تؤدي بالنهاية إلى القضاء عليها واستبدالها بالاشتراكية، حيث إعتقد أنه ستسيطر الطبقة العاملة على الحكم بدل الطبقة البرجوازية الحاكمة، وهذا النظام يسمح بملكية السلع الاستهلاكية، لكن رأس المال والأرض تملكها الدولة حصرا، ويتم تخطيط الإنتاج والاستثمار كقوة محركة وموجهة للاقتصاد، مع إلغاء كل من السوق الحرة ودافع الربح.

2- الأسس الفلسفية للتحليلات الماركسية

لقد تأثر ماركس بأفكار ونظريات عدد من المفكرين أهمها أفكار إنجل، نظرية القيمة في العمل لريكاردو ونظرية التطور لداروين، كما أستند ماركس على أفكار الفيلسوف الألماني هيجل في نظريته التطور الديالكتيكي والتي فسرها بتطور الفكر الإنساني وطبقها على النظم الاجتماعية، ثم تأثر بأفكار فيورباخ في مفهومه عن المادية.

ولقد هاجم ماركس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي رغم اعتماده في تحليلاته الاقتصادية على بعض النظريات والأطروحات الكلاسيكية.

3- مضمون الاشتراكية العلمية

وصف كارل ماركس نظريته في الاشتراكية بأنها نظرية علمية، فهي تقوم على تحليل علمي بخلاف الاشتراكية الخيالية، وتستند الاشتراكية العلمية على نظرية القيمة في العمل ونظرية استغلال

[1] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص:168،167.

[2] فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية: الرأسمالية والاشتراكية والإسلام، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص:203.

العمال من قبل الرأسماليين، ورغم الانتقاد الشديد لكارل ماركس وإنجل للنظام الرأسمالي إلا أنهما قدرا الزيادة الكبيرة في الإنتاج والإنتاجية التي حدثت في الاقتصاديات الرأسمالية.[1]

ويتمحور التحليل الاقتصادي للمدرسة الماركسية حول نظرية قيمة العمل، نظرية فائض القيمة ونظرية توزيع الدخل وتراكم رؤوس الأموال وتركزها.

أ- نظرية قيمة العمل

استفاد ماركس من أطروحات ريكاردو للقيمة المرتكزة على تحديد قيمة أية سلعة استنادا على عدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها، وهو ما وفر دعما لنظريته التي تقرر أن العمل هو المصدر والأساس في خلق القيمة وبالتالي الثروة، إذ يرى ماركس أنه لا تتولد ذرة واحدة من القيمة من أصحاب رؤوس الأموال، فالقيمة حسب ماركس تقاس بمقدار العمل التي تحتويه السلع والمنتجات.[2]

ب- نظرية فائض القيمة

يبين ماركس أن فائض القيمة هو الفرق بين تكلفة قوة العمل التي دفع الرأسمالي قيمتها فعلا، وعدد الساعات التي عملها العامل والتي تفوق عدد الساعات التي دفع قيمتها الرأسمالي، ففائض القيمة يحصل عليه الرأسمالي وهو حسب ماركس الفرق بين الحد الأدنى اللازم لبقاء العامل على قيد الحياة وبين قدرت العامل الإنتاجية الفعلية.

ت- نظرية توزيع الدخل

يقسم ماركس المجتمع إلى طبقتين هما طبقة الرأسماليين وطبقة العمال، وان أجور العمال عند الرأس ماليين تعود في الغالب إلى حد الكفاف، بينما طبقة الرأسماليين تسعى دائما إلى تعظيم الربح، لهذا طالب ماركس بالعدالة في توزيع الدخل.

ويرى ماركس أن توزيع الدخل يكون على أساس العمل مع القضاء على مصادر دخول الملكية وهي الفائدة، الريع والربح، وعليه المصدر الوحيد للدخل هو العمل (كل حسب قدرته وكل حسب عمله)، وتعد هنا الاشتراكية مرحلة انتقالية لمرحلة الشيوعية.[3]

---

[1] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص:163.

[2] عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص:386.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص:172.

ث- تراكم رؤوس الأموال وتركزها

يقر ماركس أن تراكم رؤوس الأموال يتأتى من حصص الدخول التي يحصل عليها ملاك رؤوس الأموال والتي يستثمرون الجزء الأكبر منها في إقامة مصانع جديدة واستخدام آلات ومعدات جديدة مما يزيد في عرض المنتجات مع ثبات الطلب أو تراجعه.

ويؤكد ماركس أن الرأسمالية تولد تراكم رأس المال الثابت وفي يد فئة قليلة، ومع هذا التراكم يزداد الجيش الاحتياطي من العاطلين ويتفاقم الفقر والتعاسة لطبقة العمال خاصة مع التقدم التكنولوجي، من جهة أخرى يتزايد حجم الطبقة البروليتارية من القادمين من الطبقة الرأسمالية وتحويل صغار المنتجين والتجار إلى مجرد عمال، أي المنظمين الرأسماليين الصغار الذين سحقتهم المنافسة غير المتكافئة.

ثالثا: تطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي

حدد ماركس الخطوط الأساسية والعامة لعمل النظام الاقتصادي الاشتراكي، دون الدخول بشكل تفصيلي في طريقة تطبيق هذا النظام وآليات عمله تاركا ذلك لجهات التطبيق حسب اختلاف ظروف المكان والزمان الذي يتم فيه التطبيق وتبعا لاحتياجاته وما تفرضه الأوضاع الخاصة بهذا التطبيق، ومن أهم الخطوط العامة للجوانب التطبيقية حسب ماركس ما يلي:

- ✓ إحلال الملكية الاجتماعية (الملكية العامة) والتي تمثلها ملكية الدولة محل الملكية الخاصة.
- ✓ توزيع الدخول يتم على أساس العمل.
- ✓ توزيع الدخل يحقق عدالة أكبر مقارنة بالنظام الرأسمالي.

ولقد أختلف التطبيق الفعلي للنظام الاقتصادي الاشتراكي من دولة لأخرى ومن وقت لآخر، مع وجود سمات مشتركة بينها تحكم هذا التطبيق، و كانت التجربة الأولى للتطبيق في روسيا بعد سنة 1917 (كانت قبلها تتبع نظاما رأسماليا إقطاعيا)، بعد الإحاطة بالنظام القيصري من خلال الحروب البلشوفية والتوجه للأخذ بالنظام الاشتراكي بصيغته الماركسية وتأسيس الاتحاد السوفياتي، ثم أخذ بهذا النظام العديد من الدول.

ويمكن إجمال أهم ما قام به الاتحاد السوفياتي للتوجه نحو الاشتراكية بداية من سنة 1917 في النقاط الآتية:

1- حركة التأميمات

ويقصد به القيام بتأميم وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية الأساسية بتحويلها من الملكية الخاصة إلى ملكية المجتمع، من خلال ملكية الدولة لها، إلا أن هذا التأميم شمل إلا الصناعات الكبيرة والأرض ووسائل النقل والنظام المصرفي (توحيده في مصرف واحد مبدئيا) والتجارة الخارجية، وفي سنة 1920 تم إصدار قانون تأميم الصناعات الثقيلة.

ورافق حركة التأميمات الأخذ بأسلوب الرقابة العمالية على المشروعات عموما، والصناعية خصوصا عن طريق تعيين أو انتخاب هيئات عمالية تكلف بالرقابة.

2- التخطيط المركزي

اختار الإتحاد السوفياتي بقيادة روسيا التدخل الكامل في النشاط الاقتصادي، والتوجيه المسبق له من خلال هيئات التوجيه (مثل الهيئة المركزية للتخطيط في روسيا)، ولقد تم إتباع الأسلوب المركزي للنظام الاشتراكي في النموذج السوفياتي ومعظم الدول الاشتراكية، وأستمر العمل به حتى منتصف الستينات من القرن العشرين مع بعض التعديلات، ووفق هذا الأسلوب تكون للسلطات المركزية العليا حق اتخاذ القرارات الاقتصادية وإدارة الاقتصاد وتوجيهه وتنظيمه وتخطيطه مركزيا، دون منح سلطة تذكر للجهات المحلية في اتخاذ القرارات.

ولقد أختلف في درجة وشمولية التخطيط المركزي من دولة لأخرى، فمثلا أتبعت يوغسلافيا اللامركزية التي يقل فيها درجة الشمول والمركزية في عملية التخطيط، وكذلك الجزائر بدرجة معينة.

3- التوجه للصناعات الثقيلة

تم التركيز على التصنيع كوسيلة للتحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية ومن ثمة إلى النظام الشيوعي (حزب العمال الشيوعي هو الحاكم) خاصة مع ضعف تطور القطاعات الأخرى خاصة الزراعة، فعمل الإتحاد السوفياتي على إقامة الصناعات الثقيلة، أي الصناعات التي تنتج وسائل الإنتاج – السلع الرأسمالية كالآلات والمكائن – التي تستخدم في الصناعات الاستهلاكية.

ومن جراء تلك الإجراءات أصبحت الصناعة الوطنية تشارك بنسبة متزايدة وفعالة في الإنتاج الصناعي العالمي، فبعدما كان معدل المشاركة العالمية يشكل 3% في سنة 1917 ارتفع إلى 10% في سنة 1937 وإلى 20% في سنة 1965.

ولقد واجه تأميم الصناعات العديد من الصعوبات والعقبات استمرت آثارها حتى عام 1925 حيث بدأ مشروع السنوات الخمس، وأهم هذه الصعوبات والعقبات:

- التخلف الاقتصادي قبل الثورة البلشوفية 1917، والثورة السياسية الداخلية التي حدثت أعقابها.
- الألاعيب الدبلوماسية من طرف الدول الغربية الرأسمالية في محاولة إفشال النظام الاشتراكي وإعادة الحكم النظام الرأسمالي في الدول الاشتراكية مرة أخرى.
- معارضة الدول الرأسمالية للنظام الاشتراكي بقطع رؤوس أموالها المستثمرة في روسيا، حيث أساس الصناعة الروسية الممتد من 1885 كان قائما على رؤوس الأموال الأجنبية.
- كانت أكثر المشاريع الصناعية مؤسسات صغيرة فردية وليست بشكل اتحادات احتكارية مما أدى إلى صعوبة كبيرة في التأميم والإشراف عليها.
- سوء إدارة اللجان العمالية للمصانع المؤممة مما أدى إلى وجود مشاكل في الإنتاج وإيقاف العديد منها.

ولقد اتخذت الدولة الوطنية العديد من الإجراءات لإصلاح الأوضاع الصناعية المتدهورة وإدخال التحسينات على المصانع باستخدام وسائل تكنولوجية في عدد كبير من الصناعات خاصة الصناعات الحربية.

4- إنشاء المزارع التعاونية ومزارع الدولة

العمل على تطوير الزراعة، عن طريق تأميم الأرض من احتكار مالكيها وتوفير إمكانات استخدامها من طرف الفلاحين بعد ضمهم إلى طبقة البروليتاريا (العمال)، وهذا يرجع إلى إسهامات لينين بالربط بين القطاعين الزراعي والصناعي كإجراء انتقالي إلى الملكية الاشتراكية التامة للأرض وللإنتاج الزراعي وتحقيق وفرة في الإنتاج من خلال التنظيم الزراعي واستخدام تكنولوجيا أعلى، وهو

الأمر الذي لم يمكن تحقيقه، حيث كانت إنتاجية المزارع الصغيرة التي يعمل فيها الفلاح لحسابه من خلال وسائله الخاصة تفوق إنتاجية المزارع التعاونية أو مزارع الدولة في روسيا، وكذلك باقي الدول الاشتراكية الأخرى.

5- مشروعات السنوات الخمس

عمل الإتحاد السوفياتي سنة 1928 على إنشاء مشاريع تنمية الاقتصاد بشكل عام وبناء وسائل النقل والمواصلات، ثم استغلال المناجم والتوسع في الأراضي الزراعية وطرق الري.

كما وضع مشروعات السنوات الخمس التي تهدف إلى تنمية عوامل الإنتاج والاعتماد على مصادر الثروة الداخلية، وهذا بإقامة صناعات وطنية تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، وتدعيم أركان النظام الجديد من أجل الدفاع عن الدولة وأنظمتها، وانقسمت مشروعات السنوات الخمس إلى:[1]

أ- مشروع السنوات الخمس الأول (1928-1932)

وضع هذا المشروع من أجل تحقيق تنمية الاقتصاد عموما وبناء المصانع ووسائل المواصلات واستغلال المناجم والتوسع الزراعي، وفي نهاية الخطة الخماسية الأولى زاد إنتاج الأدوات الكهربائية والآلات، إلا أن إنتاج الحبوب والسلع الاستهلاكية لم تحقق نتيجة لعدم ملائمة الظروف الطبيعية للإنتاج الزراعي.

ب- مشروع السنوات الخمس الثاني (1933-1937)

نجح هذا المشروع في زيادة إنتاج الصناعات الحربية وصناعة الحديد والصلب.

ت- مشروع السنوات الخمس الثالث

توقف هذا المشروع نتيجة الحرب العالمية الثانية وهجوم ألمانيا على روسيا سنة 1941، وحل محله مشروع خاص وهو مشروع الإنتاج الحربي حتى نهاية الحرب.

ث- مشروع السنوات الخمس الرابع (1946-1950)

أهتم بشؤون التعمير والبناء التي خلفتها أضرار الحرب العالمية الثانية، وقد توسع هذا المشروع بزيادة كبيرة في إنتاج السلع الرأسمالية والوقود.

---

[1] رابح بوقرة وعبد الله خبابة ، مرجع سابق، ص ص: 113-114.

ج-مشروع السنوات الخمس الخامس

انتهى هذا المشروع عام 1955، ولقد تأثر بالحرب الكورية وأدى إلى التوسع في المجال الحربي، كما حقق زيادة كبيرة في صناعة الحديد والصلب والفحم والبترول والحبوب.

رابعا: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي

مع المزايا التي برزت في النظام الاشتراكي، إلا أنه ظهرت عند تطبيقه الكثير من العيوب أهمها:

- ضعف ممارسة الفرد لحريته عند ممارسته للنشاطات الاقتصادية، لأن الدولة هي التي تحدد الاستثمارات، والإنتاج والأسعار والكميات في الخطة الاقتصادية.
- إلغاء الملكية الخاصة، خاصة ملكية وسائل الإنتاج ونوع النشاطات الاقتصادية، مما يقضي على الدوافع الذاتية لبذل جهد ونشاط أكبر من أجل تحقيق المصلحة الخاصة، وهذا يتعارض مع فطرة الإنسان، وبالتالي افتراض أن الفرد يسعى لتحقيق المصلحة الاجتماعية في ضل الملكية العامة وتغليبها على المصلحة الخاصة يعد خاطئ.
- بروز البيروقراطية وسيطرة طبقة أو حزب معين المكون من كبار الإداريين والفنيين (التكنوقراط) على النشاطات الاقتصادية بدلا من سيطرة المجتمع ككل، وهذا ما يعرف برأسمالية الدولة، مما يعيق المبادرة الفردية والإبداع والابتكار والتجديد والتطوير في النشاطات الاقتصادية، ويؤدي إلى جمودها، إضافة انتشار الروتين الذي يرتبط بالجهات الإدارية والذي يعيق السرعة في الأداء وعدم مواكبة المستجدات المتسارعة.
- من الانتقادات الموجهة للنظام الاشتراكي، وبالذات الماركسي، في ما يخص نظرية القيمة والتي يتم بموجبها تقسيم العمل إلى عمل سابق (ميت أو جامد) ويتجسد بالآلات والمعدات والمواد، وعمل حالي والذي يبذل في العملية الإنتاجية، فالعمل هو مصدر الوحيد لتوليد القيمة واكتساب الدخل، وبهذا يكون ماركس استبعد دور باقي عناصر الإنتاج في توليد القيمة والدخل كعائد رأس المال.

خامسا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الرابع

1- بين الآثار الاقتصادية للحرب العالمية الأولى.

2- ماهي الجوانب التطبيقية للنظام الاشتراكي حسب ماركس؟.

3- أذكر أهم ما قام به الاتحاد السوفياتي للتوجه نحو الاشتراكية.

المحور الخامس: الوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الأولى

شهدت الفترة بين الحربين العالميتين، من عام 1919 إلى عام 1939 تقلبات اقتصادية كبيرة، بدأت بتعافي هش من آثار الحرب العالمية الأولى، ثم تدهور حاد بسبب الكساد العظيم، وصولا إلى الاستعدادات للحرب العالمية الثانية، ومن خلال هذا المحور سيتم التعرض للعناصر الآتية:

أولا: مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي

ثانيا: أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي

ثالثا: عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي

رابعا: أهم الوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بين الحربين

خامسا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الخامس

أولا: مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي

اقترن ظهور الثورة الصناعية مع تشكل النظام الرأسمالي (الرأس مالية الصناعية) الذي جاء بعد تراجع النظام الإقطاعي، وصدور المؤلف العظيم ثروة الأم لآدم سميث أب المدرسة الكلاسيكية، وشعاره دعه يعمل دعه يمر، فهو يدعو لإعطاء الحرية الاقتصادية للرأسماليين دون تدخل الدولة في الاقتصاد، معتقدا أن التوازن يحدث تلقائيا.

ويعرف نظام الاقتصاد الرأسمالي (الرأسمالية/Capitalisme): "نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات، أدوات والعمل) سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات والذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشاريعهم، وطبقة البروليتاريا (العمال) المجبرة على بيع قوة عملها، لأن أفرادها لا تمتلك وسائل الإنتاج ولا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص".[1]

وترجع أسباب نشأة النظام الرأسمالي إلى العوامل التالية:

- ✓ التطورات الصناعية والتقنية؛
- ✓ تراكم رأس المال؛
- ✓ زيادة عدد السكان؛
- ✓ التطورات السياسية وظهور الدولة القومية الحديثة؛
- ✓ الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية .

ولقد مر النظام الاقتصادي الرأسمالي عند نشأته بعدة مراحل، فمر بالمرحلة التجارية التي كانت في القرن الخامس عشر والسادس عشر حيث تم التركيز والاهتمام بالتجارة، ثم مرحلة النظام الطبيعي الذي ارتبط بالقرن السابع عشر فكان التركيز على الزراعة، ثم مرحلة الرأسمالية الصناعية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لتمتد لمنتصف القرن التاسع عشر وكان الاهتمام في هذه المرحلة بالصناعة، ثم مرحلة الرأسمالية الاحتكارية التي بدأت بالظهور ابتداء من

[1] مختاري مراد، مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018-2019، ص:38، https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/6231، تاريخ الإطلاع:2024/10/05.

النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واستمرت حتى الوقت الحاضر، وفي هذه المرحة زادت أهمية المؤسسات التمويلية والمصارف في منح القروض الاستثمارية.[1]

ثانيا: أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي

هناك خمسة أسس ومبادئ رئيسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي هي:[2]

1-الملكيـة الفرديـة

يقوم النظام الرأسمالي على ملكية الأفراد لعناصر الإنتاج، ويعترف القانون بهذه الملكية ويحميها، فالمالك له مطلق الحرية في التصرف فيما يملك بالبيع وخلافه، وله الحق في استغلاله في أي مجال طالما لا يتعارض مع القانون، سواء في النشاط الزراعي أو الصناعي أو التجاري أو يوجهه للادخار الذي يتحول إلى استثمار.

2-حرية المشروع

كل فرد له الحق في توجيه جهوده و أمواله الوجهة التي يريدها من وجوه النشاط الاقتصادي وبالطريقة التي يختارها، مسترشدا بمؤشرات السوق المعروفة بالأثمان والنفقات، فهو يتوجه إلى الوجهة التي يعتقد أنها أكثر ربحية له من غيرها.

3-نظام السوق والأثمان

يتحدد الأثمان في ظل النظام الرأسمالي وفقا لرغبات المشترين والبائعين وقدرتهم على المساومة ودون أي تدخل من الدولة، أي وفق قوى العرض والطلب، فجهاز الثمن يوجه الموارد نحو الإنتاج والاستهلاك.

4- المنافسة

يتنافس البائعون والمشترون في سوق السلع الاستهلاكية وسوق عوامل الإنتاج من أجل الحصول على أفضل الشروط للسلع والخدمات محل التعاقد، فالبائع يحاول بيع أكبر قدر ممكن

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص:59.

[2] مختاري مراد، مرجع سابق، ص ص:38-40.

من السلع سعيا وراء الربح، منافسا بذلك غيره من منتجي السلع المماثلة، محاولا تخفيض سعرها وتحسين جودتها ليكسبً السوق لنفسه، وباستمرار تنافس البائعين يسود سوق السلعة ثمن واحد. ومهما أختلف حجم الكمية المباعة من ذات السلعة فإنها تباع بالثمن نفسه، وفي ذلك مصلحة للمستهلك، وهذا التنافس نفسه يحصل بين المشترين الذين يرغب كل منهم الفوز بشراء السلعة سواء أكانت استهلاكية أم إنتاجية.

5- دافع الربح

يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج, وهو المحرك الرئيس لأي قرار يتخذه المنتجون، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية ويتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف, فإن المنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وحين يحدث ذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية فإن كل الموارد الاقتصادية تكون قد استخدمت ونظمت بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنة، وبالتالي يحصل المجتمع على أقصى دخل ممكن من موارده.

ثالثا: عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي

إن تعدد الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعرض لها النظام الرأسمالي دلت على وجود العديد من نقاط الضعف في هذا النظام، ولقد عملت الدول الرأسمالية على معالجتها بعد كل أزمة تعترضها، حيث أن النظام الرأسمالي يتمتع بمرونة وقدرة على التكيف، وقد أضيفت له الكثير من الإصلاحات مع الزمن، مما جعله يستمر حتى الآن، ومن بين أهم عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي ما يلي:

1-عدم تحقق شروط المنافسة التامة

من شروط تحقق المنافسة التامة أن يكون جهاز الثمن هو المتحكم في الأسعار وفي الكميات المنتجة، مع وجود أعداد كبيرة جدا من البائعين والمشترين، بحيث لا يكون لأي واحد منهم بمفرده القدرة على التأثير على السعر وظروف السوق، وكذلك حرية الانتقال الكاملة لعناصر الإنتاج، وحرية الدخول والخروج في السوق، والعلم الكامل بأحوال السوق، وقد كشفت التجربة الرأسمالية أن

هذه الشروط قل أن تتوافر مجتمعة، وأن تلك الصورة المثلى لم تتحقق في الواقع العملي إلا لفترة وجيزة من الزمن.

2- الاحتكار

يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية.

3-سوء توزيع الدخل والثروة

تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويبقى جمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وبهذا يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، في المقابل تبقى الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض، فيسيطر الأغنياء على المقومات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يمتد نفوذهم إلى النواحي السياسية، فيصل نفوذهم إلى إدارة شؤون الدولة، والحصول على أعلى مراكز فيها، وذلك من خلال السيطرة على الأحزاب وانتخابها.

4-تزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية

كان يفترض أن التوازن الاقتصادي يكون عند مستوى الاستخدام التام دون تدخل الدولة، إلا أن الواقع أثبت العكس حيث ظهرت البطالة في الدول الرأسمالية، خاصة بوجود الأزمات، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين، مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية، من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة، إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يصاحبها عادة زيادة مماثلة في دخول العمال، ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكدس للمنتجات، ومن ثم يتجه المنتجون إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة، وبالتالي تظهر البطالة، والبطالة تزيد من حدة الأزمة.

5-الحرية الوهمية

الحرية التي افترضها أنصار المذهب الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لا تتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد هي فئة ملاك عناصر الإنتاج، فلا يتمتع بها العامل الأجير الذيّ غالبا ما

يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين الطبقة العاملة التي تكون غالبية الشعب، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة، حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد.[1]

أما حرية الاستهلاك فليست مطلقة كذلك، وإنما يحد منها الدخل الذي يحصل عليه كل فرد، ويترتب على ذلك أن طبقة العمال التي تحصل على دخل منخفض، لا تحصل إلا على الضروريات من السلع والخدمات.

6-التقلبات والأزمات الاقتصادية

إن التقلبات الاقتصادية من الرواج إلى كساد، هي في الواقع سمة من سمات النظام الرأسمالي، فيحدث الرواج والانتعاش في فترة يزداد حجم النشاط الاقتصادي، وفي فترة أخرى يقل حجم النشاط الاقتصادي ويحدث الكساد والركود، وقد تعود إلى أن المنتجين لا يمكن أن يتوقعوا بدقة عالية طلب المستهلكين في الأجل الطويل، وخصوصا في ظل حدوث تغيرات سياسية واجتماعية متلاحقة، ذلك أن الطلب الفعلي على سلعة معينة قد يزيد وقد ينقص عما كان يتوقعه المنظمون، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

كما أن الحرية الكبيرة التي يتمتع بها السوق المالي وتحكمه في الاقتصاد من خال التمويل مقابل الفوائد، وظهور المشتقات المالية بمختلف أشكالها زاد من حدة وسرعة حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول الرأسمالية.

رابعا: أهم الوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بين الحربين

شهدت الدول الرأسمالية بين الحربين العالميتين اضطرابات اقتصادية كبيرة، أبرزها أزمة الكساد الكبير الذي ضرب العالم في ثلاثينيات القرن العشرين. أدى هذا الكساد إلى انخفاض حاد في الإنتاج، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع التجارة الدولية، كما شهدت هذه الفترة تقلبات نقدية ومشكلة التضخم، إضافة إلى صعود الأنظمة الشمولية في بعض الدول، وتزايد التدخل الحكومي في الاقتصاد.

1-أزمة الكساد الكبير

لقد تم التعرض لهذا العنصر من خلال الفصل الثالث.

[1] مختاري مراد، مرجع سابق، ص:40.

2-تراجع التجارة الدولية

انخفضت التجارة العالمية بشكل كبير خلال فترة الكساد، حيث أقدمت الدول على فرض قيود تجارية لحماية أسواقها المحلية.

3- التوترات الاجتماعية

أدت الأزمة الاقتصادية إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية، وزيادة عدم المساواة.

4-التقلبات النقدية

ترتب عن الحرب العالمية الأولى اختفاء نظام قاعدة الذهب الكامل في معظم دول أوروبا•، فحلت بذلك العملات النقدية الورقية الإلزامية غير قابلة للصرف، فلقد ترتب على الحرب العالمية الأولى ما يلي:[1]

- أغرقت روسيا الأسواق بكميات كبيرة من الأوراق النقدية، وهذا لتسهيل التحول من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي، فقد زادت الكمية المتداولة من النقود من 61 مليار روبل إلى أكثر من 8000 مليار روبل في الفترة بين 1919 إلى 1923.
- أجبرت ألمانيا بدفع تعويضات الحرب نتيجة للضغط الاقتصادي المفروض عليها من قبل الحلفاء (خاصة فرنسا)، ورفعت عملتها من 81 مليار ماك سنة 1920 إلى 400.000 مليار مارك سنة 1923.
- في بريطانيا نصح بعض المفكرين من بينهم الاقتصادي كينز ومدرسة كمبردج بإتباع سياسة النقود المدارة، أي سياسة تحكم الدولة والسلطات النقدية في عرض النقود، لهذا عادت بريطانيا لنظام الذهب (السبائك الذهبية) سنة 1925، وبذلك يستطيع الأفراد تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب إن أرادوا ذلك.
- لقي نظام الذهب ترحيبا كبيرا في عدة دول أوروبية حيث في سنة 1929 إتبعته 30 دولة من منها: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، النرويج، بولونيا وفلندا، إلا أن هذا النظام لم يكن

• أغلب عملات دول أوروبا كانت ترتكز منذ بداية القرن الثامن عشر على أساس معدني، أي نظام المعدنيين.

[1] بوقرة رابح وخبابة عبد الله، ص: 100.

ناجحا، فهو لم يحقق توازن الكتلة النقدية بين الدول ففي عام 1931 تجمع في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا 5/3 من ذهب العالم.

ومع آثار أزمة 1929 وتسرب الذهب في بعض الدول خاصة بريطانيا تركت الدول هذا النظام، ففي سنة 1933 بقيت إلا 6 دول تتبع الأنظمة النقدية الذهبية، وبعد هذه التقلبات تم تقسيم دول العالم إلى ثلاثة مجموعات: مجموعة الدولار بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة دول الذهب بقيادة فرنسا، مجموعة دول الإسترليني بقيادة بريطانيا.

وفي سنة 1936 خرجت فرنسا من النظام النقدي الذهبي، وعقدت الثلاثة الكبرى الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا إتفاقية ثلاثية لإتباع سياسة نقدية متجانسة لتنظيم عملاتها، إلا أن هذا الوضع حال دون التوسع في التجارة الخارجية مما أشعل الحرب العالمية الثانية سنة 1939.

5-مشكلة التضخم النقدي

يعرف التضخم النقدي على أنه: "ارتفاع مستمر بمعدل الأسعار، ويجب أن لا يكون ارتفاع الأسعار موسميا أو بسبب طارئ، حيث ترجع الأسعار بعد زوال السبب إلى مستواها السابق"، ويعرف كينز التضخم الحقيقي على أنه: "الحالة التي بها يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات في حين لا يزداد الإنتاج، فعندما يصل الاقتصاد إلى هذه الحالة فإن استمرار زيادة الطلب الكلي يظهر بصورة كاملة كزيادة في الأسعار".[1]

ولقد أجتاح التضخم النقدي ألمانيا ودول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الأولى، مما تسبب في انهيار اقتصاديات هذه الدول، وفقدت عملاتها قيمتها إذ أصبحت لا تساوي شيئا، وترجع أسباب هذا التضخم إلى:

- التوسع الكبير في إصدار النقود.
- زيادة ارتفاع أسعار المنتجات من الداخل أثر سلبا على قدرة تلك الدول على التصدير.
- مطالبة النقابات العمالية بزيادة الأجور نظرا لارتفاع الأسعار ، مما يزيد في تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة الأسعار من جديد.

[1] نفس المرجع السابق.

- السبب الرئيسي للتضخم في ألمانيا هو تعويضات الحرب العالمية الأولى التي كلفت أن تدفعها للمتضررين وكان مبالغ في تحديد حجمها، مما دفع بألمانيا إلى طبع النقود، فأدى إلى إرتفاع شديد في الأسعار عام 1923، فمثلا وصل سعر الصحيفة اليومية الواحدة 200.000.000.000 مارك.

6- تزايد التدخل الحكومي في الاقتصاد

في محاولة للتغلب على الكساد، زاد تدخل الحكومات في الاقتصاد، ولقد أطلق الفرنسيون على التدخل الحكومي في الاقتصاد اصطلاحا الاقتصاد الموجه أو المسير، كما يطلق عليه الاقتصاد المنظم والدافع من تدخل الدولة في الاقتصاد إعادة التوازن المفقود من جراء إتباع مذهب الاقتصاد الحر، ويقوم هذا الاتجاه على عاملين أساسيين:

- ❖ الإبقاء على أسس النظام الرأسمالي كالملكية الخاصة ودوافع الربح والحريات الفردية.
- ❖ التدخل الاقتصادي لتصحيح المساوئ الناشئة عن نظام الحرية الاقتصادية.

ويهدف نظام الاقتصاد الموجه إلى:

- ✓ تحقيق المنافسة الحرة، تسهيل إقامة النشاط التعاوني، والحد من سيطرة الاتحادات الاحتكارية.
- ✓ تشجيع الادخار بتحسين أوضاع العمال ورفع الأجور وفرض نظام الضمان الاجتماعي والصحي.
- ✓ إعادة التوازن الاقتصادي بتشجيع وتسهيل الإقراض.
- ✓ اتخاذ التدابير المختلفة في شتى القطاعات الاقتصادية كتأميم الصناعات الرئيسية أو إخضاعها على الأقل لتوجيهات الدولة.

ولقد عمل بنظام الاقتصاد الموجه دول أوروبية ورأسمالية كثيرة، حيث أتبعت ألمانيا ذلك النظام لتحقيق الاقتصاد الحربي خاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين، وأتبعته إيطاليا لتوسيع زراعتها وإنماء صناعتها، واتخذته الولايات المتحدة وسيلة لمكافحة أزمتها الاقتصادية، حيث تبنى

الرئيس فرانكلين روزفلت سياسات "الصفقة الجديدة" التي تضمنت مشاريع عامة واسعة النطاق وبرامج للضمان الاجتماعي.

7- صعود الأنظمة الشمولية في بعض الدول

في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، شهدت بعض الدول صعود أنظمة شمولية مثل ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية. تبنت هذه الأنظمة سياسات اقتصادية مركزية، وقامت بتأميم الصناعات الرئيسية، ووسعت من دور الدولة في الاقتصاد.

خامسا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الخامس

1- بين أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي

2- عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي

3- أذكر مع الشرح أهم الوقائع الاقتصادية التي أدت إلى ظهور النظام الرس المالي واستمراره مع التركيز على مرحلة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية.

المحور السادس: اتفاقية بريتون وودز (BW) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

انتهت فترة ما بين الحربين العالميتين بوقوع الحرب العالمية الثانية، والتي كان لها آثار اقتصادية مدمرة على جميع الدول المشاركة، وبعد الحرب العالمية الثانية تم عقد مؤتمر بريتون وودز من أجل وضع نظاماً نقدياً دولياً من شأنه أن يضمن استقرار أسعار الصرف ويعزز النمو الاقتصادي، وتم التوجه لنظام اقتصادي عالمي جديد تديره ثلاث منظمات عالمية هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وفي هذا الفصل سيتم التعرض للعناصر الآتية:

أولا: آثار الحرب العالمية الثانية على الدول الرأسمالية

ثانيا: اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods)

ثالثا: النظام الاقتصادي العالمي الجديد

رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور السادس

أولا: آثار الحرب العالمية الثانية على الدول الرأسمالية

خلفت الحرب العالمية الثانية آثارا عميقة على الدول الرأسمالية، منها تراجع القوة الاقتصادية لأوروبا، ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى، تغيرات هيكلية في التجارة الدولية، وظهور حركات التحرر الوطني.

1-تراجع القوة الاقتصادية لأوروبا

يرجع تراجع القوة الاقتصادية لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية إلى:

أ- دمار البنية التحتية

حيث أدت الحرب إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية في أوروبا بما في ذلك الطرق، الجسور، المصانع، والمنازل، مما أثر سلبًا على الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ب- تراجع القدرة الإنتاجية

توقفت العديد من المصانع عن العمل بسبب الحرب، وتضررت الأراضي الزراعية، مما أدى إلى انخفاض كبير في الإنتاجية وتراجع القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ت- المديونية وارتفاع الأسعار

أصبحت العديد من الدول الأوروبية مدينة للولايات المتحدة، وارتفعت أسعار السلع والخدمات بسبب تضخم الأسعار والطلب المتزايد عليها.

2-صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى

يرجع صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى إلى عدة أسباب أهمها:

أ- استفادت الولايات المتحدة من الحرب

وهذا من خلال زيادة إنتاجها الصناعي وتصدير المنتجات إلى الدول المتحاربة، مما ساهم في تعزيز اقتصادها ونفوذها العالمي.

ب- توسع النفوذ السياسي

أصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة في العالم الغربي، وتوسعت في النفوذ السياسي والعسكري، وأقامت العديد من التحالفات العسكرية والسياسية.

ت- ظهور الدولار كعملة عالمية

أصبحت العملة الأمريكية، الدولار، العملة الرئيسية في التجارة العالمية نتيجة اتفاقية بريتون وودز، مما عزز من مكانة الولايات المتحدة الاقتصادية والمالية.

3-تغيرات هيكلية في التجارة الدولية

أدت الحرب إلى تدهور التجارة الدولية ترجع أسبابها إلى:

أ- انهيار التجارة الحرة

لجأت العديد من الدول إلى حماية صناعاتها المحلية من خلال فرض قيود على التجارة، مما أضعف من حركة التبادل التجاري بين الدول.

ب- ظهور التكتلات الاقتصادية

بدأت الدول في تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية، مثل السوق الأوروبية المشتركة، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينها.

ت- تغير ميزان القوى

انتقل مركز الثقل الاقتصادي من أوروبا إلى الولايات المتحدة، مما أثر على هيكل التجارة العالمية وأدى إلى تغير ميزان القوى بين الدول.

4-ظهور حركات التحرر الوطني

بعد الحرب العالمية الثانية زادت حركات التحرر وهذا يرجع إلى:

أ- تأثير الحرب على المستعمرات

أرغمت الدول الكبرى مستعمراتها على المشاركة في الحرب واستعملت شعوبها كدروع بشرية، وفي المقابل وعدتها بإعطائها الحرية عند النصر، وعند مخالفة هذا الوعد ثار غضب الشعوب المستعمرة.

ب- تغير موازين القوى

أضعفت الحرب القوى الاستعمارية، مما ساهم في ظهور قوى جديدة في العالم، مثل الاتحاد السوفيتي، ودول عدم الانحياز.

ت- ظهور حركات المقاومة

أدت الحرب إلى إضعاف القوى الاستعمارية، مما شجع حركات التحرر الوطني في العديد من المستعمرات على المطالبة بالاستقلال والحرية، وظهرت حركات مقاومة مسلحة في العديد من المستعمرات، مما أدى إلى صراعات طويلة ومعقدة بين المستعمرين وحركات التحرر الوطني.

ثانيا: اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods)

تعد اتفاقية بريتون وودز، والتي نتج عنها نظام بريتون وودز، ذات تأثير بالغ على تطور الوقائع الاقتصادية في القرن العشرين.

1-مضمون اتفاقية بريتون وودز

اجتمع ممثلو 44 دولة في المنتجع الصيفي Bretton Woods بمقاطعة نيو هامبشاير الأمريكية من 1 إلى 22 جويلية عام 1944، وتم إبرام اتفاقية بريتون وودز والتي هدفت إلى إيجاد نوع من الثبات في السياسات النقدية وأسعار الصرف بين دول العالم من خلال وضع أسس واضحة لانتقال رؤوس الأموال بين الدول كأساس لتسهيل التجارة الدولية عن طريق ربط العملات العالمية بالدولار الأمريكي مع هامش بسيط للارتفاع والانخفاض، إضافة إلى إنشاء البنك الدولي للتنمية والتعمير وصندوق النقد الدولي.[1]

تم الاعتماد على هذه الاتفاقية من جويلية 1944إلى غاية 15 أوت 1971، وكان الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة مدعوما بالذهب على سعر ثابت 35 دولار للأونصة.[2]

وكانت وأسعار عملات الدول الأخرى مربوطة بالدولار، إذا مربوطة بالتبعية بالذهب، وكان سعر الصرف لعملات الأخرى يتغير في حدود 2 % ارتفاعا وانخفاضا، أي أنهم كانوا يستعملون قاعدة الصرف بالذهب، لكن في مطلع السبعينات اهتزت هذه القاعدة وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية خارج هذه القاعدة رسميا في 1971/8/18 وهذا بعدما اكتشفت فرنسا أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بطبع الدولار أكثر مما تمتلكه من الذهب وهذا يرجع للأسباب الآتية:

- العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكية بسبب الحرب ضد الفيتنام.
- توقعات انخفاض قيمة الدولار ما أدى إلى خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارجيا.
- عدم كفاية السيولة العالمية.
- صدمات أسعار النفط في 1973 و1974

[1] يوسف أبو فارة، مرجع سابق، ص: 59.

[2] نفس المرجع السابق.

وهكذا انهارت اتفاقية بروتن وودز، وبعد 15 أوت 1971 تم تعويم الدولار ولم يعد الذهب أساسا لتحديد قيمته، وفي عام 1973 أصبحت عملات الدول الصناعية الكبرى أكثر مرونة، وأصبحت قيمة عملاتها تحدد وفق العرض والطلب كعامل رئيسي.

2-أهم نتائج اتفاقية بريتون وودز

شهدت الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1973 بداية تكون النظام الاقتصادي العالمـــي بأقطابه ومكوناته وآليـــاته وتميزت بـ:

- انقسم الاقتصاد العالمي إلى قطبية ثنائية، وأصبح هناك النظام الرأسمالي بأتباعه والنظام الاشتراكي بأتباعه، والعالم المتقدم والعالم النامي مع اتساع الهوة الاقتصادية بين الاثنين عبر الزمن.

- ظهر ثلاثة مكونات لهذا النظام وهي: النظام المالي الدولي ممثلاً بالبنك الدولي والذي أنشئ في عام 1944، وبدأ أعماله منتصف عام 1946، النظام النقدي الدولي ممثلاً بصندوق النقد الدولي والذي أنشئ عام 1944 وبدأ مزاولة نشاطه عام 1947، والنظام التجاري الدولي الذي لم يكتمل في تلك المرحلة واقتصر فقط على إنشاء سكرتارية الغات عام 1947، واكتمل هذا النظام منتصف التسعينات بانتهاء جولة أورغواي وإتمام توقيع مراكش عام 1944 وإنشاء منظمة التجارة العالمية في بداية عام 1995.[1]

- بعد الحرب العالمية الثانية أخذت الدول الرأسمالية المتقدمة تسيطر على الدول النامية وتعمل على استغلال ثرواتها، وهذا بحصول الأولى على المواد الأولية التي تنتجها الثانية، بأسعار أو أثمان غير عادلة وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي يكون في صالح الدول الرأسمالية المتقدمة دائماً، التي سيطرة على عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع للعديد من المواد الأولية في ذلك الوقت، واستحوذت على الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي الذي يتولد من الدول النامية.

[1] نفس المرجع السابق، ص:133.

– تفاقم أزمة التنمية في دول العالم الثالث، وتزايد حدة التفاوت بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية.

ثالثا: النظام الاقتصادي العالمي الجديد

أخذ النظام العالمي الجديد القواعد التي وضعتها اتفاقية بروتن وودز في ما عدى ربط العملات بالذهب عن طريق الدولار.

1-مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يشير مصطلح الاقتصاد الدولي إلى ظهور العلاقات الاقتصادية بين الدول كظاهرة اقتصادية هامة لأول مرة في التاريخ في القرن السادس عشر خلال مرحلة الرأسمالية التجارية وهي الفترة التي ازدهرت فيها التجارة بين الدول، ومع الثورة الصناعية والانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر واكتشاف النقود ظهرت فكرة التخصص وتقسيم العمل الدولي وتزايدت العلاقات الاقتصادية بين الدول وظهرت الحاجة في القرن العشرين إلى تنظيم العلاقات الدولية فظهر ما يعرف بالنظام الدولي.[1]

والنظام الدولي يعني انتظام وتفاعل دول العالم في نظام شامل ووفقاً لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية، ويرجع ذلك إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ويؤرخ المؤرخون له منذ إنشاء الأمم المتحدة.

أما النظام الاقتصادي العالمي فهو الذي بدأت ملامحه تتبلور منذ الثمانينات من القرن العشرين وتتحدد بوضوح مكوناته مع بداية التسعينات، ويشمل: الدول، المؤسسات الدولية أو العالمية، الشركات المتعددة الجنسيات العالمية النشاط، والتكتلات الاقتصادية العالمية ذات قوة التأثير وغيرها من الفاعلين أو المؤثرين في العالم.

[1] حبيب محمود، مبادئ علم الاقتصاد، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سورية، 2018، ص: 131، https://political-encyclopedia.org/library/1350، تاريخ الاطلاع:2025/9/01.

ويقصد بالنظام الاقتصاد العالمي الجديد: "مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة".[1]

2- مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد

مر النظام الاقتصادي العالمي الجديد على عدة مراحل يمكن تقسيمها إلى:

أ- من سنة 1974 إلى سنة 1990

برز الظلم الواقع على الدول النامية والتفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول الرأسمالية والدول النامية، وتصدرت الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد في مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر العاصمة في عام 1973.

ولقد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982، وتزايد قوة تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية من خلال مبدأ المشروطية الدولي المتبادلة بين المنظمتين، بمعنى أن الحصول على تمويل من أحدهما يرتبط بموافقة المنظمة الأخرى.

ب- من سنة 1991 إلى سنة 1999

هذه المرحلة تبدأ منذ إعلان الرئيس بوش في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في آذار 1991 أن حرب الخليج كانت المحك الأول لقيام نظام عالمي جديد، في هذه المرحلة أصبحت الولايات المتحدة هي التي تسعى لإرساء نظام اقتصادي عالمي جديد بعد أن كانت الدول النامية هي التي تطالب بذلك، ويمكن تحديد معالم وآليات هذا النظام الذي ما زال في طور التشكل في النقاط التالية:

- ✓ إعادة هيكلة للنظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي بهدف تعظيم العوائد وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية.

[1] نفس المرجع السابق.

- ✓ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق.
- ✓ انتشار اقتصاد السوق.
- ✓ الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات.
- ✓ إنشاء منظمة التجارة العالمية في بداية عام 1995 وبذلك يكتمل الضلع الثالث المكون لمثلث النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ت- بداية القرن الواحد والعشرين

في هذه الفترة جاءت الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد من كل من الدول النامية والدول المتقدمة عدا الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ظهرت هذه الدعوة من خلال مجموعة من التغيرات أهمها:[1]

- فشل مؤتمر سياتل عام 1990

لقد فشل مؤتمر سياتل• لعدة أسباب منها:

- ✓ تصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على موضوع الدعم المقدم للمنتجات الزراعية، حيث كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التحرير في القطاع الزراعي، بينما رفض الاتحاد الأوروبي تحمل التزامات جديدة تتطلب تغيير السياسة الزراعية لأعضائه،
- ✓ تصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة واليابان، حيث طالبت الأخيرة بضرورة مراجعة القوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق حيث ترى اليابان أن هناك مبالغة في هذه القوانين.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص: 136-137.

• مؤتمر سياتل خاص بمنظمة التجارة العالمية والذي عقد بنهاية عام 1999، وهو المؤتمر الوزاري الثالث منذ نشأة منظمة التجارة العالمية.

- ✓ معارضة الدول النامية أيضاً لهذه القوانين المتعلقة بقضايا الإغراق، كما تصاعد الخلاف بين الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية حول قضايا صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة وفتح الأسواق فيما يتعلق بتلك السلع، حيث رفضت الدول النامية هذا المطلب الأمريكي بشكل قاطع وتمسكت بعدم الربط بين تحرير التجارة وحقوق العولمة.

- تصاعد المظاهرات المناهضة للعولمة

انطلقت من سياتل التي تقع في قلب الولايات المتحدة الأمريكية المظاهرات المناهضة للعولمة، وهذا يبين أن العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد أصبحا بالنسبة للمجتمع المدني في أمريكا وفي الدول المتقدمة رمزاً لعدم العدالة في توزيع الدخل وسبباً للبطالة والتعدي على حقوق الإنسان.

- انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية

أصبح هناك فاعلاً رئيسياً جديداً يأخذ مكانه بقوة في الاقتصاد العالمي حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي الصيني حوالي أكثر من 2 تريليون دولار عام 2000 ليتبوأ المرتبة السابعة عالمياً، كما أن الاقتصاد الصيني يحقق أسرع معدل نمو اقتصادي في العالم كله.

- أحداث 11 سبتمبر 2001

أثرت أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 سلبياً وبقوة على الاقتصاد العالمي بسبب موجة الذعر التي سادت العالم في أعقاب تلك الأحداث وتداعياتها وتأثيرها السلبي على حركة الاستثمارات والسياحة، وقد أشارت التقديرات الدولية إلى أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي لم يتعد الـ 1% في عام 2001 وبلغ نحو 0.7% في عام 2002 وهو يمثل أسوأ أداء منذ الركود الأخير في عام 1991.

3- مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يتكون النظام الاقتصادي العالمي الجديد من النظام المالي الدولي، النظام النقدي الدولي والنظام التجاري الدولي.

أ- النظام المالي الدولي

من مهام البنك الدولي إدارة النظام المالي الدولي، حيث يحكم هذا النظام قواعد السلوك بكل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء مساعدات أجنبية أو قروض خارجية، وكذلك صدور الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة.

ب- النظام النقدي الدولي

في النظام الاقتصادي العالمي الجديد صندوق النقد الدولي هو القائم والحارس على إدارة النظام النقدي الدولي الذي يحكم ويضبط قواعد السلوك في كل ما يتعلق بأسعار الصرف وموازين المدفوعات ومصادر تمويل العجز ونوعية السياسات التصحيحية التي يجوز للدول الأعضاء إتباعها وتطبيقيا لعالج العجز عند وقوعه، ويهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي العالمي.

ويمكن توضيح الفرق بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (1): الفرق بين الفرق بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي	البنك الدولي
الإشراف على النظام المالي الدولي	السعي للترويج للتنمية الاقتصادية للدول الأفقر في العالم
يعزز الاستقرار في أسعار الصرف وينظم تبادل العلاقات بين الدول الأعضاء	يساعد البلدان النامية من خلال تمويل طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية
يساعد جميع الأعضاء -كلا من البلدان الصناعية والنامية- الذين يواجهون صعوبات مؤقتة في ميزان المدفوعات عن طريق توفير اعتمادات قصيرة إلى متوسطة الأجل	يوفر المساعدة المالية الاستثنائية عبر المؤسسة الدولية للتنمية للدول النامية الأفقر التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أقل من $865 في العام
يكمل احتياطيات العملة لأعضائه من خلال تخصيص حقوق السحب الخاصة؛ حتى الآن فقد أصدر 21.4 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة للبلدان الأعضاء بما يتناسب مع حصصهم	يشجع مؤسسات القطاع الخاص في البلدان النامية من خلال الشركات التابعة له ومؤسسة التمويل الدولية
يستمد موارده المالية أساسًا من اشتراكات الدول الأعضاء فيه	يستمد معظم موارده المالية عن طريق الاقتراض من سوق السندات الدولية
تبلغ المخصصات المالية المدفوعة منه حتى الآن 145 مليار دولار (135 مليار جنيه إسترليني)	يبلغ رأسماله المصرح به 184 مليار دولار يسدد الأعضاء منها نسبة 10%
يبلغ عدد موظفيه 2300 من 182 من البلدان الأعضاء	يبلغ عدد موظفيه 7000 من 180 من البلدان الأعضاء

المصدر: يونس مراد، مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2020/2019، ص:42، https://elearning.univ-jijel.dz/course/view.php?id=6274&lang=en، تاريخ الإطلاع:2025/7/03.

ت- النظام التجاري الدولي

يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع، وتحديد ما يجوز وما لا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير، وكذلك العمل على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي، وقد عملت سكرتارية الغات على هذه الأهداف إلى أن تم تأسيس منظمة التجارة العالمية من بداية عام 1995.

رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور السادس

1- وضح آثار الحرب العالمية الثانية على الدول الرأسمالية.

2- بين أسباب إبرام اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods).

3- أذكر أهم الفروق بين اتفاقية بروتن وودز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

المحور السابع: إنهيار الاتحاد السوفياتي

الاتحاد السوفياتي دولة شيوعية تأسست عام 1922 نتيجة نجاح الثورة البلشوفية، التي بدأت عام 1917 في روسيا ، وتوسع الاتحاد السوفياتي بضم 15 جمهورية فصار أكبر دولة في القرن العشرين، وتقاسم الهيمنة الدولية مع الولايات المتحدة من 1945 إلى 1991.

وفي هذا الفصل سيتم التعرض إلى:

أولا: أهم المراحل التي مر بها الإتحاد السوفياتي

ثانيا: أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي

ثالثا: نتائج سقوط الاتحاد السوفياتي

رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور السابع

أولا: أهم المراحل التي مر بها الإتحاد السوفياتي

مر الإتحاد السوفياتي بعدة مراحل بدءا من مرحلة التأسيس، ثم مرحلة التطور الاقتصادي في عهد لينين، ثم توالت الصراعات السياسية والنزاعات القومية منذ مرحلة حكم جوزيف ستالين، فالغزو الألماني للإتحاد السوفياتي، وأخيرا دخوله في الحرب الباردة التي انتهت بانهياره.

1- تأسيس الإتحاد السوفياتي

بدأت روسيا بالتوجه نحو النظام الاقتصادي الاشتراكي مع نجاح الثورة البلشوفية عام 1017، ثم دخلت في حرب أهلية دامت خمسة سنوات، وفي 1922 تم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

أ- الثورة البلشوفية

كانت روسيا قبل سنة 1917 تتبع نظاما رأسماليا إقطاعيا، ولقد أدخلها القيصر في أزمات طاحنة بسبب انخراطه في الحرب العالمية الأولى، لهذا قامت ثورة فريق البلاشفة في حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي بقيادة فلاديمير لينين ليلة 25 أكتوبر عام 1917 للقضاء على الحكم القيصري مما أدى إلى انهيار الإمبراطورية الروسية، وقيام أول دولة اشتراكية في العالم.[1]

عند التوجه نحو الاشتراكية عام 1917 طبق البلاشفة إصلاحات أبرزها الفصل بين الكنيسة والدولة وتأميم المصانع، ورقابة العمال على المنشآت الصناعية، وهو ما أثار معارضة قوية في البلاد، فدخلت البلاد في حرب أهلية دامت خمس سنوات (1917-1922)، حسمها البلاشفة لصالحهم بقوة الحديد والنار عبر أجهزة الأمن السياسي وكتائب الجيش الأحمر.

[1] موسوعة الجزيرة،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/17/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7، تاريخ الاطلاع: 2025/6/05.

ب- اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

في 30 ديسمبر 1922 أعلِن قيام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بقرار من مجالس السوفيات في كل من: جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية، جمهورية أوكرانيا، جمهورية بيلاروسيا، جمهورية ما وراء القوقاز، واختيرت موسكو عاصمة للاتحاد، وتبنت الجمهوريات الأربع دستورا موحدا عام 1924.

وفي العام نفسه بدأ الاعتراف الدولي بالاتحاد السوفياتي، فكانت بريطانيا سباقة إلى ذلك وتبعتها إيطاليا وفرنسا، بينما لم تعترف به أميركا إلا عام 1933، وفي سبتمبر 1934 انضم الاتحاد إلى هيئة "عصبة الأمم" التي حلت محلها في 1945 منظمة الأمم المتحدة، وأصبح الاتحاد يمثل إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للمنظمة، مع امتلاك الاتحاد لحق النقض الفيتو.

وخلال الفترة 1924-1940 انضم إلى الاتحاد السوفياتي جمهوريات أوزبكستان وتركمانستان عام 1924، وطاجكستان عام 1929، وأذربيجان وكازاخستان وقرغيزستان عام 1936، وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا ومولدافيا 1940، فأصبحت خريطة الإتحاد السوفياتي وفق الشكل الآتي:

شكل رقم (2): خريطة الاتحاد السوفياتي قبل التفكك



المصدر: موسوعة الجزيرة، مرجع سابق.

وبهذا بلغت مساحة الإتحاد السوفياتي 22.402.000 كلم مربع أي 15% من مساحة اليابسة من الكرة الأرضية، تحده 12 دولة وتحيط به ثلاث محيطات، يشمل التحاد 15 جمهورية يشكل المسلمون أغلبية سكان ستة جمهوريات منها، وكان مجلس السوفيات الأعلى هو الجهاز الأعلى في السلطة، وينتخب بالاقتراع العام لفترة أربع سنوات.

2- التطور الاقتصادي للإتحاد السوفياتي في عهد لينين

حاول فلاديمير لينين إحداث هيكلة كبرى في اقتصاد البلاد، فوضع منهجية الخطط الاقتصادية الخماسية التي أصبحت سياسة متبعة في كافة مراحل تطور الدولة السوفياتية، فكانت مشروعات السنوات الخمس للإتحاد السوفيتي الركيزة الأساسية في تقوية وبناء النظام الاقتصادي الاشتراكي السوفيتي، ثم أنتقل إلى عدة دول أخرى منها يوغسلافيا، الصين وبعض الدول الأخرى.

ولقد كان الإتحاد السوفياتي الأول عالميا في قطاع الطاقة بإنتاجه ما يعادل 20% من النفط العالمي، واحتل المرتبة الثالثة في إنتاج الفحم، وقفز نصيب الصناعة في الإنتاج الوطني إلى مستويات فوق 70%، ووصلت حصة الصناعة الثقيلة 74% من قطاع الصناعة الكلي.

بلغ إجمالي الناتج المحلي للاتحاد السوفياتي 2660 بليون دولار تقريبا، ومتوسط دخل الفرد 9130 دولارا لعام 1990. وكان الاتحاد متطورا أكثر من الولايات المتحدة في بعض جوانب التقنية العسكرية لاسيما في مجال الأسلحة النووية.[1]

3- الصراعات السياسية والنزاعات القومية في مرحلة حكم جوزيف ستالين

[1] نفس المرجع السابق.

توفي لينين عام 1924 فخلفه جوزيف ستالين، (كان أمينا عاما للحزب الشيوعي منذ سنة 1922)، ودخل في صراع شرس ضد رفقائه في الحرب للتفرد بالسلطة، واستطاع حسم الصراع لصالحه بدءا من 1927 بالقضاء على خصومه عبر ما عرف بالمحاكمات الكبرى.

أصدر ستالين دستورا جديدا مارس بواسطته دكتاتورية مطلقة في الحكم، واتسمت سياسته في هذه المرحلة بترسيخ منهج الخطط الخماسية، والتركيز أكثر على "التخطيط الاقتصادي"، وإلغاء القطاع الخاص بالكامل، وفرض الشيوعية في مختلف أقاليم الاتحاد.

كما شهدت هذه الفترة تطهيرا عرقيا عانت منه شعوب الجمهوريات والمناطق الإسلامية في القوقاز وتركستان وتترستان، وذلك بقتل مئات الآلاف منهم لأسباب مختلفة، وتهجير خمسة ملايين من المسلمين بصورة إجبارية من بلدانهم، وإحلال المواطنين الروس محلهم (حوالي 12 مليون روسي).

كما منعوا المسلمين من ممارسة عباداتهم الدينية بغلقهم أو هدم 10 آلاف مسجد بدءا من 1929 وإغلاق 14 ألف مدرسة إسلامية، كما ألغيت المحاكم الشرعية في المناطق الإسلامية الخاضعة للاتحاد سنة 1926، ومنعت الكتابة بالحرف العربي بدءا من 1929، وفرضت على المسلمين اللغة الروسية والأيديولوجيا الشيوعية.

4- الغزو الألماني للإتحاد السوفياتي

رغم توقيع الاتحاد السوفياتي اتفاقية عدم الاعتداء في عام 1939 مع ألمانيا بقيادة أدولف هتلر، فإن ذلك لم يمنع ألمانيا من غزو الاتحاد السوفياتي في 21 جانفي 1941، في إطار سعيها لكسب الحرب العالمية الثانية، فألحق الغزو الألماني خسائر كراثية بالاتحاد خاصة أنه تحمل عبء الجبهة الشرقية من الحرب طوال أربع سنوات، لكن ميزان القوة بدأ يميل لصالحه بدءا من انتصاره على الجيش الألماني في معركة ستالينغراد الحاسمة في فيفري 1943، وبتحرير جميع أراضي

الاتحاد المحتلة في صيف 1944، وانتهاء باحتلال الجيش الأحمر السوفياتي برلين يوم 2 ماي 1945.

ومع انتصار الاتحاد السوفياتي في هذه الحرب فإن خسائره المادية والبشرية كانت ضخمة بكل المقاييس، إذ فقد أكثر من 10% من سكانه، و70٪ من منشآته الصناعية، و50٪ من ممتلكاته العقارية، لكنه استفاد من تحالفه خلال الحرب مع الولايات المتحدة وبريطانيا، وعقدهم مؤتمر يالطا في فيفري 1945، واتفاقهم على تنظيم سياسة العالم بعد انتهاء الحرب العالمية.

5- دخول الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة

إن التقارب الذي حدث بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سرعان ما حل محله التنافس والصراع، وباجتياح الجيش الأحمر لبراغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا سابقا في فيفري 1948 وبقية دول أوروبا الشرقية وتأسيس أنظمة شيوعية تابعة له فيها، أنهى الاتحاد السوفياتي بالكامل تحالفه مع الغرب ودشن مرحلة الحرب الباردة، وتتتمثل أهم الأحداث التي تخللتها في:

- صنع الاتحاد السوفياتي أول قنبلة ذرية وفي 1949.

- أنشأ الاتحاد السوفياتي منظمة "الكوميكون" الاقتصادية لتوطيد سيطرته على الدول الاشتراكية، وهذا كرد على مشروع مارشال الأميركي لدعم اقتصاد دول أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب.

- تولى السلطة نيكيتا خروتشوف بعد وفاة ستالين عام 1953، وتمكن من كشف الفظائع التي ارتكبت في مرحلة حكم ستالين واستبعد كل أتباعه.

- حافظ نيكيتا خروتشوف على مكانة الاتحاد السوفياتي الدولية وعزز هيمنته العالمية حتى صار قطبا موازيا لأميركا في إطار حربهما الباردة، خاصة بعد إنشائه حلف وارسو العسكري الاشتراكي عام 1955 ليماثل حلف الناتو،

- غزو الاتحاد السوفياتي الفضاء لأول مرة عام 1957.

- أعلان نيكيتا خروتشوف إتباعه سياسة التعايش السلمي الدولي عام 1954، إلا أن علاقته مع الغرب شابها التوتر في العديد من الفترات إلى مطلع الستينيات.

- أزمة نصب الاتحاد السوفياتي صواريخ بالستية في كوبا قبالة الحدود الأميركية في أكتوبر 1962.

- عزل خروتشوف عن الرئاسة من طرف أعضاء مجلس الرئاسة السوفياتي في أكتوبر 1964.

- بعد عزل نيكيتا خروتشوف عين ليونيد بريجنيف لحكم الاتحاد، وفي عهده تحسنت العلاقات مع أميركا، ووقع البلدين معاهدة سالت 1 عام 1972 للحد من الأسلحة النووية

- تزايدا للنفوذ السوفياتي بأفريقيا وأميركا اللاتينية، وتم خلاله الغزو السوفياتي لأفغانستان نهاية 1979.

- توفي ليونيد بريجنيف في أكتوبر 1982 فخلفه يوري أندروبوف الذي حاول وضع خطة للإصلاح الاقتصادي، لكنه لم يعمر طويلا في السلطة إذ توفي في فيفري 1984، وحل محله قسطنطين تشيرنينكو لكنه أيضا توفي سريعا في مارس 1985.

- بعد تشيرنينكو جاء ميخائيل غورباتشوف إلى سدة الحكم، فوجد البلاد تعاني من الركود الاقتصادي، نتيجة التراجع المستمر لمعدلات النمو والإنتاج، وتكاليف الحرب الباردة، وبرامج سباق التسلح مع الأميركيين، وخسائر الاستنزاف الحربي جراء التورط في المستنقع الأفغاني، وأزمة الحريات المستعصية في داخل الاتحاد.

- إنتهج ميخائيل غورباتشوف سياسة الغلاسنوس أي العلانية والشفافية في إدارة البلاد، وقدم خطة لإصلاح الأوضاع سماها البريسترويكا إي إعادة البناء، وتتضمن خطوطها العريضة الاهتمامَ بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والتحول إلى اقتصاد السوق، وإلغاء احتكار الحزب الشيوعي

للسلطة وحظر التعددية الحزبية، وزيادة استقلالية المؤسسات المحلية، وإبعاد العلاقات الدولية عن العسكرة.

- واجهة غورباتشوف مشاكل اقتصادية تتعلق بالانتاج والتوزيع بدءا من عام 1989، واضطرابات قومية في مختلف الجمهوريات السوفياتية، وأحداث عالمية حاسمة مثل انهيار جدار برلين وخروج دول أوروبا الشرقية من عباءة الشيوعية.[1]

- حدثت انقلاب عسكري فاشل في أوت 1991 على ميخائيل غورباتشوف ، وبعدها قدم استقالته من رئاسة الحزب الشيوعي مما جعل البرلمان السوفياتي يصوت في 29 أوت 1991 على إيقاف عمل الحزب وإغلاق مقاره.

- تزايد النزوع القومي إلى الاستقلال في العديد من الدول والاقاليم التابعة للإتحاد، فلم يمر شهران حتى اكتمل استقلالها جميعا عن الاتحاد السوفياتي

- في 25 ديسمبر 1991 أعلن انهيار الاتحاد السوفياتي، لتنتهي بذلك حقبة الحرب الباردة وبالتالي زوال الثنائية القطبية التي هيمنت على العالم.

ثانيا: أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي

تفكك الاتحاد السوفيتي كان نتيجة لعدة عوامل معقدة ومتشابكة أبرزها: الصراع بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي في ظل الحرب الباردة وسباق التسلح، الإفراط في التوسع السوفياتي، الركود اقتصادي، فشل الإصلاحات التي قام بها غورباتشوف، انخفاض أسعار النفط سنة 1986 والثورات التحررية الداخلية.

1-الصراع بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي

تميزت الفترة الممتدة بين 1945 و 1991 بصراع شديد بين المعسكر الغربي الذي يعكس الفكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي الذي يحمل الفكر الاشتراكي

[1] نفس المرجع السابق.

بزعامة الإتحاد السوفيتي، فإشتد الصراع في شكل ما يعرف بالحرب الباردة إلى غاية انهيار المعسكر الشرقي بانهيار حائط برلين سنة1991.

2-الإفراط في التوسع السوفياتي

أدى ارتفاع ميزانية الدفاع إلى تدهور الخدمات الصحية وازدياد الوفيات، وكذلك تراجع الظروف المعيشية، إضافة إلى إهمال العديد من المناطق لإتساع مساحة الإتحاد والضروف المناخية والطبيعية الصعبة.

3- الاضطرابات الاقتصادية والسياسية

تراجع الاقتصاد السوفياتي راجع إلى عدم قدرة نظام التخطيط المركزي السوفياتي عن الاستجابة لمتغيرات في الاقتصاد العالمي، فقد انشأ ستالين نظاما للتوجيه المركزي للاقتصاد، والذي ركز على الصناعات المعدنية الثقيلة، بحيث كان هذا النظام يفتقد للمرونة نظرا لعدم تنوع عناصره، وقد عمل على تكريس القوى العاملة بدلا من تحويلها إلى خدمات صناعية متنامية ولم تستطيع المنتجات السوفياتية مواكبة المواصفات العالمية.[1]

ولقد شهدت نهاية القرن العشرين إضرابات كبيرة في الاقتصاد العالمي، واجهها اقتصاد الغرب باستخدام آليات السوق وتحويل العمالة إلى المجالات الخدمية، و إعادة تنظيم الصناعات الثقيلة، وكذلك التحول إلى تكنولوجيا الكمبيوتر، ولم يستطع الاتحاد السوفياتي مسايرة التغيير، حيث مع نهاية الثمانينات كان حوالي 8% فقط من الصناعة السوفياتية قادرة على المنافسة العالمية، أي أن 92% من الصناعة اقل من المستوى المطلوب عالميا.[2]

4-الركود اقتصادي

تفاقم الوضع الاقتصادي بسبب الإنفاق العسكري الضخم على سباق التسلح مع الغرب، مما أثر سلباً على التنمية المحلية.

[1] يونس مراد، مرجع سابق، ص: 46.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 47.

5-فشل الإصلاحات التي قام بها غورباتشوف

عمل غورباتشوف على إدخال إصلاحات على الشيوعية بدل إستبدالها، فبعد توليه السلطة سنة 1985 حاول التغلب على مشكلة الكساد الاقتصادي، وقدم فكرة البيروستروكيا أي إعادة البناء، ولكنه لم يستطع البناء من القمة بسبب مقاومة البيروقراطيين لأوامره، فاستخدام إستراتيجية الجلاسنوست أي المنافسة الحرة و التحول إلى اقتصاد السوق، وبهذا أطلق جورباتشوف العنان لتفكك الاتحاد السوفياتي والذي أصبح أكثر وضوحا بعد الانقلاب الفاشل الذي قام رجال العهد القديم في أوت 1991.

6-انخفاض أسعار النفط سنة 1986

أثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 سلبا على الاتحاد السوفياتي، حيث أدى إلى تدهور وضعه الاقتصادي نتيجة اعتماده بشكل كبير على عائدات النفط.

7-الثورات التحررية الداخلية

بانخفاض أسعار النفط وتردي الوضع الاقتصادي و الاجتماعي اندلعت عدة ثورات تحررية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي، وكان أول هذه الثورات في بولونيا عام 1989، ولقد أسهمت سياسات الانفتاح إلى زيادة الوعي القومي في الجمهوريات السوفيتية المختلفة، مما أدى إلى المطالب بالاستقلال عن المركز.

ثالثا: نتائج سقوط الاتحاد السوفياتي

في 26 ديسمبر 1991، تم إعلان الاعتراف بالجمهوريات السوفياتية، وكان سقوط الاتحاد السوفيتي حدثا تاريخيا عالميا ترك آثارا عميقة على السياسة والاقتصاد والمجتمع في جميع أنحاء العالم.

- تفكك الاتحاد السوفيتي إلى 15 دولة مستقلة أهمها روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان.
- نهاية الحرب الباردة نتيجة زوال التوتر والصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية.
- تغيير في ميزان القوى العالمي وهذا بفقدان الاتحاد السوفيتي لصفته كقوة عظمى، وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، وتزايد نفوذها في مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي السابقة.

- تأسيس دول جديدة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، مع تغييرات في الحدود والتركيبة السكانية.
- ظهور تحولات اقتصادية كبيرة في الدول التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي، مع تحولها إلى اقتصاديات السوق، وكذلك تغيرات في الهياكل الاجتماعية والثقافية في هذه الدول.
- اندلاع صراعات وحروب أهلية في بعض المناطق التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي.
- إعادة توحيد ألمانيا بسقوط جدار برلين بعد عقود من الانقسام.
- ورثت 4 دول ترسانة السوفيات النووية أهمها روسيا، بالإضافة لأوكرانيا وبيلاروسيا.
- تقلصت مساحة الاتحاد بنسبة 24%، فبينما كان يستحوذ على 22.4 مليون كيلومتر مربع، أصبحت مساحته بعد التفكك 17 مليون كيلومتر مربع فقط.
- عانت روسيا من مشاكل اقتصادية شديدة في تسعينيات القرن الماضي فاقمتها حرب الشيشان.

رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور السابع

1- وضح أهم المراحل التي مر بها الإتحاد السوفياتي.

2- أذكر أهم أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي.

3- بين نتائج انهيار الاتحاد السوفياتي.

المحور الثامن : بروز الاقتصاديات الآسيوية

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية موجة التحرر في الدول النامية منها دول إفريقية وآسيوية وأمريكا الجنوبي، وبعد استكمالها لتحررها السياسي لجأت إلى التحرر الاقتصادي وعملت عل بناء اقتصادياتها من أجل اللحاق بموكب الدول المتقدمة.

وتشكل اقتصاديات دول شرق آسيا نموذجا ناجحا بالنسبة للدول النامية، ففي ظرف وجيز حققت تطورا وازدهارا على مختلف الأصعدة، وأصبحت تنافس اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، وفي هذا الفصل سيتم التعرض إلى العناصر التالية

أولا: مراحل تطور اقتصاديات دول شرق آسيا

ثانيا: عوامل بروز اقتصاديات دول شرق آسيا

ثالثا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الثامن

أولا: مراحل تطور اقتصاديات دول شرق آسيا

تشمل دول شرق آسيا كلا من: الصين، اليابان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، منغوليا، بالإضافة إلى بعض المناطق الإدارية الخاصة مثل هونغ كونغ وماكاو، تعرف دول شرق آسيا بموقعها الشرقي من قارة آسيا وتاريخها وثقافاتها المتقاربة مع وجود جوانب متباينة في ما بينها، إذ تعرف اختلافات عديدة منها: المساحة، عدد السكان، النظام السياسي والبنية الاقتصادية، ومن بين أهم العوامل المشتركة التي تجمعها: الاهتمام بالتعليم، المستوى العالي للمدخرات الوطنية، السياسات المحلية الملائمة وتشجيع الصادرات.

ولقد مرت مسيرة النمو لدول شرق آسيا على المراحل الآتية.

1-مرحلة الركود والفقر

بعد الحرب العالمية الثانية كان الركود الاقتصادي والفقر سمة العيش في دول شرق آسيا.

2-مرحلة الجيل الأول

في عقد الستينيات من القرن العشرين بدأت ملامح الإقلاع الاقتصادي في دول المجموعة الأولى التي عرفت بمصطلح التنانين الآسيوية وهي: هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان وكوريا الجنوبية، وفي عام 1967 تشكلت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) لتحقيق التكامل الإقليمي.

3-مرحلة الجيل الثاني

في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين ظهرت دول المجموعة الثانية التي عرفت بالنمور الآسيوية وهي: أندونيسيا، ماليزيا، تايلندا والفلبين، حيث حققت متوسط نسبة نمو 8%.

4-مرحلة الجيل الثالث

في عقد التسعينيات من القرن العشرين ظهرت دول المجموعة الثالثة أي الجيل الثالث والتي عرفت بالأشبال الآسيوية وهي: الفيتنام، بروناي، كمبوديا، ماينمار، لاوس.

كما ظهرت في نفس الفترة الصين التي مرت بمراحل تطور اقتصادية رئيسية، بدءًا من الاقتصاد المركزي المخطط في فترة ما بعد عام 1949، ثم التحول الكبير إلى اقتصاد السوق في عام 1978 بقيادة دنغ شياو بنغ الذي قام بإصلاحات هيكلية ناجحة، تركزت الإصلاحات في الزراعة والصناعة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير البنية التحتية، مما أدى إلى نمو اقتصادي مستدام وقيادة الصين لتصبح قوة اقتصادية عالمية رائدة بعدما كانت دولة غير متقدمة في العديد من المجالات تهددها المجاعة.

ولقد وصلت دول شرق آسيا إلى معدلات نمو اقتصادي عالية خلال الفترة الممتدة بين سنة 1965 و1990 لم تصل إليها أية دولة في تلك الفترة، حيث نمت اقتصاديات دول شرق أسيا بمعدلات نمو تفوق اقتصاديات المناطق الأخرى جميعا في العالم، وهذا الانجاز شبه بالمعجزة وبالطفرة التنموية، فمنذ عام 1993 أصبحت تعرف تجربة دول شرق آسيا باسم المعجزة.

ووصلت دول شرق آسيا إلى:

- ✓ حققت الدول الأربعة (التنانين الآسيوية): هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان وكوريا الجنوبية متوسط نمو وصل 7% سنويا بين 1986 و1997.
- ✓ حققت كل من تايلاند، اندونيسيا، ماليزيا، الصين، نمو اقتصادي يقترب من 10% بين 1986 و1997.
- ✓ حققت الصين متوسط نمو سنوي يبلغ حوالي 9.91٪ بين عامي 1979 و 2010، وهي القوة الاقتصادية الرائدة في القارة إذ تصدرت باقي الدول الآسيوية من حيث الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ الدخل الفردي وصل إلى مستوى الدخل الفردي في الدول الصناعية.
- ✓ ارتفاع النمو الاقتصادي مع انخفاض مؤشر الفقر.
- ✓ نمو سريع في الإنتاج الزراعي.
- ✓ معدلات متزايدة في الصادرات المصنعة.
- ✓ معدلات متزايدة في رأس المال الاستثماري مدعوم بمعدلات مرتفعة في المدخرات المحلية.
- ✓ مستويات متزايدة في الرأس المال البشري.

ولقد قام البنك الدولي بدراسة حول الاقتصاد الآسيوي وطرح التساؤلات التالية: ما مصادر نجاح بلدان شرق آسيا؟ وهل يمكن للاقتصاديات الأخرى تكرار تطبيق السياسات التي طرحتها هذه التجربة؟ وهل تقدم دروسا لاقتصاديات الدول النامية؟.[1]

ثانيا: عوامل بروز اقتصاديات دول شرق آسيا

حسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي عام 1993 ترجع أسباب هذه المعجزة في مصدرين رئيسيين و هما: تراكم رأس المال المادي و تراكم رأس المال البشري.

فاقتصاديات دول شرق آسيا برزت بفضل مزيج من العوامل البشرية مثل وفرة اليد العاملة، والاستثمار في التعليم والبحث العلمي، والأجور المنخفضة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية الحكومية الداعمة، وارتفاع معدلات الادخار، والتوجه نحو التصدير، والابتكار، وكذلك كان للاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما، وتطوير قطاع الخدمات والرقمنة لتعزيز الإنتاجية والنمو المستقبلي.

ويمكن توضيح أسباب بروز وتطور اقتصاديات دول شرق آسيا في:[2]

1-الجودة العالية لرأس المال البشري

استثمرت دول شرق آسيا في الطاقات البشرية بتطبيق أنظمة تعليمية جيدة وتخصيص جزءا هامها من ميزانياتها على قطاع التعليم، إضافة إلى التعلم بالممارسة وإقامة مشاريع مشتركة مع الشركات الدولية ما سمح برفع وتطوير كفاءة العاملين، فطاقاتها البشرية قادرة على الاندماج في مجالات التصنيع، فأصبحت تنتقل بشكل سلس بين القطاعات الاقتصادية المتدنية كالمنسوجات ثم إلى مستويات أعلى كالإلكترونيات والصناعات ذات التكنولوجيا العالية.

---

[1] عبد الحليم عمار غربي، العولمة الاقتصادية: رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين، مجموعة دار أبي الفداء العالمي للنشر والتوزيع والترجمة، سورية، 2013، ص:168، chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://kantakji.com/files/KIE_TqHBA.pdf، تاريخ الإطلاع: 3-2025.9.

[2] وسيلة على، محاضرات في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2024، ص ص: 2،1.

2-الحفاظ على استقرار لاقتصاد الكلي

قامت حكومات دول شرق آسيا بتصميم وتنفيذ جيد للسياسات المالية والنقدية، استطاعت من خلالها التحكم في معدلات التضخم -تضخم طفيف- وتحقيق فوائض مالية استخدمتها في تثبيت العملات الوطنية ودعم الصادرات.

3-المساواة في الدخل

المساواة في الدخل سمح بنمو طبقة وسطى وتقلص حجم الطبقة الفقيرة مثل الصين وأندونيسيا، حيث تبنتا سياسات مالية لدعم النمو ودعم المبادرات التنموية، مثل الإصلاحات الضريبية لضمان توفير الإيرادات الكافية وتعزيز المساواة.

4-ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار

وصلت معدلات ادخار الأسر بين 30% و40% من دخل الأسر، رافقها ارتفاع معدل الاستثمار, هذا ساهم في تحقيق نمو اقتصادي سريع دون اللجوء إلى التمويل برأس مال خارجي.

5-التطوير الصناعي المستمر

اعتمدت دول شرق آسيا على التطوير الصناعي المستمر وذلك من خلال:

- ✓ التحول من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة والكيميائية، ثم الصناعات الإلكترونية وذات التكنولوجيا العالية.
- ✓ التتابع في إقامة الصناعات الرائدة في الاقتصاد، فمثلا ركزت السياسة الصناعية في اليابان على تشجيع صناعة بعد صناعة، من المنسوجات ولعب الأطفال، الصلب والكيماويات، صنع السفن إلى صناعة التكنولوجيا العالية، كذلك تايوان ركزت على صناعة الكمبيوتر ثم البرمجيات، وبعدها صناعات خفيفة ذات تكنولوجيا منخفضة، ثم إقامة صناعات ذات تكنولوجيا متوسطة، والآن أصبحت تنافس البلدان المتقدمة في مجال التكنولوجيا الفائقة.
- ✓ إعتمدت على اقتصاديات الحجم والمواظبة على التحسين المستمر، مع استخدام أكبر للتكنولوجيا.

6-الجدارة البيروقراطية

تتميز دول شرق آسيا بجدارة وفعالية النظم البيروقراطية كما يتم تقديم الخدمة بجودة عالية.

7-تشجيع الصادرات

اعتمدت الدول الأسيوية على نموذج تنموي قائم على تشجيع الصادرات والحفاظ على الكفاءة التنافسية في سوق التصدير والانفتاح على التجارة الدولية، ما سمح بتحقيق احتياطات هامة من النقد الأجنبي، تستخدم جزءا منها في استيراد المواد الأولية، كذلك ترجع سياسة تشجيع الصادرات لضيق الأسواق المحلية للدول الأسيوية باستثناء الصين واندونيسيا.

8-الاستثمار الأجنبي المباشر

ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا مثل حالة الصين، وبالتالي تمكين العاملين من استخدامها بكفاءة ومواكبة الابتكارات الجديدة مع فتح مجال للإبداع والابتكار.

9-التكامل الاقتصادي

كان لاستراتيجيات التكامل بين دول شرق آسيا مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية دورا مهما في صعود اقتصادياتها وتعزيز العلاقات التجارية والمالية.

10- إتباع مبادئ اقتصاد السوق مع التخطيط الموجه

ليست هناك صلة وثيقة بين الازدهار الاقتصادي في دول شرق آسيا والرأسمالية التي شعارها دعه يعمل دعه يمر، فهي لا تطبق الحرية الاقتصادية التامة، حيث يتدخّل مهندسو التنمية الاقتصادية الآسيويون كممثل للدولة في توجيه تدفّقات رأس المال قصيرة الأجل في أسواق المال، ويضعون أيضاً شروطاً دقيقة للاستثمارات المباشرة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات، فماليزيا مثلا تراعي على نحوٍ منتظم مشاركة شركاتها الحكومية والخاصة في فروع الشركات المتعددة الجنسيات؛ وذلك لضمان تلقي عدد متزايد من العمالة الوطنية للخبرات والمعارف الضرورية للسوق العالمي.

كما تبنت العديد من الدول الآسيوية سياسات اقتصادية ساهمت في ازدهارها، مثل السياسات النيوليبرالية التي شجعت التصنيع الموجه للتصدير وخفضت الضرائب.

11- الأجور المنخفضة ووفرة الأيدي العاملة

في بعض المراحل التاريخية ساهمت الأجور المنخفضة للعمال في زيادة القدرة التنافسية للصناعات الموجهة للتصدير، كما تمتعت القارة بقوة سكانية كبيرة، مما يوفر قوة عاملة وفيرة، بما في ذلك العمالة الماهرة.

12- الموقع الجغرافي والتعاون الإقليمي

كان للموقع الجغرافي للقارة، مع واجهاتها البحرية الهامة، دورًا في تعزيز الاتصال بالأسواق العالمية وتطوير حركة التجارة البحرية، كما ساهمت مجموعة دول جنوب شرق آسيا الآسيان في تعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة معدلات التجارة البينية، بالإضافة إلى جهود إنشاء مناطق تجارة حرة.

ثالثا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور الثامن

1- بين مراحل تطور اقتصاديات دول شرق آسيا.

2- وضح عوامل بروز اقتصاديات دول شرق آسيا.

المحور التاسع: العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية

تميزت بداية القرن الواحد العشرين بظهور مصطلحات جديدة كالنظام العالمي الجديد، اقتصاد السوق، العولمة، التكتلات الدولية، على حساب مصطلحات أخرى مثل دول شرق غرب، شمال جنوب، وسيتم التعرض في هذا الفصل إلى:

أولا: العولمة الاقتصادية

ثانيا: العولمة المالية

ثالثا: التكتلات الدولية

رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور التاسع

أولا: العولمة الاقتصادية

انتشرت العولمة بمختلف أبعادها بشكل سريع مؤثرة على جميع جوانب حياة المجتمعات الاجتماعية، السياسية،الأمنية والاقتصادية.

1- مفهوم العولمة الاقتصادية

كلمة العولمة هي الكلمة الأكثر شيوعا من بين عدة كلمات عربية (الكوكبة، الكونية، الشمولية...) التي ترجمت بها الكلمة الإنجليزية Globalization والكلمة الفرنسية Mondialisation، والعولمة في معناها اللغوي تعني: "تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله"، كما يرتبط معناها بالانتقال من المجال الوطني إلى المجال الكوني.[1]

والعولمة حسب تعريف دولفوس هي: "تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن، ملغية المسافات مقدمة المعارف دون قيد...".[2]

وتشير العديد من الدراسات أن العولمة تمثل مرحلة متطورة للهيمنة الرأسمالية الغربية على العالم ، فبعد سقوط النظام الاشتراكي تحول العالم من نظام الحرب الباردة المتمركز حول الانقسام والاصطفاف إلى نظام عالمي متمركز حول الاندماج وتبادل المعلومات والأفكار.

وتشمل العولمة عدة أبعاد هي:

- العولمة الاقتصادية
- العولمة المالية.
- العولمة السياسية.
- العولمة الاجتماعية.
- العولمة الثقافية
- العولمة الاتصالية

والعولمة الاقتصادية حسب البنك الدولي هي: "تزايد حرية الأفراد والشركات في القيام بمعاملات اقتصادية مع نظرائهم في بلدان أخرى"[1]، وتشمل أربعة جوانب رئيسية هي: انتقال السلع والخدمات،

[1] عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص:19.

[2] رابح بوقرة وعبد الله خبابة، مرجع سابق، ص:157.

انتقال الأفراد، انتقال رؤوس الموال على شكل استثمار أجنبي مباشر أو غير مباشر وانتقال التكنولوجيا، وتضم العولمة الاقتصادية الأدوات الآتية:

- **المنظمات الاقتصادية الدولية:** البنك الدولي (النظام المالي الدولي)، صندوق النقد الدولي (النظام النقدي الدولي)، المنظمة العالمية للتجارة (النظام التجاري الدولي)،
- **الشركات متعددة الجنسيات:** الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا.
- **التكتلات الاقتصادية الدولية:** التكامل الاقتصادي.
- **اتفاقيات التجارية العالمية:** التكامل الاقتصادي.
- **تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** نقل المعلومات والمعرفة وسهولة الاتصال.
- **أدوات الصناعة المالية:** ترابط الأسواق المالية العالمية.

2- المراحل التي مرت بها العولمة الاقتصادية

الجدول الموالي يبين أهم المراحل التي مرت بها العولمة الاقتصادية:

جدول رقم (2): المراحل التي مرت بها العولمة الاقتصادية

المرحلة	أهم الوقائع
المرحلة الجنينية	مرت العولمة بالمرحلة الجنينية في أوروبا منذ القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر وتميزت بظهور الدولة القومية وبداية الجغرافيا الحديثة.
مرحلة النشوء	استمرت في أوربا منذ منتصف القرن 18 حتى عام 1870، كما تميّزت بظهور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية وبداية الاهتمام بموضوع القومية والعالمية، وهي تتداخل إلى حد ما مع المرحلة التي بعدها.
من 1850 إلى 1945 (نهاية الحرب	- تصاعد الاقتصاد الأمريكي. - نمو المبادلات التجارية الدولية. - الحركات الاستعمارية الحديثة.

- [1] مومني إسماعيل، مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2021/2020، ص:102، chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://ancien-eco.univ-setif.dz/uploads/article/fichier/81/polycopie.pdf، تاريخ الإطلاع:2025/7/03.

الثانية)	– الانتقال نحو موجات جديدة من الثورة الصناعية. – تزايد حركة رؤوس الموال. – الارتباط البيني لاقتصاديات الدول. – سرعة الانتقال الدولي للأزمات. –الانفتاح الاقتصادي المتنامي مع التكامل الاقتصادي.
بعد الحرب العالمية الثانية إلى السبعينات	– تسارعت حركة العولمة خاصة في مجال التجارة بسبب المنظومة الرأسمالية بشكل جيد بسبب ما ابتكرته من دعائم مثل المنظمات المالية والتجارية، حيث يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على تشجيع حركة رؤوس الموال من خلال نقل الفوائض المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، ويهتم صندوق النقد الدولي بتنظيم قواعد الانضباط النقدي، وكذلك تعمل المنظمة العالمية للتجارة على تسيير حرية التجارة الدولية. – توسع الاتحاد السوفياتي وهيمنته على جزء كبير من أوربا الشرقية. – ظهور الصين كقوة اقتصادية. – التوسع الكبير في حركه التحرر السياسي وسعي الدول المستقلة لبناء نماذج تنميه مستقلة. – انتشار ظاهره التكتلات الاقتصاديه كالسوق الأوروبية المشتركة، الذي أصبح في ما بعد الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ودول إتحاد أمريكا اللاتينية (الكاريكوم). – نمو التجارة الدولية والتدفقات المالية بفعل تخفيض القيود الجمركية فنمت التجارة العالمية بمعدل8%.
فتره السبعينات إلى منتصف الثمانين	أهم ما يميز هذه الفترة هو عدم الاستقرار حيث عرفت ما يلي: • إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عدم قابليه تحويل الدولار بالذهب ومن ثمة نزع الصفة النقدية للذهب، وبهذا انهارت إتفاقية بريتن وودز في أوت 1971. • تعويم أسعار الصرف وظهور بدائل أخرى مثل نظام النقد الأوروبي. • التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات الرئيسة. • أزمة الطاقة العالمية والتي بدأت صدمتها الأولى في أكتوبر 1973 أدت إلى مضاعفة أسعار النفط العالمية وحدوث اضطرابات في مسار العلاقات بين

	الدول النفطية والدول الصناعية وأصبحت هذه الأخيرة تبحث عن مصادر طاقويه أخرى. • ظهور ظاهره الكساد التضخمي أدت إلى التشكيك في أسس النظرية الكينزية. • بروز قوى جديدة كاليابان، الاتحاد الأوروبي والنمور الأسيوية والصين.
من منتصف الثمانينات إلى بدايات القرن21	يمكن اعتبار هذه المرحلة الموجه الرابعة التي ترسخ فيها مضمون العولمة حيث البداية كانت مع انهيار الإتحاد السوفياتي وعلى إثره انتهى عهد القطبية الثنائية لصالح الهيمنة الأمريكية في كل المجالات العسكرية السياسية الاقتصادية والتكنولوجية، وهذا تدعم من خلال: • توسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات. • تنامي دور المنظمات العالمية من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف والتعديل الهيكلي والخوصصة. • النمو المتعاظم للأسواق المالية أي العولمة المالية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص:39.
- مومني إسماعيل، مرجع سابق، ص ص:103-105.
- رابح بوقرة وعبد الله خبابة، مرجع سابق، ص:223.

وعليه فالجذور الأولى للعولمة الاقتصادية تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات، أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم، إلا أنه ظهرت العولمة الاقتصادية بشكل واضح منذ نهاية القرن التاسع عشر لتستمر إلى غاية الآن.

ثانيا- العولمة المالية

تعد العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا -مقارنة بالعولمة الاقتصادية التي ترجع جذورها إلى القرن الخامس عشر- فمع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال تصاعد البعد المالي للعولمة بوتيرة متزايدة منذ الستينات من القرن العشرين.

وتتمثل العولمة المالية في: "ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول"**1**، وبدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات

[1] نفس المرجع السابق، ص:224.

المتحدة الأمريكية وبريطانيا ما بين 1979 و1982 لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى، ولقد مرت بالمراحل المبينة في الجدول:

جدول رقم (3): المراحل التي مرت بها العولمة المالية

المرحلة	أهم الأحداث
مرحلة تدويل التمويل غير المباشر من 1960 إلى 1979	▪ تميزت بسيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية أي التمويل غير المباشر. ▪ إنهار نظام بروتن في أوت 1971 وظهر نظام الصرف المعوم أو المرن. ▪ إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم. ▪ زيادة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث مع تذبذب أسعار الصرف. ▪ عجز في موازين الدول المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة المريكية نتيجة تدفق عملات الدولار الكبير خراج حدودها. ▪ ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة. ▪ ظهرت الدولارات النفطية Petrodolar (أي تسعير بترول دول الخليج بعملة واحدة وهي الدولار) نتيجة انهيار نظام بريتون وودز من جهة، والصدمات النفطية 1973 و1977 من جهة ثانية.
مرحلة التحرير المالي من 1980 إلى 1985	▪ اقتصاد السوق المالي، وهذا بربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي. ▪ حفز العجز في موازين المدفوعات الدول المتقدمة على تحرير حركة رؤوس الموال، من خلال إصدار سندات دين وتسويقها كأدوات مالية في السواق المالية العالمية. ▪ رفع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الرقابة على حركة رؤوس الاموال. ▪ التوسع الكبير في اسواق السنداتوصناديق المعاشات المخصصة في جمع الإدخار، وتوسيع الابداعات المالية.
مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة من 1986	▪ تحرير أسواق الأسهم بدء من بورصت لندن 1986 وتبعتها بقية البورصات، ثم ربطها معا وعولمتها على غرار أسواق السندات، مع ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من التسعينات وربطها بالسواق العالمية. ▪ الارتباط القوي بين الأسواق المالية العالمية. ▪ تحرير أسواق المواد الاولية وزيادة حجم التعامل فيها.

إلى غاية الآن	▪ الانهيارات ضخمة التي شهدتها البورصات العالمية التي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات، ودفع العديد من البنوك والمؤسسات المالية إلى الإفلاس.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- مومني إسماعيل، مرجع سابق، ص: 106.
- رابح بوقرة وعبد الله خبابة، مرجع سابق، ص ص:224، 225.

تعددت المراحل التي مرت بها العولمة المالية، وجميعها تتميز بالانتشار السريع والارتباط القوي بالتطورات التي تعرفها تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتكنولوجيا المالية، إلا أن مع تزايد التحرر في القطاع المالي والأسواق المالية الدولية تتضاعف المخاطر حدوث الأزمات المالية العالمية.

ثالثا: التكتلات الاقتصادية

لقد زاد التوجه للتكتل الاقتصادي مع بداية التسعينات من القرن العشرين إلا أنه ترجع جذور فكرة تأسيس العديد من التكتلات الاقتصادية إلى الخمسينات من القرن العشرين.

1- مفهوم التكتلات الاقتصادية

تعكس التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى[1]، وتعد من أهم خصائص النظام الاقتصادي الجديد، وكذلك أحد أدوات العولمة الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق التكامل الاقتصادي،

ويمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية هي تجمعات لدول متجاورة تهدف إلى زيادة التجارة وتحسين النشاط الاقتصادي بينها وتعظيم رفاهية الدول الأعضاء من خلال زيادة الإنتاجية والأسعار المنخفضة، مثل مجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ومجلس التعاون الخليجي.

والتكامل هو ترجمة لكلمة Integraton التي ظهرت عام 1920 في قاموس أوكسفورد الإنجليزي، وتعني لغة تجميع الأشياء لتكون شيء واحد والتكامل الاقتصادي اصطلاحا هو تكوين منطقة تجارة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي بين مجموعة من الدول.[1]

[1] حبيب محمود، مرجع سابق، ص:180.

كما يشير التكامل الاقتصادي إلى عملية تدريجية ومستويات متدرجة من التعاون، تبدأ بإلغاء الحواجز التجارية وتمتد لتشمل توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي الكامل، فهو يستهدف إزالة كافة القيود والحواجز الجمركية والغير جمركية لتكوين طريق دولي طويل المدى، بينما التعاون الدولي يعني تخفيف القيود الجمركية والغير جمركية وحركة رؤوس الأموال، كما يكمن الهدف من التكامل الاقتصادي في:

- ✓ زيادة الاستثمار والدخل وفرص العمل.
- ✓ تعزيز كفاءة الإنتاج من خلال خفض الأسعار وزيادة الإنتاجية.
- ✓ تحقيق اقتصاديات الحجم من خلال توسيع الأسواق مما يشجع على الاستثمارات وتوزيعها بشكل سليم.
- ✓ تحقيق التنويع الاقتصادي.

2-درجات التكامل الاقتصادي

لقد ميز الاقتصادي بيلا بلاسا (B. Balassa) بين درجات لسلم التكامل الاقتصادي هي: منطقة التجارة التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، اتحاد اقتصادي، اتحاد اقتصادي تام، وهي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة لتصل إلى إلغائها نهائيًا وإدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل الاقتصادي وتمثل الإتحاد الاقتصادي التام.[2]

والجدول الموالي يبين درجات التكامل الاقتصادي وأهم مميزاتها:

[1] فيصل مطلق و آخرون، إطار نظري للتكامل الاقتصادي والنظريات المفسرة له، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، المجلد 8 العدد 1، أوت 2024، مصر، ص:505.

[2] نفس المرجع السابق.

جدول رقم (4): درجات التكامل الاقتصادي

		أهم المميـــــــــــــــــــــــــــزات					
		معاملات تفضيلية بالنسبة للرسوم الجمركية	تحرير التجارة البينية	توحيد الرسوم الجمركية	حرية انتقال عوامل الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات الاقتصادية
درجات التكامل الاقتصادي	منطقة التجارة التفضيلية	X					
	منطقة التجارة الحرة	X	X				
	الإتحاد الجمركي	X	X	X			
	السوق المشتركة	X	X	X	X		
	الإتحاد الاقتصادي	X	X	X	X	X	
	الإتحاد الاقتصادي التام (التكامل الاقتصادية التام)	X	X	X	X	X	X

المصدر: من إعداد الباحثة

أ- منطقة التجارة التفضيلية

وتعرف كذلك بالاتفاقيات التفضيلية وكذلك منطقة التفضيل الجمركي، في هذه المرحلة تقوم الدول الأعضاء بتخفيض الحواجز الجمركية والغير جمركية فيما بينها دون إلغائها بشكل كلي، مع حق الدول الأعضاء في الحفاظ أو زيادة العوائق على السلع المستوردة من الدول غير أعضاء، ومن

أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات منطقة الكومنولث التي أقامتها بريطانيا مع مستعمراتها في عام 1932.

ب- منطقة التجارة الحرة

وهي ثاني درجات التكامل الاقتصادي، وفيها يتم إلغاء كافة القيود الجمركية والغير جمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية من الدول الغير الأعضاء، ومن أبرز صور إقامة منطقة التجارة الحرة، منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) التي نشأت عام 1960 من قبل بريطانيا والدنمارك والبرتغال والسويد والنرويج وإيسلندا وسويسرا، وكذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التي نشأت 1992 وأصبحت سارية المفعول سنة 1994 وتضم الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك.[1]

ت- الاتحاد الجمركي

يتم فرض تعريفة جمركية موحدة للبلدان الأعضاء في مواجهة بقية دول العالم، بالإضافة إلى الإجراءات التي تم تطبيقها في منطقة التجارة الحرة، أي يتم إلغاء كافة القيود الجمركية والغير جمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركي.

والدول الأعضاء في اتفاقية الاتحاد الجمركي ليس لها حرية عقد أو تجديد الاتفاقيات التجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد، مما يسهم في رفع المركز التنافسي لهذه الأعضاء، لذا تتسم الاتحادات الجمركية بأنها أكثر كفاءة وفعالية، لأنها تسمح بتكامل الأسواق بدرجة أكبر وإن كانت تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع المزيد من القيود التي تؤثر على سياسات وسيادة الدول الأعضاء.

ومن الأمثلة البارزة للاتحاد الجمركي، اتحاد الينيلوكس بين بلجيكا ولكسمبورغ عام 1922، مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد عام 1947، ودخل حيز التنفيذ عام 1948.

ث- السوق المشتركة

يتم تحرير عناصر الإنتاج لا سيما عنصري العمل ورأس المال بين الدول أعضاء السوق المشتركة، بالإضافة إلى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركي وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

[1] نفس المرجع السابق.

و من أبرز الأمثلة على السوق المشتركة يوجد السوق الأوروبية المشتركة والتي أنشئت بمقتضي معاهدة روما عام 1957.

ج- الاتحاد الاقتصادي

يتم تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى والتي تتمثل في تشريعات العمل والضرائب وإنشاء اتحاد للمدفوعات •بين الدول الأعضاء، وتنسيق السياسات الإنتاجية للاستفادة من المزايا النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، إذ تتخصص كل دولة في إنتاج السلع ذات تكاليف الإنتاج المنخفضة، بالإضافة إلى إلغاء كافة القيود على السلع والخدمات، والسماح لعناصر الإنتاج بالانتقال بحرية كاملة بين الدول الأعضاء، لذا فإن الاتحاد الاقتصادية يعد المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة، ويُعد الاتحاد الأوروبي أنجح الاتحادات الاقتصادية التي وصلت لتلك المرحلة بعد التوقيع على اتفاقية مايستريخت فيفري عام 1992.

ح- الإتحاد الاقتصادي التام (التكامل الاقتصادي التام)

وهنا يتم إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطاتها سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد، بحيث تكون بين دول الاتحاد عملة موحدة كما في حالة الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج والعمل و رأس المال وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها، فالإتحاد الاقتصادي التام أعلى مراحل التكامل، حيث تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كيانا اقتصاديا واحدً موحدا في جميع السياسات.

رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور التاسع

1- أذكر أبعاد العولمة الاقتصادية.

2- حدد مفهوم العولمة المالية.

3- بين درجات التكامل الاقتصادي.

• اتحاد للمدفوعات: إنشاء وتطوير وتفعيل أفضل بنية تحتية للأسواق المالية بين الدولة الأعضاء لتبسيط التحويلات المصرفية باليورو.

المحور العشر: الأزمة المالية العالمية 2008

برزت الأزمات المالية بصورة واضحة منذ أواخر القرن التاسع عشر، إلا أن الأزمة المالية العالمية 2008 هي الأزمة الأكثر قوة بعد أزمة الكساد الكبير التي حلت على إنجلترا ومعظم الدول الصناعية عام 1921.

وللتعرف على الأزمة المالية العالمية 2008 سيتم التعرض للعناصر الموالية:

أولا: نشأة الأزمة المالية العالمية 2008

ثانيا: أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية 2008

ثالثا: آثار الأزمة المالية العالمية 2008

رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور العاشر

أولا: نشأة الأزمة المالية العالمية 2008

تعد الأزمة المالية العالمية 2008 أزمة رهن عقاري وأزمة ائتمان، حدثت نتيجة استخدام تعاملات وهمية على السندات والأسهم دون أن يكون هناك تبادل فعلي حقيقي للسلع والمنافع، مع إعطاء مؤشرات وهمية جد متفائلة حول سوق العقارات والسوق المالي[1].

تعددت أسباب الأزمة، فكان آخرها قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث زادت حالات التخلف عن سداد دفعات الرهن العقاري بصورة كبيرة جدا في صيف 2007، رافقها تزايد كبير جدا لحالات حبس الرهن (Foreclosures) ، وهذا راجع لعدم قدرة المقترضين عن سداد قروض الرهن العقاري لمساكنهم في الولايات المتحدة، فاتجهت أسعار المساكن نحو انخفاض سريع وحاد نتج عنه خسائر كبيرة جدا (تريليونات الدولارات) في الثروة الخاصة بالمساكن التي بيعت في ما بعد بالمزاد، وعلى إثرها توقف منح القروض بشكل مفاجئ بما في ذلك عمليات الإقراض بين المؤسسات المصرفية، فترتب عن هذا الوضع انهيار الكثير من المؤسسات وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة، ودخول الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود اقتصادي وأنكمش بنسبة 0,3% في أواخر عام 2008 بعدما كان معدل نموه 2,8% في بداية عام 2008.[2]

وتعد هذه الأزمة المالية الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929، فقد ابتدأت أولا بالولايات المتحدة الأمريكية لتمتد إلى دول العالم، وشملت كل من: الدول الأوروبية، الدول الآسيوية، الدول الخليجية والدول النامية المرتبطة اقتصادها مباشرة بالولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أهم الأحداث التي وقعت في فترة الأزمة الآتي:[3]

---

[1] خالد كواش وزهية كواش، الأزمة المالية العالمية 2008 وعلاقتها بالاقتصاد الوطني، الملتقى العالمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي خميس مليانة، 2012، ص:4، file:///C:/Users/mouh/Downloads/Noor-Book.com ، تاريخ الاطلاع: 21-06-2024.

[2] يوسف أبو فارة، مرجع سابق، ص ص:106-107.

[3] سميرة عطيوي وليلى عشاب، فعالية التمويل الإسلامي في حل الأزمة المالية العالمية: دراسة حالة البنك الإماراتي الإسلامي 2008-2009، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 1، العدد 12، جامعة باتنة 2، الجزائر، 2017، ص ص:5-6، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33138 ، تاريخ الاطلاع: 22-06-2024.

- قبل الأزمة ارتفعت أسعار العقارات بشكل كبير، قدر هذا الارتفاع بـ 85% من 1997 إلى 2006، دون تغيير يذكر في المتغيرات الأخرى مثل أسعار مواد البناء، كما تم تخفيض سعر الفائدة إلى 1% وتثبيته بين عامي 2003 و2004.
- ارتفعت قيمت أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة بصورة مستمرة سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم، في حين سجل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة.
- أقبل الأمريكيون على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار الطويل الأجل وكذلك المضاربة، وزادت عمليات الإقراض من قبل البنوك.
- تزايد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية المسماة بالقروض المتدنية الجودة، لإقراض أصحاب الدخول المنخفضة والضعيفة وغير القادرين على السداد، فبدأت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة في الارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم بالخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية.
- في بداية سنة 2006 بدأت حالة التشبع في سوق التمويل العقار، فتزايدت أسعار الفائدة لتبلغ حوالي 25,5% وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، كما ازداد الأمر سوءا بانتهاء مدة الفائدة المثبتة المنخفضة على القروض.
- تزايدت معدلات حجز البنوك على عقارات الذين لم يستطيعوا السداد لتصل حوالي 93 %، وعلى إثرها فقد أكثر من2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مدانين بالالتزامات المادية طيلة حياتهم.
- في صيف سنة 2007 انتفخت الفقاعة العقارية إلى أن وصلت ذروتها وهبطت قيمة العقارات ولم يصبح الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة.
- هبطت قيم أسهم الشركات العقارية في البورصة نتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم، وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها.

- وانفجار هذه الأزمة لم يتوقف عند العقارات، بل امتد إلى الأسواق المالية وجميع القطاعات بعد أن أنفق الأفراد جميع مدخراتهم وقاموا بالاقتراض لشراء العقارات.
- كما تسبب انفجار الفقاعة العقارية إلى تراجع الاستهلاك اليومي، وبالتالي إلى ظهور ملامح الكساد، إذ بلغت الديون الأمريكية الناجمة عن الأزمة العقارية 6,6 ترليونات دولار أي ما يعادل إيرادات النفط السعودية لمدة 15 سنة.
- كما ساهم في تفاقم المشكلة قيام البنوك بتوريق الديون العقارية من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى للحد من المخاطر المترتبة عليها، هذا ما أدى إلى امتداد أثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم، وبذلك بدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، فأصبحت أزمة الاقتصاد الأمريكي أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي لتتجاوز حدود الولايات المتحدة لتطول آثارها الاقتصادية معظم دول العالم.

ثانيا: أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية 2008

ترجع جذور الأزمة إلى الاختلال في نمو الأصول المالية خاصة في أدوات الدين، بما يجاوز حاجة الاقتصاد الحقيقي، حيث ساعدت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطوراتها المعاصرة إلى ظهور ثورة مالية (الانفجار المالي) التي انتشرت على المستوى العالمي بسرعة البرق عبر شبكات الاتصال العالمية، وفتحت فرص الاستثمار أمام المدخرين على المستوى العالمي من ناحية، وفي نفس الوقت زادت فيه المخاطر المرتبطة بها نتيجة للترابط والتداخل بين مختلف المؤسسات من ناحية أخرى، فأصبحت المعادلة بين الفرص والمخاطر، وفي أزمة 2008 كانت كفة المخاطر أثقل بكثير من كفة الفرص نتيجة عدة عوامل عمقت من هذه المخاطر وهي:[1]

[1] الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العالمية، تقرير صندوق النقد العربية، 2008، ص ص:2-10، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-global-financial-crisis-and-its-repercussions-on-arab-economies.pdf ، تاريخ الاطلاع: 17-06-2024.

1-التوسع الضخم في عمليات الائتمان (الإقراض)

إن التوسع في الإقراض أدى إلى نمو القروض أكثر من الودائع المتحصل عليها مما زاد من ديون البنوك ورفع درجة المخاطرة، فتعرضت المصارف الأمريكية والمصارف في الاتحاد الأوروبي لمشاكل عدم السداد، حيث زادت الأصول المصرفية للمصارف الأمريكية بمقدار 1915 مليار دولار خلال الفترة من جانفي 2007 إلى نهاية سبتمبر 2008 مقابل زيادة في الودائع المصرفية بلغت فقط 785 مليار دولار، أما في الاتحاد الأوروبي فقد زادت الأصول المصرفية خلال نفس الفترة بمقدار 4639 مليار يورو مقابلة زيادة في الودائع المصرفية بلغت فقط 2426 مليار يورو خلال نفس الفترة، مما يعكس التوسع الكبير في عمليات الائتمان (الإقراض).

2- المبالغة في إصدار أصول المديونية

تنقسم الأصول المالية إلى قسمين:

- **أصول الملكية:** ترتبط أساسا بملكية الموارد العينية من أراضي ومصانع وشركات، وهي تأخذ عادة شكل أسهم يكون حجم إصدارها في حدود، حيث لا يمكن إصدارها بحجم مبالغ فيه كثيرا يفوق القيمة الحقيقية لتلك الموارد، فحجم إصدار الأسهم مرتبط بالوجود الفعلي للموارد العينية.
- **الأصول المالية للمديونية:** يكاد أن لا يوجد حدود في التوسع فيها وهذا أصل المشكلة، فقد بالغت المؤسسات المالية في الاعتماد على هذه الأصول، وهي ديون قابلة للتداول في الأسواق المالية.

ويرجع الخبراء السبب الأساسي للأزمة المالية العالمية 2008 إلى تضخم حجم الأصول المالية للمديونية وخاصة لدى المؤسسات المالية التي بالغت في حجم أصول المديونية مقارنة بما تملكه من أصول ملكية وهو ما يعرف بالرافعة المالية، فالبنك لا يمكن أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأس المال والاحتياطي، ولقد حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع المصرفي في الإقراض للبنوك التجارية وأكدت على أن لا يتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لها.

3-أزمة الرهن العقاري

بدأت الأزمة المالية العالمية في قطاع العقارات، لهذا أطلق على هذه الأزمة بأزمة الرهن العقاري، حيث توسعت البنوك في الإقراض العقاري دون التأكد من توافر ضمانات كافية ومستقرة

اعتمادا على رواج السوق العقاري، فقام المواطن الأمريكي بشراء عقار بقرض من البنك مقابل رهن ذلك العقار، وسلامة هذه القروض تتوقف إلى حد بعيد على استمرار ارتفاع أسعار العقارات، فتزايدت المخاطر وانخفضت أسعار العقارات وارتفعت أسعار الفائدة كما سبق التعرض إليه، ولذا بدأت الأزمة بالرهون العقارية الأقل جودة.

كما استخدمت البنوك المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي التوسع في الإقراض من خلال التوريق، فعندما يتجمع لدا البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية، فإنها تلجأ إلى استخدامها لإصدار أوراق مالية جديدة تقترض بها من مؤسسات مالية أخرى بضمان هذه المحفظة.

وعليه فالبنك لم يكتفي بالإقراض الأول بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية في شكل أسهم وأوراق مالية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي لمالكه الحق في الاقتراض من البنك، لكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة كبيرة للاقتراض من جديد من مؤسسات مالية أخرى، وتستمر العملية في موجة بعد موجة بحيث يتولد عن عقار واحد طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية.

وتمثل المشتقات المالية الصورة المتقدمة من التوريق (إصدار موجات من الأصول المالية بناء على أصل عيني واحد)، وكذلك تشمل يبع وشراء لأصول محتملة سوف توجد في المستقبل وهو ما يعرف بالمستقبليات والتصرفات الآجلة وغيرها من الأدوات المالية الجديدة البالغة التعقيد والتداخل، وذات درجة عالية من المخاطرة.

وكنتيجة أدت أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدهور أسعار العقارات وسلسلة متتابعة من الخسائر لدى المؤسسات المالية المستثمرة في أي مرحلة من مراحل التمويل المتتالي لهذه الرهون العقارية.

4-نقص الرقابة والإشراف على سلوك المؤسسات المالية

خضعت المؤسسات المالية التي توسعت في التعامل في هذه الأصول لقليل من الرقابة والإشراف وأحيانا دون أي إشراف من السلطة العامة مثل بنوك الاستثمار المسؤولة عن إصدار

معظم الأدوات المالية الجديدة في أمريكا، وكذلك تعددت هيئات الرقابة والأشراف وضعف التنسيق والتعاون في ما بينها.

كما لم تكن مؤسسات تقدير الجدارة الائتمانية خاضعة لرقابة وإشراف كافيين، بل قدمت للمشتقات المالية مصداقية أكثر مما تستحق.

5- الثقة العالية في السوق المالي

تمتعت المؤسسات المالية التي تصدر الأدوات المالية سابقة الذكر بدرجة عالية من الثقة من طرف الجمهور باعتبارها مؤسسات مالية صلبة تستند على دعائم مالية قوية كافية وذات أسماء كبيرة، لهذا عرفت إقبال كبير عليها.

ولم يتمكن المستثمر العادي وحتى الخبير من تقدير المخاطر التي يواجهها نظرا لتعقد المعاملات المالية، خاصة مع وجود ثغرات كبيرة في قواعد المحاسبة الحديثة وغموض في البيانات المصرح بها والقوانين السائدة.

6-عولمة الاقتصاد المالي

تؤثر الأسواق المالية في بعضها بسرعة البرق، حيث وصلت مؤسسات التمويل في العديد من الدول إلى درجة التكامل المالي، فحركة الأموال بين مختلف الدول تزيد بعشرات الأضعاف وحتى المئات مقارنة بحركة السلع والخدمات في الاقتصاد الحقيقي، فالاستثمارات الأمريكية تمولها مدخرات الدول ذات الفائض المالي مثل الصين واليابان ودول الخليج العربي، كما أن أسهم مختلف الشركات في بورصات نيويورك وسنغافورة وطوكيو وفرانكفورت متداخلة ومترابطة، فعولمة الاقتصاد المالي أدى إلى تعميق الأزمة وانتشارها.

7-اهتزاز الثقة

حدثت صدمة نفسية وفقدان الثقة في مختلف الأسواق نتيجة وقوع الأزمة المالية العالمية 2008 إلى مما ساعد على تعميقها، بتراجع المستثمرين على الاستثمار وتفضيل السيولة والاحتفاظ بها والخروج من الأسواق المالية.

ثالثا-آثار الأزمة المالية العالمية 2008

امتد تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على العديد من دول العالم، وهذا لارتباطها المباشر وغير المباشر مع الاقتصاد الأمريكي، ولقد وصل هذا التأثير عبر عدة قنوات أبرزها: أسواق المال، سعر الصرف، التجارة الخارجية، وهذا ما سيتم توضيحه في العناصر الآتية:[1]

1- أثار الأزمة على أسواق المال

ترتبط أسواق المال الأمريكية ارتباطا كبيرا مع أسواق المال الأوروبية والأسيوية، ويكون هذا من خلال المحافظ الاستثمارية المستثمرة في البورصات العالمية وحرية حركة رؤوس الموال، فهي لها دور الريادة بالنسبة لباقي أسواق المال العالمية، إذ تمثل من حيث القيمة ثلث أسواق المال العالمية، ولهذا أثرت أزمة الرهن العقاري بشكل مباشر على مؤشرات أبرز البورصات العالمية وهذا على النحو الموالي:

- تم تسجيل تراجع كبير في مؤشرات البورصات العالمية من منتصف عام 2007.
- فشل كل من البنك المركزي الأوروبي BCE والاحتياطي الفدرالي الأمريكي FED في احتواء هذه الأزمة بالرغم من الضخ المتواصل للسيولة داخل القطاع المالي ما زاد الأمر تعقيدا.
- كان التراجع في السوق المالي الصيني محدودا مقارنة بباقي الأسواق نظرا لأنه لم يكن في حوزة الصين والمستثمرين الصينيين استثمارات في القطاع العقاري الأمريكي.

2- أثار الأزمة على سعر الصرف

انتقل أثر الأزمة المالية على سعر الصرف من خال أوراق النقد التي تعتبر عنصر من عناصر سوق المال، ويتم فيها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل وبالأخص العملات، ولعب الدولار الأمريكي دورا بارزا في انتقال الأزمة وتحولها من أزمة محلية إلى أزمة دولية نظرا للمكانة الجيدة التي يتمتع بها الدولار مع مختلف العملات الدولية، فقد نتج عن إفلاس الكثير من المؤسسات المالية مثل البنوك التجارية وصناديق التحوط إلى انخفاض سعر الصرف الفعلي للدولار مقارنة

[1] محمد الامين وآخرون، دراسة تحليلية لظاهرة عدوى الأزمات المالية حالة الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، جامعة تامنغست، الجزائر، 2019، ص ص:391-396، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/72406، تاريخ الاطلاع: 22-06-2024.

بالأورو خال عامي 2007 و2008، فأدى هذا إلى تسجيل خسائر في الاستثمارات المالية المفوترة بالدولار.

ونفس الأمر بالنسبة للأسواق العالمية للسلع التي تعتمد في فوترت السلع على الدولار، مما أثر على القدرة الشرائية لها وعائدات الأصول المالية المقومة بالدولار، إضافة إلى تراخي السياسات النقدية في اقتصاديات الدول التي ارتبطت عملتها بالدولار حيث لجأت إلى خفض معدلات الفائدة فيها وزيادة السيولة.

3- أثار الأزمة على التجارة الخارجية

تنتقل آثار الأزمة المالية إلى دولة أخرى على العموم من خلال التجارة الخارجية، خاصة إذا كانت الدولة المنشأة للأزمة ذات مركز رائد بين الدول الأكثر تصديرا واستيرادا في العالم، وهذا ما حدث بالفعل في الأزمة المالية العالمية 2008 فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تحتل في عام 2007 المرتبة الأولى عالميا بالنسبة لتجارة الخدمات والمرتبة الثانية عالميا بالنسبة لتجارة السلع، والمرتبة الأولى من حيث الاستيراد، ومع الاعتماد على الدولار في التجارة الدولية بشكل كبير أدى هذا إلى انتقال الأزمة إلى العديد من دول العالم حيث:

- تراجع النشاط الاقتصادي في العديد من الدول.
- عرفت الدول الأكثر اعتمادا على التصدير انكماشا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي لها مثل ألمانيا واليابان.
- كان التأثر واضحا أيضا على اقتصاديات الدول النامية التي ربطتها بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات تجارية قوية خاصة من جانب التصدير، فسجلت تراجعا كبيرا في إيراداتها وهو ما كان له أثر سلبي على نمو اقتصادها.

رابعا: أسئلة تقييم مفاهيم المحور العاشر

1- هل أزمة 2008 هي أزمة رهن عقاري أو أزمة ائتمان أو أزمة مالية.

2- من خلال ما سبق أعد تلخيص مراحل نشأة وتطور أزمة 2008.

المحور الحادي عشر: الإجابة على أسئلة تقييم المفاهيم

أولا- إجابة أسئلة المحور الأول

1-وضح العلاقة التي تربط بين تاريخ الوقائع الاقتصادية وتاريخ الفكر الاقتصادي.

يتولد من الفكر الاقتصادي نظريات اقتصادية وضعت لتفسير ومعالجة وقائع اقتصادية حدثت، وعند تطبيق هذه النظريات ينتج منها وقائع جديدة تحتاج لنظريات تفسيرية جدية، لهذا يركز تاريخ الفكر الاقتصادي على تطور الأفكار الاقتصادية وتتابعها، بينما يركز تاريخ الوقائع الاقتصادية على الأحداث الاقتصادية التي عرفتها البشرية وأثرت على طرق الإنتاج والاستهلاك ومستوى معيشتها وجميع المتغيرات في البيئة المحيطة بها.

2-**بين أهمية دراسة الوقائع الاقتصادية**

تبرز أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية من خلال الآتي:

- تتبع حركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية خاصة علاقات الإنتاج التي سادت فيها، مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية.
- التعرف على مسيرة المجتمعات في سبيل التقدم الاقتصادي.
- استيعاب الظواهر الاقتصادية المعاصرة والنظريات الحديثة.
- استنباط العلاج للمشكلات الاقتصادية الحالية بعد دراسة الوقائع المشابهة لها.
- وضع السياسات الاقتصادية المثلى.

ثانيا: إجابة أسئلة المحور الثاني

أذكر باختصار أهم التحولات التي عرفتها الوقائع الاقتصادية نتيجة الثورة الصناعية الأولى والثانية.

- شهدت دول أوروبا الغربية خلال القرن الثامن عشر نهضة علمية شاملة، فتنوعت الأبحاث العلمية لتؤدي إلى اختراعات مهمة التي كانت السبب المباشر في قيام الثورة الصناعية الأولى بإنجلترا، حيث قدم جيمس وات (James Watt) المحرك البخاري عام 1776، الذي وفر الطاقة لتشغيل آلات المصانع والسفن والقاطرات محدثا بذلك تغييرات جذرية بالنسبة لوسائل الإنتاج الصناعي وأيضا لوسائل التوزيع.
- تم تطوير آلة جوتنبر (Gutenberg) للطباعة التي أحدثت ثورة في تكوين رأس المال البشري بفضل انخفاض تكلفة طبع الكتب وبالتالي انتشارها على نطاق أوسع، وتعدت الثورة الصناعية حدود إنجلترا لتمتد إلى بلجيكا وفرنسا وألمانيا ثم إلى أمريكا واليابان.
- تسارعت خطى التصنيع في أمريكا التي استفادت من المنجزات الأوروبية لتطوير اقتصادها واستغلال مواردها مما جعلها تقود الثورة الصناعية الثانية (1871-1914) التي تميزت باقتصاديات الحجم وصناعة الصلب والصناعات الكهربائية والكيميائية والبترولية، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثورة الصناعية الثانية تحقيق تطورات كبيرة في مجال البحث والتطوير والتقدم التكنولوجي.
- بدأ تاريخ الاقتصاد الصناعي بمولد الثورة الصناعية وأرتبط بالتغيرات الجذرية التي أحدثتها نتيجة التطور التكنولوجي الذي كان يخص الجانب المادي المتمثل في رأس المال الصناعي، ويعود له الفضل في التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي شهدتها أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من بلدان العالم المتقدم.
- أحدثت هذه الفترة نماء غير مسبوق في تطوير المفاهيم المتصلة بالدولة، حيث اتسمت هذه المرحلة بتقسيم العالم من حيث قدرات الدول على الإنتاج الصناعي إلى بضعة عوالم، العالم الأول يمثل الدول الصناعية الكبرى القادرة بذاتها على ممارسة النشاط الصناعي ابتكارا تطويرا وتحديثا والعالم الثاني يستورد المعرفة الفنية والتجارب الناجحة بهدف تطوير إمكانياته

المحلية آملا بمواكبة العالم الصناعي المتطور، العالم الثالث يشمل دول غير صناعية بذاتها وتقوم باستهلاك ما ينتجه العالم الأول، وأخيرا العالم الرابع الذي يتسم غالبا بالجهل ويعاني الفقر المدقع ويخضع لقناعة راسخة باستحالة النهوض ومواكبة الآخرين.

- ساهمة الصناعة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ارتفاع معدلات النمو فيها وارتفاع معدلات الإنتاجية وتحقيق تراكم رأس المال.
- نهاية العهد الاقطاعي وتزايد الهجرة نحو المدن.
- مع زيادة الإنتاج واستخدام المواد الأولية ووسائل النقل زاد البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والحصول على المواد الأولية، لهذا زادت المكشوفات الجغرافية والحركات الاستعمارية.
- إعطاء الحرية الاقتصادية لطبقة أصحاب رؤوس الأموال على حساب طبقة العمال التي تم استغلالها بطريقة غير إنسانية.
- ظهور الحركات النقابية والأفكار الاشتراكية العلمية المطالبة بحقوق العمال والعدالة الاجتماعية.

ثالثا: إجابة أسئلة المحور الثالث

من خلال ما سبق ذكره في المحور الثالث أذكر كيف أثرت أزمة 1929 على اقتصاديات الدول الرأسمالية و كذلك على الدول الاشتراكية.

أدت تداعيات أزمة 1929 إلى تراجع المتغيرات الاقتصادية والمالية، والإنتاج والاستثمار والاستهلاك بالنسبة للدول الرأس مالية وهذا كما يلي:

- عرفت أزمة 1929 انهيار أكثر من 1100 مصرف أمريكي، وانهيار بورصة وول ستريت عام1929، وانهيار أسعار الأوراق المالية، واضطراب الأسواق المالية.
- انخفض الناتج المحلي العالمي بـ % 15 .
- ارتفع معدل البطالة إلى 15%
- انكمشت التجارة الخارجية الى % 40 من حجمها.

- انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة% 40 ، وتدهورت أسعار المواد الأولية.
- انخفض أسعار المنتجات الزراعية وتراجع الطلب عليها
- تراجعت الاستثمارات وانكمش الاستهلاك.
- شهدت أسعار صرف العملات تقلبات حادة نتيجة ارتباطها بالدولار المرتبط بالذهب، وكانت بداية انهيار قاعدة الصرف بالذهب.
- انخفاض كبير في أسعار الفائدة، وتراجعت قيمة الودائع وعمليات الخصم والإقراض بالبنوك تبعا لذلك، كما كان من آثار الأزمة نقص حاد في السيولة.
- إحداث تعديلات على النظام الرأسمالي بالسماح بتدخل الدولة في الاقتصاد بعد أزمة الكساد العظيم 1929.

في المقابل واصلت الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي مخططاتها التنموية حيث كانت الانطلاقة الفعلية له عام 1925، فكانت الخطة الخماسية الأولى له من 1928 إلى 1932.

رابع: إجابة أسئلة المحور الرابع

4- ماهي الجوانب التطبيقية للنظام الاشتراكي حسب ماركس؟.

- ✓ إحلال الملكية الاجتماعية (الملكية العامة) والتي تمثلها ملكية الدولة محل الملكية الخاصة.
- ✓ توزيع الدخول يتم على أساس العمل.
- ✓ توزيع الدخل يحقق عدالة أكبر مقارنة بالنظام الرأسمالي.

5- أذكر أهم ما قام به الاتحاد السوفياتي للتوجه نحو الاشتراكية.

- حركة التأميمات.
- التخطيط المركزي.
- التوجه للصناعات الثقيلة.
- إنشاء المزارع التعاونية ومزارع الدولة.
- مشروعات السنوات الخمس.

خامسا:إجابة أسئلة المحور الخامس

أذكر مع الشرح أهم الوقائع الاقتصادية التي أدت إلى ظهور النظام الرس المالي واستمراره مع التركيز على مرحلة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية.

- ✓ الثورة الصناعية: تجمعت عوامل كثيرة، أدت إلى تداعى وانهيار النظام الإقطاعي، وفي نفس الوقت مهدت لظهور نظام الاقتصاد الرأسمالي. ويحدد مؤرخو تاريخ الفكر الاقتصادي هذه الفترة، بتلك الممتدة من منتصف القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، تلك الفترة التي شهدت بوضوح ببداية الثورة الصناعية صدور المؤلف العظيم "ثروة الأمم " لآدم سميث، وترجع أسباب نشأة النظام الرأسمالي إلى العوامل التالية: تراكم رأس المال، زيادة عدد السكان، التطورات الصناعية والتقنية، التطورات السياسية وظهور الدولة القومية الحديثة، الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية .
- ✓ إحداث تعديلات على النظام الرأسمالي بالسماح بتدخل الدولة في الاقتصاد بعد أزمة الكساد العظيم 1929.
- ✓ شهد القرن العشرين حربين عالميتين شكلا منعطفا حاسما في تحول المراكز الاقتصادية والمالية العالمية ببروز قوى عالمية جديدة كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

- سقوط النظام الاشتراكي وفشله في جميع المجالات، أمام النظام الرأسمالي الداعم للمنافسة فتحول العالم من ثنائي القطبية إلى قطب واحد.
- نظام بروتن وودز: قامت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944 بدعوة 44 دولة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة لبناء نظام نقدي دولي جديد يتناسب مع الوضع الجديد وذلك من أجل تجنب الأسباب التي أدت إلى حدوث الكساد الكبير الذي أدى بطريقة غير مباشرة إلى حدوث الحرب العالمية الثانية، ومن بين هذه الأسباب التخفيض التنافسي لمعملات وسياسات الحماية التجارية وقد نتج عن الاتفاق إنشاء نظام نقدي دولي عرف بنظام بروتن وودز.
- إحداث تعديلات على النظام الرأسمالي بالحد من الحرية المفرطة في الأسواق المالية بعد الأزمة المالية 2008.

سادسا: إجابة أسئلة المحور السادس

أذكر أهم الفروق بين اتفاقية بروتن وودز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

بقي النظام الاقتصادي العالمي الجديد معتمدا على مؤسسات العولمة التي أنشأها بروتن وودز وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة المنبثقة من القات، إلا أن في بروتن وودز إرتبط سعر صرف العملات بالدولار الذي هو الوحيد يحول إلى ذهب، بينما في النظام الاقتصادي العالمي الجديد أصبحت أسعار الصرف معومة وتم التخلي على قاعدة الذهب في تحويل العملات.

سابعا: إجابة أسئلة المحور السابع

1-أذكر أهم أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي.

تفكك الاتحاد السوفيتي كان نتيجة لعدة عوامل معقدة ومتشابكة أبرزها: الصراع بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي في ظل الحرب الباردة وسباق التسلح، الإفراط في التوسع السوفياتي، الركود اقتصادي، فشل الإصلاحات التي قام بها غورباتشوف، انخفاض أسعار النفط سنة 1986 والثورات التحررية الداخلية.

2-بين نتائج انهيار الاتحاد السوفياتي

في 26 ديسمبر 1991، تم إعلان الاعتراف بالجمهوريات السوفياتية، وكان سقوط الاتحاد السوفيتي حدثا تاريخيا عالميا ترك آثارا عميقة على السياسة والاقتصاد والمجتمع في جميع أنحاء العالم.

- تفكك الاتحاد السوفيتي إلى 15 دولة مستقلة أهمها روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان.
- نهاية الحرب الباردة نتيجة زوال التوتر والصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية.
- تغيير في ميزان القوى العالمي وهذا بفقدان الاتحاد السوفيتي لصفته كقوة عظمى، وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، وتزايد نفوذها في مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي السابقة.

- تأسيس دول جديدة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، مع تغييرات في الحدود والتركيبة السكانية.
- ظهور تحولات اقتصادية كبيرة في الدول التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي، مع تحولها إلى اقتصاديات السوق، وكذلك تغيرات في الهياكل الاجتماعية والثقافية في هذه الدول.
- اندلاع صراعات وحروب أهلية في بعض المناطق التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي.
- إعادة توحيد ألمانيا بسقوط جدار برلين بعد عقود من الانقسام.
- ورثت 4 دول ترسانة السوفيات النووية أهمها روسيا، بالإضافة لأوكرانيا وبيلاروسيا.
- تقلصت مساحة الاتحاد بنسبة 24%، فبينما كان يستحوذ على 22.4 مليون كيلومتر مربع، أصبحت مساحته بعد التفكك 17 مليون كيلومتر مربع فقط.
- عانت روسيا من مشاكل اقتصادية شديدة في تسعينيات القرن الماضي فاقمتها حرب الشيشان.

ثامنا: إجابة أسئلة المحور الثامن

يمكن توضيح أسباب بروز وتطور اقتصاديات دول شرق آسيا في:

- ✓ الجودة العالية لرأس المال البشري
- ✓ الحفاظ على استقرار لاقتصاد الكلي
- ✓ المساواة في الدخل
- ✓ ارتفاع معدلات الادخار والاستث
- ✓ التطوير الصناعي المستمر
- ✓ الجدارة البيروقراطية
- ✓ تشجيع الصادرات
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر
- ✓ التكامل الاقتصادي
- ✓ إتباع مبادئ اقتصاد السوق مع التخطيط الموجه

- ✓ الأجور المنخفضة ووفرة الأيدي العاملة
- ✓ الموقع الجغرافي والتعاون الإقليمي

تاسعا: إجابة أسئلة المحور التاسع

1- أذكر أبعاد العولمة الاقتصادية.

تشمل العولمة عدة أبعاد هي:

- ➢ العولمة الاقتصادية
- ➢ العولمة المالية.
- ➢ العولمة السياسية.
- ➢ العولمة الاجتماعية.
- ➢ العولمة الثقافية
- ➢ العولمة الاتصالية

2- بين درجات التكامل الاقتصادي.

منطقة التجارة التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، اتحاد اقتصادي، اتحاد اقتصادي تام.

عاشرا: إجابة أسئلة المحور العاشر

1- هل أزمة 2008 هي أزمة رهن عقاري أو أزمة ائتمان أو أزمة مالية.

الأزمة المالية العالمية 2008 هي أزمة ائتمان ورهن عقاري نشأت بفعل استخدام تعاملات وهمية على السندات والأسهم دون أن يكون هناك تبادل فعلي حقيقي للسلع والمنافع، مصحوبا بالكذب والخداع.

2- من خلال ما سبق أعد تلخيص مراحل نشأة وتطور أزمة 2008.

- سبقت الأزمة ارتفاع كبير في أسعار العقارات قدر بـ 85% خلال الفترة 1997 إلى 2006 (دون تغيير يذكر في المتغيرات الأخرى مثل مواد البناء) مع تخفيض سعر الفائدة إلى 1% وتثبيته بين 2003 و2004.
- ارتفاع أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة بصورة مستمرة سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم.
- إقبال الأمريكيين أفراد وشركات إلى شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار الطويل الأجل وكذلك المضاربة، وزادت عمليات الإقراض من قبل البنوك وتزايد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية لإقراض أصحاب الدخول المنخفضة وغير القادرين على السداد والمسماة بالقروض المتدنية الجودة ومنذ تلك السنة بدأت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة في الارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم بالخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية.
- مع بداية سنة 2006 بدأت حالة التشبع في سوق التمويل العقاري حيث تزايدت أسعار الفائدة لتبلغ حوالي 25,5% وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، كما ازداد الأمر سوءا بانتهاء مدة الفائدة المثبتة المنخفضة القروض كما تزايدت معدلات حجز البنوك على العقارات من لم يستطيعوا السداد لتصل حوالي 93 %وفقد أكثر من2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مدانين بالالتزامات المادية طيلة حياتهم.
- انتفخت الفقاعة العقارية إلى أن وصلت ذروتها في صيف سنة 2007 وهبطت قيمة العقارات ولم يصبح الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقا اتهم المرهونة، ونتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم فقد هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها.
- وانفجار هذه الأزمة لم تتوقف عند العقارات بل امتدت إلى أسواق المالية وجميع القطاعات بعد أن أنفق الأفراد جميع مدخراتهم وقاموا بالاقتراض لشراء العقارات.

- كما تسبب انفجار الفقاعة العقارية إلى تراجع الاستهلاك اليومي وبالتالي إلى ظهور ملامح الكساد.
- كما ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض بتوريق الديون العقارية فقد تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، ما أدى إلى امتداد أثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم وبذلك بدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية.
- أصبحت أزمة الاقتصاد الأمريكي أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي لتتجاوز حدود الولايات المتحدة لتطول آثارها الاقتصادية معظم دول العالم، فشملت الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية المرتبطة باقتصادها مباشرة.

خاتمـــــة

من خلال ما سبق تبين أن التطورات التكنولوجية والتغيرات السياسية وكذلك العلاقات الدولية والمصالح المتبادلة بين الدول جميعها تؤثر على الأحداث الاقتصادية.

كما تبين أن الوقائع الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بالنظرية الاقتصادية، حيث أن النظرية الاقتصادية وضعها المفكرون من أجل تحليل وتفسير ومعالجتها أحداث عاشها الإنسان في إطار زماني ومكاني محدد، وهذه النظريات كانت سببا في بروز وقائع اقتصادية جديدة، مثل بروز الثورة الصناعية التي نتج عنها ظهور المدرسة الكلاسيكية التي دعت إلى الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لتأتي بعدها أزمة الكساد الكبير نتيجة عدم استيعاب الأسواق للحجم الكبير من الإنتاج مع الحرية المطلقة، لهذا ظهرت المدرسة الكينزية التي حاولت تفسير هذه الأزمة وإيجا الحلول لها، فالنظريات الاقتصادية ما هي إلا نماذج مبسطة لوقائع وحقائق اقتصادية مركبة ومعقدة.

ولقد عرفت الفترة الممتدة بين نشأة الثورة الصناعية إلى غاية الأزمة المالية العالمية 2008 عدة تطورات اقتصادية ناتجة عن:

- التطورات التكنولوجية السريعة التي غيرت من الطرق الفنية للإنتاج وطورت وسائل المواصلات والاتصال.
- إضرابات سياسية وأمنية غيرت من الخارطة الاقتصادية والسياسية للعالم حيث زادت الحركات الاستعمارية على إثر تطور وسائل الإنتاج والحاجة لفتح أسواق جديدة.
- توالي الأزمات الاقتصادية خاصة أزمة 1929 وأزمة 2008.
- آثار الحرب العالمية الأولى والثانية على جميع دول العالم.
- تزايد الحركات التحررية في الدول المستعمرة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.
- انهيار الاتحاد السوفياتي والتحول من علم ثنائي القطبية إلى عالم أحادي القطبية.

- إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد يخدم مصالح الدول الرأسمالية الكبرى.
- بروز الاقتصاديات الآسيوية وتطورها.
- العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1-حبيب محمود، مبادئ علم الاقتصاد، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سورية، 2018، https://political-encyclopedia.org/library/1350، تاريخ الاطلاع:2025/9/01.

2-خالد الحشاش، الاقتصاد المعرفي: الثروة المستدامة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2015.

3-رابح بوقرة وعبد الله خبابة، الوقائع الاقتصادية: من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014.

4-عبد الحليم عمار غربي، العولمة الاقتصادية: رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين، مجموعة دار أبي الفداء العالمي للنشر والتوزيع والترجمة، سورية، 2013، chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://kantakji.com/files/KIE_TqHBA.pdf، تاريخ الإطلاع: 3-2025.9

5-عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

6-فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية: الرأسمالية والاشتراكية والإسلام، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2008.

7-محب خلة توفيق، التطور واقتصاديات النمو: دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الاقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الإنتاج، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.

8-محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

9- مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.

10- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،2011.

11- هويشار معروف، تحليل الاقتصاد التكنولوجي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.

12- يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية: بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

ثانيا: المقالات العلمية

13- بن خيرة الطاهر، إدارة الأزمات الاقتصادية: مقارنة بين أزمة الكساد 1929 والأزمة المالية 2008 دراسة تاريخية اقتصادية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، 2022، https://asjp.cerist.dz/en/article/202974، تاريخ الإطلاع: 2025/7/30.

14- رانيا عامر، الأزمات المالية العالمية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 51، العدد 3، مصر، 2014 ،
https://jns.journals.ekb.eg/article_206666_8aaf0ee531a93acb53046c54a08e7f7c.pdf ، تاريخ الاطلاع: 12-6-2024.

15- سميرة عطيوي وليلى عشاب، فعالية التمويل الإسلامي في حل الأزمة المالية العالمية: دراسة حالة البنك الإماراتي الإسلامي 2008-2009، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 1، العدد 12، جامعة باتنة 2، الجزائر، 2017،
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33138، تاريخ الاطلاع: 22-06-2024.

16- فيصل مطلق و طلعت حافظ و أحمد إبراهيم، إطار نظري للتكامل الاقتصادي والنظريات المفسرة له، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، المجلد 8 العدد 1، أوت 2024، مصر.

17- محمد الأمين وليد طالب ونظيرة قلادي، دراسة تحليلية لظاهرة عدوى الأزمات المالية حالة الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، جامعة تامنغست، الجزائر، 2019،
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/72406، تاريخ الاطلاع: 22-06-2024.

ثالثا: المطبوعات والمحاضرات

18- حازم أحمد فراونة، مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2020/2019، chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://fseg.univ-tlemcen.dz/assets/uploads/fseg/formations/postegraduations/Rerecherc

he/L1-Histoire%20eco%20hazem%20firouana.pdf، تاريخ الإطلاع:2024/10/11.

19- مختاري مراد، مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018-2019، https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/6231، تاريخ الإطلاع:2024/10/05.

20- مومني إسماعيل، مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2021/2020، chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://ancien-eco.univ-setif.dz/uploads/article/fichier/81/polycopie.pdf، تاريخ الإطلاع:2025/7/03.

21- وسيلة على، محاضرات في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2024، تاريخ الإطلاع:2025/7/03. https://elearning.centre-univ-mila.dz/a2024/course/view.php?id=2794.

22- يونس مراد، مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2019/2020، https://elearning.univ-jijel.dz/course/view.php?id=6274&lang=en، تاريخ الإطلاع:2025/7/03.

رابعا: الملتقيات

23- خالد كواش وزهية كواش، الأزمة المالية العالمية 2008 وعلاقتها بالاقتصاد الوطني، الملتقى العالمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي خميس مليانة، 2012، file:///C:/Users/mouh/Downloads/Noor-Book.com ، تاريخ الاطلاع: 21-06-2024.

خامسا: التقارير الدولية

24- الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العالمية، تقرير صندوق النقد العربية، 2008، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-global-financial-crisis-and-its-repercussions-on-arab-economies.pdf ، تاريخ الاطلاع: 17-06-2024.

سادسا: الموسوعات

25- موسوعة الجزيرة نات،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/17/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7، تاريخ الاطلاع: 2025/6/05.